



تحليل ونقد القوائم المالية

إعداد

دكتورة / زينب محمود بديرى

مدرس المحاسبة

كلية تكنولوجيا الإدارة ونظم المعلومات

جامعة بورسعيد

دكتور / وليد أحمد محمد علي

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية تكنولوجيا الإدارة ونظم المعلومات

جامعة بورسعيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(سورة البقرة – الآية ٣٢)

مقدمة الكتاب

القوائم المالية فى معناها الواسع عبارة عن تقارير مالية تعدها الإدارة المالية فى المنشأة لخدمة أغراض عدة، وبصفة عامة تعد القوائم المالية لخدمة الإدارة فى مستوياتها المختلفة وبالتحديد فى المستويات العليا، لتمكينها من تتبع عمليات المنشأة، ورسم سياساتها المختلفة من إنتاجية ومالية وتجارية وإدارية، والإشراف على تنفيذ البرامج الموضوعية، ومعالجة أى خطأ يقع أثناء عملية التنفيذ الفعلية، ومعرفة نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالى، وتعد هذه القوائم عادة على فترات دورية منتظمة، وتتوقف دورية إعدادها على الغرض منها.

ولا تقتصر فائدة القوائم المالية على خدمة إدارة المنشأة وحدها وإنما تمتد إلى خدمة طوائف أخرى وثيقة الصلة بالمنشأة مثل أصحاب رأس المال (المستفيدين الداخليين)، والمتعاملين معه من دائنين وغيرهم (المستفيدين الخارجيين)، والقوى العاملة فيه من عمال وموظفين.

وعلى الرغم من اختلاف أنواع القوائم المالية المستخدمة فى المنشآت المختلفة، وتباين درجة أهمية كل منها، وتنوع الأغراض التى تخدمها، إلا أن قوائم الدخل (حسابات النتيجة) وقائمة المركز المالى (الميزانية) تحظى بجانب كبير من اهتمام الإدارة العليا للمنشأة، وكل من له علاقة بالمنشأة، كما أنها تستخدم على نطاق واسع كأداة قوية وفعالة لقياس مدى كفاءة إدارة المنشأة وأجهزتها المختلفة، ومن ثم فإن دراسة القوائم هذه القوائم دراسة صحيحة مبنية على أسس علمية وفنية تعنى الكثير لكل من تعنيه أمور المنشأة إذ أنها تتضمن دراسة عمليات المنشأة وما ترتب على سياساتها المختلفة.

وكثيراً من غير المتخصصين فى المحاسبة يحتاجون أن يتفهموا القوائم المالية التى تبدو لكثير من الأفراد كمجموعة من الأرقام والمصطلحات غير المفهومة، وأن يستنبطوا منها المعلومات المالية عن أداء منشأة الأعمال. فالمدبر يحتاج إلى تفهم تأثير قراراته على ميزانية المنشأة، والمستثمر يحتاج إلى تفهم القوائم المالية والتى تساعده فى عمل دراسات الجدوى، والذي يستثمر

في الأسهم يحتاج أن يقدر القيمة الحقيقية لأسهم المنشآت وأن يتوقع القيمة المستقبلية، ، والموظف يحتاج أن يتعرف على أداء المنشأة التي يعمل بها، حيث أنها تمثل وسيلة لنقل صورة متكاملة عن المركز المالي للمنشأة الأعمال في تاريخ معين-

ويمكن القول أن كل قرار اقتصادي يعتمد على مجموعة محددة من المؤشرات المالية المستخلصة من القوائم المالية، وهذا يعني أن القيم المالية التي تعرضها القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي، لكنها تعتبر بيانات أولية بالنسبة لنموذج القرار الاستثماري ، ويجب تحويل هذه البيانات إلى الصورة التي تخدم القرار أى تحويل المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية إلى أشكال أخرى قد تكون نسب أو معدلات أو قيم معدلة تساهم في اتخاذ القرار، ومن هنا نستنتج الأهمية البالغة لتحليل وتفسير القوائم المالية قبل استخدامها في أى قرار.

وبناءً على ذلك تم تقسيم هذا الكتاب إلى ستة فصول يناقش **الفصل الأول "المحاسبة لغة الأعمال"** طبيعة المحاسبة وأغراضها والوظائف الرئيسية لنظام المحاسبة المالية ، والأهداف الأساسية للمحاسبة المالية وعلاقتها بفروع المعرفة المختلفة.

ويتناول **الفصل الثانى "الإطار الفكرى لإعداد القوائم المالية"** من حيث المفاهيم الأساسية فى المحاسبة والمبادئ والفروض والمعتقدات المحاسبى ، والتي تعتبر الأساس فى إعداد القوائم المالية. كما يعرض **الفصل الثالث "قراءة وتحليل وتفسير القوائم المالية"**، حيث يناقش هذا الفصل الأنواع الرئيسية الثلاث من القوائم المالية، وأسباب تحليل القوائم المالية.

ويعرض **الفصل الرابع "مدخل فى التحليل المالى للقوائم المالية"**، والذي يهدف إلى إعطاء فكرة عن التطور التاريخى للتحليل المالى والتعريف بالتحليل المالى وأبعاده الاستراتيجية ، كما يتضمن الفصل استعراض للقوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالى، والمعايير المعتمدة فى التحليل المالى.

ويتناول **الفصل الخامس "أدوات التحليل المالى"** ، حيث يسعى إلى التعريف بالأدوات النوعية التى اعتمدت فى التحليل المالى ، والتي من بينها تحليل التغيير والإتجاه كالتحليل الأفقى والرأسى ، وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وقائمة التدفقات النقدية.

ويناقش **الفصل السادس "التحليل المالى باستخدام النسب المالية"**، والذي يعطى فكرة عن أهمية النسب المالية ومحتواها المعلوماتى والآلية المعتمدة فى تقييم الأداء باستخدام هذه النسب.

الفصل الأول: المحاسبة لغة الأعمال

أولاً: الوظائف الرئيسية لنظام المحاسبة المالية:

الوظائف الثلاثة الرئيسية لنظام المحاسبة المالية وهي التسجيل، التبويب، التلخيص، والآتي

أنصاح لهذه الوظائف:

١- التسجيل Recording :

يقصد بالتسجيل القيد بالدفاتر والسجلات لكافة العمليات المالية التي تقوم بها منشأة الأعمال من واقع المستندات المؤيدة بتسلسل حدوثها تاريخياً، وتتوقف دقة التسجيل على التصميم الجيد للمستندات بحيث تعطي البيانات المطلوبة. وتتعدد الطرق التي يمكن أن تستخدم في تسجيل العمليات المالية منها التسجيل إلكتروني بواسطة آلات تسجيل العمليات (نظم المحاسبة الميكانيكية) والتي من أمثلتها الآلات المستخدمة في تسجيل النقدية في السوبر ماركت، وأخيراً التسجيل بواسطة نظم الحسابات الإلكترونية (الحاسب الإلي) والتي مكنت من الحصول على المعلومات المطلوبة بسرعة وأكثر دقة وأقل تكلفة ويشترط في العملية التي تسجل محاسبياً ثلاثة شروط مجتمعة وهي:

- أن تكون عملية تامة (ليست مجرد رغبات أو ارتباطات مستقبلية).
- أن تكون حدثت فعلاً (ليست مجرد توقع حدوث العملية أو ممكن حدوثها في المستقبل).
- أن تكون في شكل نقدي أى قابلة للقياس النقدي.

ومن أمثلة العمليات التي تخضع للتسجيل المحاسبي عمليات الشراء والبيع والعمليات التي ينتج عنها مديونية أو دائنيه لمنشأة الأعمال (البيع أو الشراء الأجل)

وعمليات تحصيل النقدية وسددها. أما العمليات التي لا تخضع لتسجيل المحاسبي فهي تلك التي تفتقد أحد أو كل الشروط السابقة مثل فتح فرع جديد، تعيين موظف، إصدار سياسات تحصيل جديدة وغيرها من الأحداث التي لا تمثل عمليات بالمفهوم المحاسبي وبالتالي فهي لا تخضع للتسجيل المحاسبي.

٢- التبيويب Classifying :

يقصد به إجراء عملية تصنيف أو فرز الأحداث والعمليات المالية التي سبق تسجيلها إلى مجموعات حسابات مترابطة فمثلاً كل العمليات النقدية تصنف معاً في حساب واحد يطلق عليه حساب النقدية بما يؤدي إلى توفير معلومات ملائمة ومفيدة عن المركز المالي لمنشأة الأعمال في أى لحظة ويساعد تبويب العمليات على اختصار كميات كبيرة من التفاصيل وتجميع المعلومات في شكل وحجم مناسب يمكن استخدامه. والجدير بالذكر أن دقة التبيويب تتوقف على أعداد دليل حسابات يتضمن أسماء جميع الحسابات ومكونات كل منهم بدقة حتى يسهل توجيه العمليات المالية إلى الحسابات الخاصة بها

٣- التلخيص Summarizing :

ويعني وضع البيانات الواردة في الدفاتر المالية في شكل معلومات مألوفة تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بنشاط منشأة الأعمال غالباً ما تكون في شكل قوائم مألوفة أو تقارير محاسبية من خلال عرض العمليات المالية ونتائجها بشكل ملخص ووافي من واقع المجموعات المتجانسة السابق تجميعها بما يسهل من أنتاج المعلومات المالية. فمثلاً يتم تلخيص كل مصاريف الفترة في رقم واحد وهو رقم إجمالي المصروفات، كما يتم تلخيص كل إيرادات الفترة في رقم واحد وهو رقم إجمالي الإيرادات

والفرق بينهم، وهو رقم صافي الربح أو صافي الخسارة، يظهر نتيجة الأعمال. وتتوقف صحة وسلامة التلخيص والعرض على دقة وسلامة التسجيل والتبويب. فلا يمكن عرض نتيجة عمليات المنشأة الأعمال من ربح أو خسارة بشكل دقيق إذا كانت بيانات المصروفات والإيرادات ناقصة لعدم التسجيل أو لعدم التبويب.

ثانياً: الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية:

يعتبر تحديد أهداف المحاسبة المالية نقطة البداية المنطقية لدراسة المحاسبة، فمأولة تحديد الأهداف يهيئ الفرصة لإلقاء الضوء على من هم مستخدمي المعلومات المحاسبية على ضوء علاقتهم بالوحدة الاقتصادية، وهذا بدوره يساعد على تحديد نوعية وطبيعة القرارات التي يتخذونها.

وتهدف المحاسبة بصفة أساسية إلى قياس ربحية المشروع وقياس مدي ما يتوافر لديه من سيولة نقدية، كما أن المحاسبة توفر البيانات الملائمة التي تساعد على اتخاذ القرارات التي تهدف إلى تحقيق هدف الربحية والسيولة. أن العملية الإدارية هي أساساً عملية تنطوي على المفاضلة والاختيار بين البدائل المتاحة وفقاً لما تحققه البدائل من أرباح. وحتى تستطيع الإدارة أن تفاضل بين هذه البدائل وتختار أحدها فإنها تحتاج إلى بيانات تتم المفاضلة على أساسها.

ويجب الإشارة إلى أن دقة أي قرار تتوقف بنسبة كبيرة على دقة المعلومات التي يتم اتخاذ القرار على أساسها، وهناك عديد من الأمثلة على القرارات التي تتخذ بمساعدة المعلومات المحاسبية مثال ذلك قرارات التوسع، قرارات التسعير، قرارات تغيير تشكيلية المنتجات، قرارات الاستثمار، قرارات الاقتراض من البنوك وغيرها من القرارات.

ومن الناحية العملية يمكن تلخيص أهداف المحاسبة فيما يلي:

١. الاحتفاظ بسجل تاريخي للعمليات المالية لمنشأة الأعمال يسجل فيه كافة الأحداث المالية بمجرد حدوثها تاريخياً متضمناً وصفاً تفصيلاً لما قامت به منشأة الأعمال من عمليات مالية بحسب تسلسلها الزمني.
٢. تحديد المركز المالي لمنشأة الأعمال من ممتلكات وما عليه من التزامات في تاريخ محدد (نهاية الفترة المحاسبية) للتعرف على التغيرات التي تطرأ على الأموال المستثمرة ومصادر الحصول على هذه الأموال سواء من مصادر ذاتية (رأس المال) أو أموال مقترضة من الغير (مثل القروض والسندات) والكيفية التي استخدمت فيها هذه الأموال من أراضي، مباني، أثاث، وسائل نقل، بضائع ... الخ.
٣. تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة. ويتحدد صافي نتيجة نشاط منشأة الأعمال بالفرق بين جملة مصروفاته خلال الفترة المحاسبية من تكلفة شراء البضاعة المباعة والمصروفات الأخرى مثل الأنجار والفوائد المدينة والأجور والمرتببات وكافة المصروفات الأخرى وجملة الإيرادات لنفس الفترة المحاسبية من ثمن بيع البضاعة وإيرادات الأخرى مثل الفوائد الدائنة وإيرادات الأوراق المالية.
٤. توفير المعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على التصرفات المالية التي تقوم بها منشأة الأعمال وذلك باستخدام الموازنات التقديرية للمصروفات التي يجب الصرف في حدودها، ثم تسجيل المصروفات الحقيقية والإيرادات المحصلة فعلاً ومقارنتها مع المبالغ المقدرة من قبل لتحديد الانحرافات عن المحدد مقدماً وبحث أسبابه وكيفية علاجه.

٥. توفير المعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات المالية للفترات المقبلة واللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة سواء للإدارة الداخلية أو للمستخدم الخارجي مثل الملاك، العملاء، الموردين، البنوك... الخ.

وفقاً لما تقدم، يمكننا أن نستخلص أن المحاسبة ليست مجرد وسيلة لقياس نتائج عمليات المشروع ولكنها أداة لتوليد المعلومات المالية تهدف إلى توفير وتوصيل المعلومات المالية اللازمة للمستخدمين بالإضافة إلى تفسير تلك المعلومات في شكل مقارنات وتحليلات مالية التي قد تساعد في فهم تلك المعلومات الأمر الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لمنشأة الأعمال والتي غالباً ما تتميز بالندرة.

ثالثاً: المحاسبة وفروع المعرفة المختلفة:

المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع وأنعكاسات ذلك على أنشطة الوحدة الاقتصادية. فالمعلومات المحاسبية يستفيد منها العديد من طوائف المجتمع مثل البنوك والمقرضين الذين يرغبون في استثمار جزء من أموالهم ، كما أن مصلحة الضرائب تهتم بتحصيل حق الدولة لتمويل الخدمات والمرافق العامة، العمال ونقاباتهم يدخلون في مساومات مع المشروع لتحسين ظروف العمل والأجور ،كما تستخدم المعلومات المحاسبية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الدولة وإعداد خطط التنمية.

وعليه، تعتبر المحاسبة أحد العلوم الاجتماعية التي تلعب دوراً رئيسياً في المجتمع وهي بذلك تشترك مع غيرها من العلوم الاجتماعية في أداء وظيفتها فالمحاسبة تؤثر وتتأثر بفروع المعرفة الاجتماعية الأخرى ومن ثم فالمحاسب الناجح يجب أن يكون ملم

بمجالات العلوم الإجتماعية الأخرى مثل الاقتصاد، علم إدارة الأعمال، القانون، الهندسة، علم الرياضة والإحصاء. وفي الجزء التالى نوضح العلاقة والارتباط بين المحاسبة وأهم فروع المعرفة الأخرى.

١- المحاسبة والاقتصاد:

أن العلاقة بين المحاسبة والاقتصاد علاقة قوية بل يمكن القول أن المحاسب الجيد لابد أن يكون اقتصادي جيداً أولاً، فالمحاسبة تمثل أداة للتحليل الاقتصادي حيث توفر المعلومات المالية التي توضح الأداء الفعلي للمبادئ والمعايير الاقتصادية وفي نفس الوقت تستخدم المحاسبة العديد من أدوات التحليل الاقتصادي في بناء القياس المحاسبي. ويقدم علم الاقتصاد للمحاسبة المبادئ التي تتخذ لتحديد القيمة مثل قوانين العرض والطلب التي تحدد أسعار المنتجات في ظل ظروف اقتصادية معينة مثل المنافسة الكاملة أو المنافسة الاحتكارية أو الاحتكار. أيضاً يقدم علم الاقتصاد إلى المحاسبة أسس الانتماء واقتصاديات البنوك التي تؤثر تأثيراً مباشراً على اقتصاديات منشأة الأعمال.

٢- المحاسبة وإدارة الأعمال:

المحاسبة لغة الأعمال، والإدارة فن تنفيذ الأعمال من خلال الأفراد فكل منهم يكمل الآخر حيث تتكون العملية الإدارية من عدة وظائف أهمها التخطيط والتوجيه والرقابة، ويتوقف نجاح الإدارة في القيام بوظائفها على العديد من المعلومات المالية الملائمة المرتبطة بموضوع القرار، وتوقيت تقديم تلك المعلومات، وتعتبر المحاسبة أكبر حقل منتج للمعلومات المالية في منشأة الأعمال، بالإضافة إلى أن القياس المحاسبي للربح يساعد في الحكم على مدى كفاءة الإدارة للقيام بوظائفها، حيث تساعد المحاسبة الإدارة على أنجاح المشروعات وتقييمها لأهدافها عن طريق الوفاء

باحثيات الإدارة من البيانات والمعلومات المالية. وكثيراً ما فشلت مشروعات بسبب فشل النظام المحاسبى رغم سلامة التنظيم والإدارة أو بسبب عدم قدرة إدارة المشروع على استيعاب المعلومات المحاسبية.

٣- المحاسبة والعلوم الرياضية والإحصائية:

تتفق المحاسبة والعلوم الرياضية والإحصائية فى أن كل منهم لغة واحدة وهى لغة الأرقام، فالمحاسبة تعتمد على الإحصائيات والأرقام التى يقوم الإحصائى بجمعها وتحليلها، حيث يستخدم المحاسب وخاصة فى مجال المحاسبة الإدارية العديد من أدوات التحليل الرياضى والإحصائى (مثل نماذج التنبؤ فى ظل ظروف عدم التأكد، وأسلوب المعاينة الإحصائية) لاتخاذ العديد من القرارات الإدارية مثل التوسع فى افتتاح فرع جديد، أو المفاضلة بين الشراء أو التصنيع، كما تقدم المحاسبة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية التى يعتمد عليها الإحصائى فى دراسة حجم المشروعات وكيفية الإنتاج وغيرها من الدراسات الإحصائية. ومن ثم فالمحاسبة والعلوم الرياضية والإحصائية يكملان بعضهما البعض ويمثلان أداة هامة لعرض المعلومات المالية والبيانات الكمية (الإحصائية) على متخذى القرار لترشيد عملية اتخاذ القرار، لذا ينبغى على المحاسب أن يلم إلماماً كاملاً بالعلوم الرياضية والإحصائية.

٤- المحاسبة والقانون:

يوجد ارتباط وثيق بين المحاسبة والقانون، فالقانون ينظم عملية إمساك الدفاتر المحاسبية فنجد القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ يحدد الدفاتر والمستندات المحاسبية التى يجب الإلتزام بها فى وحدات الأعمال المصرية، ومع ظهور وتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى وتشجيع خصخصة القطاع العام فى بداية التسعينيات صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والقانون ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ والذى يتضمن الأحكام الخاصة بالحسابات المنشورة ومسئوليات مراجعتها بالإضافة إلى قوانين تشغيل

العمالة التي تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، من ناحية أخرى توفر المحاسبة كافة المعلومات التي توضح مدى التزام وحدات الأعمال بالقوانين التي تنظم تشغيل النظام المحاسبي، لذا يجب على المحاسب الإلمام بالقوانين المنظمة للعمل المحاسبي حتى لأتقع فى أى مخالفات قانونية.

٥- المحاسبة والهندسة:

ترتبط المحاسبة بالعلوم الهندسية وخاصة فى مجال العلوم الإدارية والتكاليف، وفى مجال المحاسبة المالية نجد أن المحاسب المالى يعتمد على العلوم الهندسية فى تقدير الحياة الإنتاجية للأصول الثابتة، وبالتالي تحديد معدلات إهلاك تلك الأصول، أما فى مجال المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف نجد أن محاسبة التكاليف تهتم بتحديد تكلفة المنتج والرقابة على عناصر التكاليف وهذا يصعب تحقيقه دون الإلمام بعملية هندسة المنتج والعملية الصناعية. أن هندسة المنتج تحدد أجود الخامات والكميات التي يجب استخدامها وبدائلها بالإضافة إلى الخامات غير المباشرة التي تدخل فى إنتاج المنتج وهى أمور يجب على المحاسب الإلمام بها لتحقيق الرقابة على تكلفة المواد الخام، كما تحدد العلوم الهندسية أفضل مسارات العمليات الصناعية التي تساعد على القضاء أو التقليل من التالف والفاقد للمواد الخام والوقت الضائع للعمالة وهذا كله من الأمور الهامة لتحقيق الرقابة على عناصر التكاليف.

رابعاً: التقارير التي يوفرها النظام المحاسبي

١. تقارير تشغيلية.

٢. تقارير تخطيطية.

٣. تقارير رقابية.

• التقارير التشغيلية Operational Reports :

تمثل القوائم المالية أهم التقارير التشغيلية التي ينتجها النظام المحاسبي حيث تعتبر القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المشروع وهي ذو فائدة كبيرة لإدارة منشأة الأعمال لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لها. وتهدف القوائم المالية إلى المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية لمنشأة الأعمال وتحديد ربحيتها وتحديد التوقعات المستقبلية في مجالي المركز المالي والربحية حيث يهتم الكثير من الجهات في مقدمتها الإدارة والملاك والمستثمرين والعمال بالحصول على تلك القوائم، كما تهتم الكثير من الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب والجهاز المركزي للحسابات بالحصول على القوائم المالية. وعليه، فالتقارير التشغيلية تركز على الأحداث التي حدثت في الماضي وتشمل على : -

❖ تقارير وصفية Status reports :

وهي تصف حالة وظروف نشاط معين داخل منشأة الأعمال في نقطة زمنية معينة. فمثلاً الميزانية العمومية تصف المركز المالي لمنشأة الأعمال في تاريخ معين وهو تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

❖ تقارير النشاط Activity reports

وهي تقارير تعبر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل منشأة الأعمال نتيجة العمليات التشغيل خلال فترة معينة مثل قائمة الدخل، كشوف المرتبات والأجور، قائمة التدفقات النقدية.

• التقارير التخطيطية Planning reports :

وهي تركز على مساعدة المديرين في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالمستقبل وعادة ما تكون في شكل تقارير تحليلية.

• **التقارير الرقابية Control reports :**

وهي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقاً لما هو مخطط لها وذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة مقدماً وتحديد الاختلافات وتحليلها لمعرفة أسبابها.

الفصل الثانى

الإطار الفكرى لإعداد القوائم المالية

مقدمة

ترسم المبادئ المحاسبية الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وفي إعداد القوائم والبيانات المالية، والمبادئ المحاسبية في تعميمات أو إرشادات توجيهية عامة لما يجب أن يتبعه المحاسب في ظروف أو مواقف معينة وهي من صنع الإنسان تطورت عبر السنين لاستخدامها كأداة عملية تساعد في حل المشاكل المحاسبية وتتصف الشمول والملائمة وبالقابلية للاستخدام في معظم الأنشطة الاقتصادية، وهذه المبادئ تختلف عن القوانين الرياضية والعلمية حيث أنها لم تشتق علمياً، لذا يجب إعادة النظر فيها باستمرار ويجري تعديلها وتنقيحها لتنتمشى وظروف البيئة الاقتصادية المحيطة بتطبيقها واستخدامها.

لمجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي FASB تقوم المحاسبة المالية على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والافتراضات والمعتقدات التي تخدم الدارس كإطار يتم الاسترشاد به بصدد قيد العمليات المالية في السجلات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، ويمكن تلخيص الإطار العام للمحاسبة المالية على النحو التالى:

أولاً: المفاهيم المحاسبية:

- ١- الأصول.
- ٢- الخصوم.
- ٣- حقوق الملكية.
- ٤- الإيرادات والمصروفات.

ثانياً: الافتراضات المحاسبية:

- ١- افتراض الوحدة المحاسبية.
- ٢- افتراض الاستمرارية.
- ٣- افتراض القياس النقدي.
- ٤- افتراض الفترات الزمنية.
- ٥- افتراض التوازن المحاسبي.

ثالثاً: المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

- ١- مبدأ التكلفة التاريخية.
- ٢- مبدأ المقابلة.
- ٣- مبدأ التجانس والثبات.
- ٤- مبدأ الموضوعية .
- ٥- مبدأ تحقق الإيراد.
- ٦- مبدأ الإفصاح الكامل.

المعتقدات المحاسبية:

- ١- الأهمية النسبية.
- ٢- التحفظ (الحيطة والحذر).

ويخصص هذا الفصل لدراسة الإطار الفكري للمحاسبة المالية وسنعرض أولاً المفاهيم المحاسبية وبعد ذلك نتناول الفروض المحاسبية ثم ننتقل إلى مناقشة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأخيراً نوجز المعتقدات المحاسبية وذلك في صورة مبسطة .

وبعد دراستك لهذا الفصل يجب أن تكون قادر على:

- التفرقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملكية
- التمييز بين الإيرادات والمصروفات.
- تفهم الفروض الأساسية للنظام المحاسبي.
- دراسة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- معرفة سياستي الأهمية النسبية والحيطة والحذر وأثارهما على المفهوم المحاسبي.

أولاً: المفاهيم المحاسبية Basic Concepts

❖ الأصول Assets

هي موارد اقتصادية يمتلكها المشروع ويتم الاعتراف بها وقياسها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وهي تمثل منافع اقتصادية متوقعة في المستقبل حصلت عليها منشأة الأعمال أو تخضع لسيطرتها نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية. وفي ضوء معايير المحاسبة المصرية والدولية تعرف الأصول بأنها "موارد تسيطر عليها المنشأة كنتيجة لإحداث ماضية ومن المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية".

وعليه، تغير مفهوم الأصول من أنه كل شيء مملوك وله قيمة ويوجد سند ملكية له إلى أنه كل مورد اقتصادي له القدرة يستخدم لتوريد الإيرادات وله القدرة على المساهمة في العملية الإنتاجية وبالتالي له القدرة على سداد الديون من خلال الأرباح المتحققة ومن ثم دخلت الموارد البشرية كأصل من أصول منشأة الأعمال.

وتركز معظم الكتابات والمنظمات المهنية على مجموعة خصائص للأصول وهي:-

- أن الأصول هي موارد اقتصادية أو حق استخدام هذه الموارد.
- أن هذه الموارد من المتوقع أن تتحول إلى تدفق نقدي داخل لوحة الأعمال أو تتحول إلى تدفق نقدي خارج.
- أن هذه الموارد تنتج عن بعض العمليات أو الوقائع الحالية أو الماضية.
- أن هذه الموارد تتضمن ثلاثة أنواع هي:

١. أصول متداولة:

- ويقصد بها كل أصل تقوم المنشأة باقتنائه ليس بغرض الاستخدام ولكن بغرض إتمام دورته التجارية خلال السنة المالية وأيضاً كل حق ينتج للمنشأة قبل الغير ومثال ذلك:
- النقدية بخزينة منشأة الأعمال.
 - النقدية بالبنوك التي تتعامل معها منشأة الأعمال.
 - أوراق القبض (الشيكات والكمبيالات المسحوبة الصالح منشأة الأعمال).
 - المدينون والعملاء.
 - أى تأمينات للمنشأة قبل الغير مثل التأمينات المقدمة.
 - أى حقوق أخرى للمنشأة قبل الغير سواء من داخل المنشأة مثل العهد النقدية أو سلف العاملين أو من خارج المنشأة مثل الإيرادات المستحقة للمنشأة لدي الغير.
 - البضاعة الغير مبيعة في نهاية الفترة المالية والتي تمثل مخزون آخر الفترة.

٢. أصول ثابتة:

هي كل أصل ملموس تقوم المنشأة بامتلاكه بهدف الانتفاع به على المدى الطويل لعمر المنشأة، وقد اختلفت الآراء في المدة التي يجب أن تستفيد المنشأة من الأصل حتى يصنف على أنه أصل ثابت مثال ذلك:

- الأراضي التي تمتلكها منشأة الأعمال بهدف الانتفاع بها.
- المباني التي تنشأها أو تمتلكها منشأة الأعمال بهدف استغلالها في أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو الإدارية.
- الآلات والمعدات التي تستخدمها منشأة الأعمال في التشغيل.
- السيارات التي تستخدمها منشأة الأعمال سواء كانت لنقل البضائع أو الاستخدام الإداري أو نقل العاملين.
- الأجهزة الكهربائية والمكتبية التي تملكها منشأة الأعمال للاستخدام.
- الأثاث والتجهيزات التي تمتلكها منشأة الأعمال بغرض الاستخدام.

٣. أصول أخرى:

وهي عبارة عن الأصول غير الملموسة التي تفتقد الكيان المادي الملموس ومثال ذلك :

❖ مصروفات التأسيس

❖ مصروفات سابقة على بدء النشاط.

❖ قيمة براءات الاختراع.

❖ الشهرة.

❖ الخصوم:

يقصد بالخصوم كل حق مالى على منشأة الأعمال للغير وتمثل تعهدات اقتصادية لجهات خارجية يتم الاعتراف بها وقياسها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

وتنقسم إلى:-

١. التزامات قصيرة الأجل Short term liabilities

وهي الإلتزامات التي تلتزم منشأة الأعمال بسدادها خلال السنة المالية مثال ذلك الموردين، الدائنون، أوراق الدفع (وهي الشيكات والكمبيالات التي تم سحبها على منشأة الأعمال للغير)، حساب البنك سحب على المكشوف ، تأمينات للغير قبل منشأة الأعمال.

٢. التزامات طويلة الأجل Long term liabilities

وهي الإلتزامات التي تلتزم منشأة الأعمال بسدادها للغير على أكثر من سنة ومثال ذلك السندات، القروض طويلة الأجل.

❖ حقوق الملكية Equity

يقصد بحقوق الملكية كل حق مالى على منشأة الأعمال الشركاء أو المساهمين ويتعلق برأس المال والأرباح المحتجزة، وتمثل مصالح أصحاب المنشأة التجارية، والتي تمثل زيادة الأصول عن الإلتزامات.

❖ الإيرادات Revenues

وهي تمثل التدفقات النقدية الداخلة أو الزيادة الإجمالية في الأصول أو النقص الإجمالي في الإلتزامات والتي يتم الاعتراف بها وقياسها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحدث خلال فترة معينة نتيجة الإنتاج أو بيع سلع أو تقديم خدمات، أو أنجاز أى أنشطة أخرى تمثل عمليات أساسية للوحدة والتي يترتب عليها زيادة حقوق الملكية.

وفي ضوء معايير المحاسبة المصرية والدولية، تعرف الإيرادات بأنها المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تتمثل في التدفقات النقدية الداخلة أو الزيادة في الأصول أو النقص في الإلتزامات و التي ينتج عنها زيادة حقوق الملكية، بخلاف الزيادة عن مساهمات الملاك. ويجب التنويه إلى أن ليس كل زيادة إجمالية في الأصول أو التخفيض الإجمالي في الإلتزامات يعتبر إيراد لأن الشرط الأساسي لاعتبار كل الزيادة أو النقص بمثابة إيراد هو أن تكون ناتجة من أنشطة أساسية لمنشأة الأعمال فمثلاً شراء الأصول بالأجل لا يمثل زيادة في الإيراد وكذلك المتحصل من القروض لا يعتبر عملية موجهة لتحقيق الربح ولا تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ومن ثم لا تعتبر إيراد.

❖ المصروفات Expenses

تعتبر المصروفات أحد التعبيرات الاقتصادية المتداولة بشكل كبير في الوسط التجاري، وفي ضوء معايير المحاسبة المصرية والدولية، تعرف المصروفات بأنها التخفيضات في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات خارجة أو استنفاد للأصول أو نشأة إلتزامات والتي تؤدي إلى تخفيضات في حقوق الملكية، بخلاف المرتبطة بالتوزيعات أو المسحوبات، وعليه، فالمصروفات تمثل النقص الإجمالي في الأصول أو الزيادة الإجمالية في الإلتزامات والتي يتم الاعتراف بها وقياسها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والناتجة من ممارسة الأنشطة الرئيسية والتي يترتب عليها تخفيض حقوق الملكية بخلاف المرتبطة بالتوزيعات أو المسحوبات، وهي تمثل التدفقات النقدية الخارجة أو أى استخدام لأصول منشأة الأعمال أو حدوث إلتزامات عليها أو أياً منهم والتي تحدث خلال فترة معينة نتيجة إنتاج أو بيع سلع أو تقديم خدمات، أو أنجاز أى أنشطة أخرى تمثل عمليات أساسية للوحدة.

وتتنوع المصروفات التي تتحملها منشأة الأعمال في تسيير وإدارة أعمال في العديد من المصروفات التي يمكن تبويبها في الآتي:

١. مصروفات إدارية: وهي المصروفات التي تتحملها منشأة الأعمال في إدارة أعمالها، كمصاريف الادوات المكتبية ورواتب موظفي المكاتب ومصروفات البريد وغيرها من المصروفات الإدارية.

٢. مصروفات بيعية: وهي مصروفات تتحملها منشأة الأعمال فيما يتعلق بعمليات البيع، كمصروفات التسويق والإعلان ورواتب رجال البيع وغيرها من مصروفات ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملية البيع.

٣. مصروفات تشغيلية: وهي المصروفات التي تدفعها منشأة الأعمال حتى تتمكن من القيام بأعمالها العادية أو الإنتاجية، وبهذا يستثنى منها المصروفات الأخرى كالمصروفات الإدارية والمصروفات التمويلية وغيرها.

٤. مصروفات ثابتة: وهي المصروفات التي تدفعها منشأة الأعمال في أوقات محددة كالرواتب والضرائب وهي مصاريف لا تتغير بتغير حجم النشاط أو حجم الإنتاج، وذلك تمييزاً لها عن المصروفات المتغيرة التي تتغير بتغير الإنتاج.

٥. مصروفات رأسمالية: وهي المصروفات التي تنفقها منشأة الأعمال على الأصول الثابتة المعمرة والتي تستفيد منها منشأة الأعمال لأكثر من فترة زمنية، والتي يستثمر فيها مبالغ من عقارات والآت وغيرها.

ثانياً: الافتراضات المحاسبية الأساسية Basis Accounting Assumptions

يعتبر الافتراض بمثابة شرط أو ظرف يتم العمل في ظله، وتوضع المبادئ اتساقاً معه، وهو في المجال العلمي لا يحتاج إلى إثبات أو برهان، وذلك على عكس من الفرض Hypothesis الذي يعتبر بمثابة اقتراح يضعه الدارس لتفسير واقعة معينة أو لأيجاد علاقة بين مجموعة وقائع. ولذا يعتبر الفرض قضية تحت الاختبار، والفروض المحاسبية تعتبر الافتراضات الأساسية التي يضعها المحاسبون لفهم المعلومات والتقارير المالية وتبني المحاسبة المالية على خمس افتراضات أساسية هي:..

١. افتراض الوحدة المحاسبي.

٢. افتراض الاستمرارية.

٣. افتراض القياس النقدي.

٤. افتراض الفترات الزمنية.

٥. افتراض التوازن المحاسبي.

افتراض الوحدة المحاسبية The Accounting Entity Assumptio

يقوم هذا الافتراض على أساس أن أى وحدة محاسبية عند أنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين، وهذا يعني أن للمشروع شخصية معنوية مستقلة وأن تسجيل العمليات المالية في الدفاتر يرتبط أساساً بهذه الشخصية المستقلة حتى ولو امتلكها أشخاص مختلفون أو متعددون، وبناء على هذا الافتراض يقوم المحاسب بإجراء العمليات المحاسبية لهذا المشروع كوحدة مستقلة وليس لأصحاب هذا المشروع كثروا أم قلوا، ومن ثم كل

مشروع وحدة محاسبية مستقلة يتم فصل عملياتها وأموالها عن عمليات وأموال صاحب المشروع وتأخذ الوحدة المحاسبية عدة أشكال منها مشروع فردي، شركات الأشخاص، شركات الأموال.

افتراض الوحدة المحاسبية يعني أن للمنشأة:

- ❖ اسم تجاري.
- ❖ يتم التعامل معها بذلك الاسم التجاري بعيداً عن أسماء أصحابها .
- ❖ لها سجلاتها وحساباتها المنفصلة عن الملاك.

افتراض الاستمرارية The Going Concern - Continuity Assumption

ويقصد به أن الوحدة المحاسبية ستظل في مباشرة أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لها. وهذا لا يعني أن منشأة الأعمال ستظل موجودة دائماً ولكن ستظل موجودة لمدة كافية لمباشرة الخطط الحالية ولمقابلة التزاماتها التعاقدية، وهذا يعني أنه يجب تحويل أرصدة السنة الحالية إلى السنة التالية (مثل أرصدة العملاء والموردين).

ويترتب على هذا الفرض أن الوحدة المحاسبية ومنذ تاريخ نشأتها واكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة، وحدة متصلة ومستمرة بنشاطها دون النظر إلى العمر الطبيعي للمالكين، مع انعكاس تأثير هذه الأنشطة على ملكية المالك الشخصية بطريقة غير مباشرة. وهذا الفرض ينعكس في الميزانية الدورية التي تظهر بالتكلفة التاريخية حيث أن المبالغ التي تظهر في القوائم المالية لمنشأة الأعمال لا تتغير من وقت لآخر نتيجة للتغيرات في الأسعار السوقية للأصول المختلفة بعكس ميزانية التصفية التي تظهر بقيمتها الجارية.

يشترط لتطبيق افتراض الاستمرارية ما يلي:

- ❖ تقييم الأصول طويلة الأجل بسعر التكلفة مخصصاً منها الاستهلاك المتراكم.
- ❖:تقييم الأصول المتداولة وتحديدًا المخزون السلعي والاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.
- ❖ احتساب الأرباح المحققة فعلاً خلال الفترة المحاسبية مع استبعاد المحتمل منها.
- ❖ الاحتياط للخسائر المحتملة والمتوقعة في الفترات المحاسبية التالية.

افتراض القياس النقدي Monetary Unit Assumption

أن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية تتكون من عناصر غير متجانسة فمنها الأراضي والسيارات والنقدية والبضاعة والعملاء والقروض والاستثمارات بالأوراق المالية.... الخ، وبسبب عدم التجانس في الموارد، أصبح من اللازم إيجاد وحدة قياس موحدة نمطية يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية خلال الفترات المحاسبية المختلفة، لذا استقر رأي المحاسبين والجمعيات المهنية على استخدام النقود كوحدة لقياس القيم والتغيرات التي تحدث في تلك الموارد ،الأمر الذي ساعد المحاسبين والمحللين الماليين للتعبير عن الحقائق غير المتجانسة على شكل أرقام ونسب وأبعاد مقدار المتغيرات التي تحدث فيها.

أن وحدة النقد الوطنية هي أساساً لقياس القيمة لمختلف الأحداث المالية لمنشأة الأعمال وهي المقياس العام خلال كل مراحل الدورة المحاسبية.

وهذا يعني أن النقدية تعتبر وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير العمليات المالية المختلفة، وأن ما يدرج في القوائم المالية هي الأحداث المالية القابلة للقياس النقدي فقط ،أما الأحداث التي لا يكون فيها القياس النقدي ممكناً فإنه يمكن توصيل مثل هذه المعلومات باستخدام

الملاحظات التوضيحية التي ترفق مع القوائم المالية ومن أمثلتها المعلومات عن كفاءة الإدارة، ومعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وغيرها من المعلومات غير القابلة للقياس النقدي .

افتراض الفترات الزمنية Periodicity Assumption

يعتبر هذا الافتراض اشتقاقاً من افتراض الاستمرارية وساهم في إنهاء مشكلة أصحاب المشروع في معرفة نتيجة النشاط من ربح أو خسارة في فترات دورية بدلاً من الانتظار لحين تصفية المشروع تصفية فعلية ونهائية والذي يتناقض مع افتراض الاستمرارية، ويقصد به أن الأنشطة الاقتصادية لمنشأة الأعمال يمكن تقسيمها على فترات زمنية محددة وهذه الفترات تختلف من وحدة أعمال لأخرى وهي عادة تحدد مدتها سنة ميلادية واحدة تبدأ في ١/١ من كل عام و تنتهي في ١٢/٣١ لنفس العام، بحيث يتم تأسيس منشأة الأعمال دفترياً أول كل فترة محاسبية ثم يتم تصفيتها في آخرها بواسطة القيود الافتتاحية والقوائم المالية، ليتم تأسيسها من جديد في بداية فترة جديدة وهكذا. ويتم قياس الربح و المركز المالى في نهاية كل دورة محاسبية أو في نهاية السنة المالية. ويرجع السبب الرئيسي في تقسيم حياة المشروع إلى فترات هو صعوبة الانتظار حتى تنتهي حياة المشروع لاستخراج النتائج.

افتراض التوازن المحاسبي:

ويعني هذا الافتراض أن كافة العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين طرفي القيد المحاسبي (الطرف المدين والطرف الدائن) مما يجعل المجموع الجبري لأى قيد محاسبي يساوي الصفر ويجب أن تتوازن الميزانية وميزان المراجعة ويساعد هذا الغرض في إمكانية كشف الأخطاء الناتجة عن عدم التوازن. ويتم التعبير عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية:

$$\text{الأصول} - \text{الخصوم} = \text{صفر}$$

أى أن التوازن المحاسبي يشبه عمل كفتي الميزان ويعني تساوي طرفي أى قيد محاسبي ليكون ناتج الفرق بينهما يساوي صفر. بالنسبة للأصول (الكفة الأولى) والتي تمثل أحد طرفي التوازن المحاسبي فتشمل الأصول الثابتة من الات ومعدات وأراضي ومباني وأجهزة ووسائل نقل..... الخ و تشمل أيضاً أصول متداولة من نقدية بالخرينة وبالبنوك والبضاعة في المخازن والعملاء وأوراق القبض والاستثمارات المختلفة أنة موجودات أخرى تعود ملكيتها للشركة سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة، بالمقابل لا بد وأن يكون هناك طرف آخر يقابل طرف الأصول لكي يتم التوازن المحاسبي، وهو طرف الخصوم (الكفة الثانية) ، والتي تشمل القروض والدائنون وأوراق الدفع والمخصصات المختلفة ورأس المال و الأرباح أو الخسائر المرحلة والاحتياطيات وأى إلزامات أخرى على الشركة، ولا بد لهذين الطرفين أن يتساوياً في المجموع ليتم التوازن المحاسبي.

ثالثاً: المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

المبادئ عبارة عن مجموعة قواعد يجرى الاتفاق عليها ومن ثم قبولها في الوسط المهني لحين استقرارها في الممارسات العملية لتصبح مرشداً عملياً وعلمياً مشتركاً في الممارسات المهنية، وتستند المبادئ المحاسبية عند صياغتها على الفروض المحاسبية السابق الإشارة إليها. وتوجد ستة مبادئ محاسبية ذات القبول العام بين كتاب المحاسبه والجمعيات والمنظمات المهنية للمحاسبة في العالم وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكثر المدارس المحاسبية تقدماً في المجال المحاسبي في وقتنا الحاضر هذه المبادئ هي:

١. مبدأ التكلفة التاريخية.

٢. مبدأ المقابلة.

٣. مبدأ التجانس والثبات.

٤. مبدأ الموضوعية.

٥. مبدأ تحقق الإيراد.

٦. مبدأ الإفصاح الكامل.

وفيما يلي شرح مبسط لكل منهم فيما يخدم القارئ في تفهم أساسيات إعداد القوائم المالية

مبدأ التكلفة التاريخية:

ويقصد به أن التكلفة التاريخية هي الأساس السليم للمحاسبة عن الأصول المملوكة للمنشأة وعن التزاماتها وحقوق الملكية وعليه يتم تقييم كافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها وجميع المصروفات والإيرادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية وبناءً على هذا المبدأ فإن كل البضائع والخدمات التي تشتري تسجل أوتقيد على أساس التكلفة التي دفعت فيها وتظهر في القوائم المالية بالتكلفة أيضاً

فمثلاً إذا دفعت منشأة أحمد ٩٠٠٠٠ جنيه ثمناً لشراء قطعة أرض لمزاولة النشاط عليها فيجب أن تسجل في الدفاتر بمقدار ٩٠٠٠٠ جنيه بغض النظر عن أن المالك وكذلك الكثير من خبراء الأراضي يرون أنها تعادل ٩٥٠٠ جنيه بل أنه أكثر من ذلك وبعد مضي عام آخر فقد تكون القيمة السوقية لهذه الأراضي قد تضاعفت ولتكن ١٠٠٠٠٠ جنيه، كل هذه القيم لا تؤثر وتظل الأراضي مسجلة بتكلفتها التاريخية (٩٠٠٠٠ جنيه).

افترض أن منشأة أنجي بهاء لخدمات الحاسب الإلي أشرتت في يوم ١ / ١٧ / ٢٠١٧ أثاثاً بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بشيك. في تاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٧ كانت القيمة السوقية العادلة للأثاث تساوى ٤٥,٠٠٠ جنيه في هذه الحالة سيظل الأثاث مسجلاً في دفاتر المنشأة بمبلغ ٥٠,٠٠٠ في تاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٧ على الرغم من أن القيمة السوقية في ذلك التاريخ تبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا نسجل الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية فقط دون تعديل قيم الأصول من وقت لآخر في الميزانية العمومية لكي تظهر التغير في سعر السوق ،فإن مبدأ الموضوعية في المحاسبة وافترض الاستمرارية يقدمان إجابة لهذا السؤال، وبصفة عامة، لا يجوز بأى حال التخلي عن مبدأ التكلفة التاريخية فهو الركيزة الأساسية لتوفير المعلومات المحاسبية.

السبب فى استخدام التكلفة التاريخية كأساس للمحاسبة علي جميع عناصر الأصول والخصوم بأن هذه التكلفة محددة أو يمكن تحديدها وأن استخدام أى أساس آخر سيؤدى إلى مشكلة تحديد قيمة الاصل أو الخصم وخاصة في حالات عدم البيع أو التنازل كما أن استخدام القيمة البيعية كأساس للمحاسبة يتطلب الوصول إلى القيمة البيعية لكل أصل أو خصم عند كل مرة تقوم المنشأة بإعداد قوائمها المالية، الأمر الذي قد يؤدى إلى احتمالية التأثير علي صافي الدخل من جانب إدارة المشروع وذلك لتدخلها في تحديد القيمة البيعية.

ويجد الإشارة إلى أنه توجد محاولات لإضفاء خاصية الملائمة على المعلومات المحاسبية عن طريق توفير معلومات تظهر في نطاق القوائم المالية أو ترفق مع القوائم المالية في شكل قوائم ملحقه. وفي هذا الصدد يمكننا القول أن جمعية المحاسبة الأمريكية، في دراسة لها في أواخر التسعينيات، أوصت فيها بأن تتضمن القوائم المالية ثلاثة أنواع من المعلومات هي: معلومات تظهر التكلفة التاريخية، الثانية معلومات معدلة بالتقلبات في المستوي العام للأسعار والثالثة معلومات تظهر تكلفة الإحلال الجارية.

• مبدأالمقابلة:

يقصد بمبدأ المقابلة مقابلة إيرادات الفترة بالمصروفات خلال نفس الفترة والتي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات. وبموجب هذا المبدأ يتم تحديد إيرادات كل فترة محاسبية لتحميلها بالنفقات

التي تكبدتها لتحقيق تلك الإيرادات على أن يجري الفصل بين إيرادات ونفقات الفترات المحاسبية المختلفة دون النظر إلى تاريخ دفع النفقة أو استلام الإيراد تطبيقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي من خلال إعداد قائمة الدخل لكل فترة محاسبية على حدة ويقدم استخدام مبدأ المقابلة في عمليات قياس الدخل مبرراً عملياً لاستخدام أساس التكلفة التاريخية السابق الإشارة إليه.

• مبدأ التجانس والثبات:

يلجأ المحاسبون إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية للمنشأة بصدد مقارنتهم لها عن فترات متتالية وذلك بتوفير التجانس أو الثبات في هذه القوائم، ولا شك أن هناك العديد من الإجراءات المحاسبية المقبولة لتسجيل النشاط الاقتصادي للمنشأة، إلا أنه نظراً لأن التغيير في الإجراءات المستخدمة قد يفتح المجال أمام إمكانية تطويع القوائم المالية لتحقيق رغبات بعض ذوي المصلحة الشخصية فمن المرغوب فيه الاستمرار في استخدام نفس الإجراءات عاماً بعد آخر.

ويتضمن مبدأ الثبات ما يلي:

- تطبيق نفس الإجراءات والطرق المحاسبية خلال الفترات المحاسبية المختلفة.
- تطبيق نفس السياسات والمفاهيم والطرق والإجراءات لكل عنصر من عناصر القوائم

المالية خلال الفترات المحاسبية المختلفة.

ومن ثم تستمر المنشأة في كافة الإجراءات والقواعد المستخدمة من فترة لأخرى باستمرارية وهذا يعني أن تستمر المنشأة في استخدام تلك الإجراءات بطريقة مطلقة إلا أنه يجوز أن تعدل بعض الإجراءات بشرط الإفصاح الكامل، حيث أن المبادئ المحاسبية عرضة للتغيير نتيجة للتغيرات في البيئة أو في الظروف التي تعمل فيها المحاسبة، وعليه، يمكن إجراء أى تغيير في المبادئ و الطرق المحاسبية المستخدمة طالما أن هذا التغيير له مآبرره مع الإفصاح الكامل عن

تأثير هذا التغيير علي كل من صافي الدخل والمركز المالي لمنشأة الأعمال في السنة التي حدث فيها هذا التغيير.

ومن أهداف هذا المبدأ هو إتاحة إمكانية المقارنة بين عناصر القوائم المالية المعدة خلال هذه الفترات المحاسبية المختلفة لكشف التغيرات التي تطرأ عليها واتجاهاتها ومقدار أثرها علي القوائم المالية.

• مبدأ الموضوعية:

وفقاً لهذا المبدأ، يجب أن تحدد القيم التي تسجل في الدفاتر موضوعياً ودون تحيز فترك تقدير القيم التي تسجل للإدارة مثلاً يبعد هذه القيم عن الموضوعية ولا مجال له في المحاسبة. وكقاعدة عامة فإن التكلفة تعتبر موضوعية حيث أنها عادة تحدد فيما بين البائع والمشتري وكل منهم يسعى إلى الحصول على أحسن سعر لنفسه.

ويقصد بالموضوعية التأكد بأنة وسيلة مادية لحدوث الواقعة المالية، وعليه اعتبرت المستندات المحاسبية دليلاً مادياً على ذلك كبرهان مكتوب يؤيد حدوث الواقعة ولا يتم تسجيل العمليات المحاسبية في الدفاتر بدونها.

يعني هذا المبدأ بأن المعلومات الواردة في القوائم يجب أن تبنى على حقائق فعلية وتكون خاضعة للتحقق منها وأن تكون بعيدة عن التحيز والتقدير الشخصي والآراء الشخصي والتي غالبا ما تختلف من فرد لآخر.

وعليه، لا يتم تسجيل أنة عملية إلا إذا توفر لها دليل موضوعي، هذا الدليل هو المستند، ويجب أن تكون هذه الأدلة واضحة وقوية وقابلة المراجعة.

وتعتبر المستندات المحاسبية أحد مصادر البيانات والمعلومات للمحاسب المالي وبدونها يكون تحقيق الغرض من العملية المحاسبية مستحيلاً، ولهذا يعتمد متخذ القرار على القوائم المالية في اتخاذه لقراراته بسبب قيام مراجعي الحسابات بمراجعة كافة هذه المستندات ومقارنتها بالبيانات والمعلومات المتوفرة في الدفاتر المحاسبية ومن ثم يتم إعداد القوائم المالية الموثقة بالتقرير والذي يتضمن رأى المراجع حول مدى صحة هذه البيانات وتماشيها مع المعايير المحاسبية الدولية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية لا تعبر عن حقائق وإنما تعبر عن تقديرات مثل تقدير الحياة الإنتاجية للأصول الثابتة، وتقدير احتمالات عدم تحصيل بعض الأرصدة المستحقة على العملاء أو تقدير احتمالات عدم تحصيل بعض الكمبيالات المستحقة للمنشأة، وغيرها من العناصر التقديرية التي تمثل جزء أساسي في القوائم المالية. ويتطلب مبدأ الموضوعية لمثل هذه العناصر الاعتماد على أدلة موضوعية كلما أمكن. ومن الأساليب المتعارف عليها في هذا الصدد، الحصول على قيم محاسبية عن طريق أسس التقدير المتعارف عليها، والقيام بتقديرات محتملة في المستقبل والاعتماد على خبرة الإدارة في تقدير تلك العناصر.

والجدير بالذكر أن استخدام هذه الأساليب في التقدير قد يؤدي إلى بعض الصعوبات بالنسبة للمراجع الخارجي عند فحصه لتلك العناصر، لذا يجب الإفصاح الكامل عن البيانات التي تفتقد شيئاً من الموضوعية لأن الإفصاح عن تلك البيانات يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بأنشطة منشأة الأعمال.

• مبدأ تحقق الإيراد

ويقصد به تحديد توقيت حدوث الإيراد أو الواقعة الهامة التي يتحقق الإيراد بوقوعها وعموماً يتوقف الاعتراف بالإيراد على الأساس المحاسبي المستخدم، ونفرق في هذا الصدد بين أساسين هما الأساس النقدي حيث يعترف بالإيراد عند تحصيله نقداً، وأساس الاستحقاق حيث يعترف بالإيراد في الفترة التي يكتسب فيها، والجدير بالذكر أن الأساس النقدي كان يستخدم على نطاق واسع في مجال البيع بالتقسيط ولكنه لا يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

يتحقق الإيراد في الحالات التالية:

- ❖ مجرد بيع السلعة أو تقديم الخدمة للعملاء.
- ❖ بعد البيع مباشرة في حالة البيع بالتقسيط.
- ❖ عند الانتهاء من الإنتاج.
- ❖ اثناء عملية الإنتاج.
- ❖ عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي.

تحقق الإيراد بعد البيع:

مثل البيع بالتقسيط حيث يقوم البائع ببيع بضاعته للمشتري ويتم سداد الثمن على أقساط وبالتالي تنتقل ملكية البضاعة إلى المشتري بمجرد اتمام الصفقة ووصول البضاعة إلى مخازن المشتري، وبغض النظر عن طريقة السداد أو إذا لم يلتزم المشتري مستقبلاً بسداد ثمن البضاعة، ولو حدث هذا الأمر لا يستطيع البائع استرداد بضاعته المباعة بل يقوم بالإجراءات القضائية لتحصيل حقوقه المالية عند المشتري. ومثال آخر لتحقيق الإيراد بعد البيع هو البيع التجاري وفيه لا تنتقل ملكية البضاعة للمشتري بمجرد اتمام الصفقة وإنما عند تسديد القسط الأخير من الصفقة،

وهذا يعني انتقال حيازة البضاعة للمشتري ، ولكن ملكيتها تبقى للبائع حتى السداد التام لقيمتها من طرف المشتري ، وهنا يحق للبائع استرداد بضاعته بدون إجراءات قضائية . ولذلك يتطلب تحديد الأرباح التي تستفيد كل دورة مأللة منها حتى لا يجري تحميل الأرباح على فترة مأللة معينة بينما لم تتحقق نتيجة توقف المشتري عن السداد.

تحقق الإيراد عند الانتهاء من الإنتاج:

يجوز اعتبار الإيراد محققاً عند الانتهاء من الإنتاج وخصوصاً عندما يصبح بالإمكان تقدير ثمن بيع السلعة بشكل موضوعي مثل الصناعات المتعلقة بالمناجم الخاصة بالفحم والماس والذهب والفضة وصناعة التعدين وآبار البترول.

وهناك مجموعة معاًير يجب مراعاتها في مثل هذه الحالات هي :-

١ . إمكانية احتساب تكلفة الإنتاج بدرجة عاللة من الدقة.

٢ . إمكانية احتساب سعر البيع بشكل موضوعي.

٣ . عندما يكون المنتج نمطياً.

٤ . عند توفر سوق منتظمة ومؤكدة للمنتج.

تحقق الإيراد أثناء عملية الإنتاج:

هناك صناعات تستغرق دورتها الإنتاجية عدداً من الفترات المحاسبية أكثر من سنة مأللة، ولذلك يظهر في مثل هذه الصناعات مشاكل محاسبية من توزيع التكاليف والإيرادات على الفترات المحاسبية، ولهذا تم اعتماد اتباع طريقة نسبة الإتمام، التي بموجبها يتم الاعتراف على مدار الفترات المحاسبية بجزء من نفقات العقد وإيراداته وأرباحه بموجب نسبة إتمام تتخذ كنسبة مئوية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي وتوافقاً مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.

تحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج:

يمكن تطبيق هذه الحالة عند توفر المعايير التالية:

١- عندما يكون الإنتاج بناءً على طلبات العملاء وسعر البيع محدد مسبقاً وتكلفة الإنتاج

محددة أيضاً.

٢- عندما يكون سعر البيع محدداً تنافسياً في سوق التنافس الكامل ويمكن تصريف كامل

الإنتاج في وقت قصير ودون تخفيض سعر البيع.

• مبدأ الإفصاح الكامل

ينص هذا المبدأ على الإفصاح التام والشامل لجميع البيانات والمعلومات المحاسبية الضرورية سواء التي يمكن قياسها نقدياً أم لا وذلك من خلال الملاحظات والمذكرات التوضيحية الملزمة للقوائم المالية لتحقيق الفائدة الكاملة لمستخدمي تلك المعلومات. ويتضمن الإفصاح الكامل كافة الأحداث التي حدثت خلال الفترة المالية وأيضاً الإفصاح عن الأحداث الهامة بعد تاريخ القوائم المالية وحتى تاريخ نشر هذه القوائم.

يعتبر الإفصاح أحد المبادئ المحاسبية المقبولة عادة والتي لها قدر كبير من الأهمية حيث يجب نشر الحقائق الضرورية اللازمة والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تفسير تلك القوائم بشكل سليم وفهمها على أساس صحيح.

ومن المعلومات التي لا يمكن قياسها نقدياً ومطلوبة للإفصاح عنها تمثيلاً مع هذا المبدأ على

سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

١. أسس قياس وتقويم بعض عناصر القوائم المالية مثل طريقة استهلاك الأصول الثابتة

وطريقة تقييم المخزون السلعي وطريقة توزيع تكاليف الأصول الغير ملموسة...الخ.

٢. المعلومات الإضافية عن احتمالات وقوع بعض الأحداث المستقبلية والتي يصعب تقييم تأثيرها بشكل قاطع على القوائم المالية.

٣. المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي قد تنشأ على الوحدة الاقتصادية نتيجة بعض التزاماتها حيال الغير والتي تحد من قدرتها على استخدام بعض أصولها.

٤. المعلومات المتعلقة بالأحداث التي حدثت بعد تاريخ الميزانية وقبل صدور القوائم المالية.

٥. القضاء المرفوعة ضد منشأة الأعمال واحتمالات الحكم ضدها والتعويضات أو الجزاءات المتوقع الالتزام بها.

وهناك ثلاثة طرق للإفصاح عن المعلومات التي لا يمكن قياسها نقدياً في القوائم المالية:-

١- إظهار المعلومة في شكل ملاحظة إرشادية ترفق بالقوائم المالية أوتظهر أسفلها، وهي تعتبر مكملة للقوائم المالية، فمثلاً أن يكتب بجانب المخزون عبارة (أنظر ملحوظة رقم ١) وإذا رجعت إلى هذه الملحوظة ستجد تفصيلاً لنوع المخزون وطريقة تقييم المخزون بما يفيد في اتخاذ القرارات.

٢- إظهار معلومات إضافية في قوائم مساعدة تلحق بالقوائم المالية، ومع أن هذه المعلومات لا تعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولكنها قد تكون مفيدة لمتخذي القرارات. ومن أمثلة هذه المعلومات الإفصاح عن المركز المالي وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار، وأيضاً وفقاً لتكلفة الإحلال الجارية .

٣- إظهار المعلومة داخل نطاق القوائم المالية، ومن أمثلة هذه المعلومات الإفصاح في قائمة المركز المالي بجانب قيمة الاستثمارات معلومة بين قوسين تنص على الطريقة التي اتبعت في تقييمها.

رابعاً:المعتقدات المحاسبية:

•الأهمية نسبية :

يرتبط مفهوم الأهمية النسبية بشكل كبير بمبدأ الإفصاح المحاسبي حيث يعتبر الإفصاح الكامل في القوائم المالية أمر هاماً بالنسبة للعناصر الهامة، كما يقصد بالأهمية النسبية إعطاء أهمية أكبر للعناصر المهمة التي تكون ذات تأثير أكبر من غيرها على القوائم المالية. ومثال ذلك الأصول الثابتة، فمن الطبيعي أن تكون تكلفة الآلة الصناعية كبير بينما الأدوات الكتابية فتكلفتها قليلة جداً بالنسبة لتكلفة الآلة، لهذا نرى أن الأهمية النسبية للأدوات الكتابية من الادوات الكتابية، ولهذا يتم تخصيص تكلفة الآلة على فترات محاسبية، بينما الأدوات الكتابية يتم اعتبارها مصروفات إيرادية بقيمة المستهلك منها وتحمل علي إيرادات نفس الفترة لشرائها .

والجدير بالذكر أن الأهمية النسبية لعنصر معين تختلف من منشأة لأخري وفقاً لحجم وإمكانيات منشأة الأعمال فمثلاً تحقيق خسارة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه قد تكون ذات أهمية منخفضة لأحدي المنشآت وقد تمثل أهمية عالية في منشأة أخرى، وأيضاً قد تكون المفردة ذات قيمة مالية منخفضة، ولكنها ذات أهمية نسبية مرتفعة فمثلاً القيام ببعض العمليات مع أعضاء مجلس الإدارة فهي عمليات ذات أهمية نسبية مرتفعة حتي ولو كانت مبالغها ضئيلة، ولتحديد الأهمية النسبية لمفردة معينة في مجال الإفصاح المحاسبي، ينبغي البحث عما اذا كان من المحتمل أن تؤثر هذه المفردة على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

• التحفظ (الحيطة والحذر):

نشأت سياسة الحيطة والحذر بعد أزمة الكساد العالمي الكبرى سنة ١٩٢٩ ومازال هناك توجه إلى الآن بالتمسك بها بالرغم من كل الانتقادات التي وجهت لها، وتقضي هذه السياسة بعدم الاعتراف بأى إيراد متوقع حدوثه، مع الاعتراف بكافة الخسائر المحتملة الوقوع، وذلك بهدف عدم تسجيل أرباح لا يتم تحققها لاحقاً، وهذا يحرم سنة من السنوات من أرباح قد تحققت فعلاً لجيل من المساهمين.

إن بعض عناصر القوائم المالية تحتاج إلى بعض التقديرات وخاصة التقديرات الشخصية، وهنا يجب مراعاة جانب التحفظ والابتعاد عن التضخيم الناجم عن التفاؤل الشديد في معالجة بعض الأمور المحاسبية، ومن أهم التطبيقات العملية لهذا المبدأ تقييم المخزون السلعي في آخر المدة بسعر التكلفة أو السوق أنهما أقل وتكوين المخصصات والاحتياطيات للخسائر المحتملة والالتزامات الطارئة، واستخدام طرق الإهلاك المعجل، والإسراع في إهلاك بعض الأصول التي يوجد أى شك بالنسبة لها، ورفض أى عملية تقييم بالزيادة للأصول حتى تتحقق هذه الزيادة في شكل عملية كاملة.

ومن البديهي أنه لا يجب المغالاة في الحيطة والحذر، فلا يجب التعمد في تخفيض الدخل أو التأثير على المركز المالى بطريقة تؤدي إلى سوء الفهم أو التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

❖ ما هية القوائم المالية؟

القوائم المالية في معناها الواسع عبارة عن تقارير مالية تعدها الاداره المالية في المشروع لخدمة أغراض معينة، ويتوقف شكل القائمة وما تحويه من بيانات على الغرض من إعدادها. وتعد القوائم المالية لأغراض عدة لا سبيل إلى حصرها أو حصر أنواعها على وجه التحديد لاعتبارات عديدة أهمها اختلاف أنواع المشروعات التجارية وتعدد أغراضها وأوجه نشاطها وامكانياتها المادية والبشرية وانما يمكن القول بصفة إجمالية، أو على وجه التعميم بأن القوائم المالية تعد أساسا لخدمة إدارة المشروع في مستوياتها المختلفة وبالذات في المستويات العلوية لتمكينها من تتبع عمليات المشروع، ورسم سياساته المختلفة من إنتاجية ومالية وتجارية و إدارية والإشراف على تنفيذ البرامج الموضوعه، ومعالجة أو تصويب أي خطأ يقع أثناء عملية التنفيذ الفعلي، ومعرفة نتيجة نشاط المشروع ومركزه المالي، وتعد هذه القوائم عادة على فترات دورية منتظمة، وتوقف دورية إعدادها على الغرض منها .

ولا تقتصر فائدة القوائم المالية على خدمة إدارة المشروع وحدها، وإنما تمتد فائدة البعض منها إلى طوائف أخرى وثيقة الصلة بالمشروع وتعنيها جريات الأمور فيه مثل أصحاب رأس ماله (المستفيدين الداخليين)، والمتعاملين من دائنين و غيرهم (المستفيدين الخارجيين)، والقوى العاملة فيه من عمال وموظفين .

ويجب ألا ينصرف إلى الذهن أن القوائم المالية يجب أن تكون ذات شكل و تصميم خاص، وأن تتضمن بيانات معينة أو محددة، وأن تكون لها صفة الدورية، فالواقع أن القوائم كثيرا ما تعد الأغراض خاصة تخرج عن الأغراض المألوفة التي تصفي على القوائم صفة التكرار المنتظم والنمطية، ومن أمثلة ذلك القوائم المالية التي تعد لخدمة الأغراض الخاصة التالية:

١. امداد الجهات الرسمية التي تقوم بالتخطيط والمراقبة بالبيانات اللازمة لها الإعداد خطة التنمية سواء على مستوى الدولة أو على مستوى أي قطاع من قطاعات النشاط الإنتاجي، ومتابعة تنفيذ الخطة الموضوعية وخاصة في مشروعات قطاع الأعمال العام والهيئات الإنتاجية.

٢. المعاونة في دراسة بعض المشكلات التي قد تواجهها الإدارة العليا للمشروع، وإيجاد حل أو حلول بديلة لها، مع الدقة في اتخاذ القرارات.

٣. دراسة احتمالات التوسع في أوجه النشاط مع دراسة الحلول البديلة وأسس المفاضلة والتقييم التجديد والإحلال والتوسع.

٤. تدبير وسائل تمويل الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض لأجل طويل أو بزيادة رأس المال .

٥. تقييم المشروع كلياً أو جزئياً بحسب الأحوال .

❖ أهمية قوائم النتيجة والمركز المالي :

على الرغم من اختلاف أنواع القوائم المالية المستخدمة في المشروعات المختلفة، وتباين درجة أهمية كل منها، وتنوع الأغراض التي تخدمها، إلا أن قوائم النتيجة (حسابات النتيجة) و(قوائم الدخل) أي الحسابات الختامية، وقائمة المركز المالي (الميزانية تمثل أقصى المراتب التي وصل إليها تطوير القوائم المالية، ومن ثم فهي تحظى بقسط كبير من عناية الإدارة العليا للمشروع وكل من له علاقة بالمشروع من قريب أو بعيد وخصوصاً أجهزة الرقابة والمتابعة ، كما أنها تستخدم علي نطاق واسع كأداة قوية وفعالة لقياس مدي كفاءة إدارة المشروع و أجهزته المختلفة ، وللكشف عن النتائج و الآثار التي ترتبت علي سياسات المشروع المختلفة التي كان يسير عليها

خلال فترة معينة، والأمعنى الكبيرة التي تتمتع بها فوائد النتيجة والمركز المالي ترجع أساسا إلى الحقن التي ذكرناها آنفا، وهي أن عمليات المشروع المالية على نوعين، نوع يسوثر على عناصر المركز المالي للمشروع، والنوع الآخر يؤثر على مجموع حقوق أصحاب رأس المال أي على نتيجة النشاط .

ومن المعروف أن قائمة المركز المالي تعكس الآثار المترتبة على النوع الأول من العمليات المالية، كما أن قوائم النتيجة (قوائم الدخل) تفصح بوضوح عن انعكاسات النوع الثاني، وينبني على ذلك أن قوائم النتيجة والمركز المالي تعكس في صورة مركزه جميع الآثار التي ترتبت على جميع عمليات المشروع المالية خلال فترة معينة، ومن ثم فإن دراسة هذه القوائم دراسة صحيحة مبنية على أسس علمية وفنية سليمة تعني الكثير بالنسبة لكل بالنسبة لكل من تعنية أمور المشروع أذ أنها تتضمن دراسة عمليات المشروع وما ترتب علي سياساته المختلفة من نتائج .

❖ اختلاف دراسة القوائم المالية من عملية المراجعة :

تختلف عملية دراسة قوائم النتيجة والمركز المالي في جو الز ما ن على مراجعة هذه القوائم. فالمراجعة تنصب أساسا على الفحص الفني الموارد الدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحة عمليات المشروع المالية وجديتها، ومن أن الحسابات الختامية تعبر عن نتيجة النشاط عن فترة مدونة وأن الميزانية تعطي صورة صحيحة لمركز المالي في نهاية هذه الفترة.

أما عملية دراسة وفحص قوائم النتيجة والمركز المالي، فتأتي في أعقاب عملية المراجعة وبعد الانتهاء منها، أي إنها لاحقة لها وليست سابقة عليها والحكمة في هذا واضحة، إذ يستطيع الدارس أو الفاحص الاطمئنان على صحة البيانات المالية التي تتضمنها القوائم وما تفصح عنه من حقائق ودلالات ومؤشرات عن نشاط المشروع ومركزه المالي، أما إذا اعتمدت الدراسة على حسابات لم تتم

مراجعتها فإن الدارس سيجد نفسه في موقف لا يحسد عليه، إذ سيجد نفسه مضطرا في أغلب الأحيان إلى القيام بمراجعة اختيارية انتقادية لعمليات المشروع كلها أو للعمليات الجوهرية حتى يمكن الاطمئنان إلى البيانات التي تتضمنها سجلات ودفاتر المشروع ومستنداته .

عمل الدارس لقوائم النتيجة والمركز المالي ليس محدود النطاق بفترة معينة يحددها تاريخان كما هو الحال في المراجعة، وإنما قد يمتد عمله إلى ما قبل هذه الفترة بفترة أو فترات حسبما يترأى له، فقد يستدعي الأمر الرجوع إلى القوائم المعتمدة عن عدد من السنين السابقة مباشرة على السنة التي يقوم بدراسة قوائمها الأغراض عدة، كإجراء مقارنات بين العناصر المختلفة التي تتضمنها القوائم، أو تتبع حركة كل أو بعض هذه العناصر من سنة إلى أخرى، بقصد تكوين رأي فيما يتعلق بسياسات المشروع المختلفة، وما ترتب عليها من آثار، أو بقصد الكشف عن نقاط الضعف أو نقاط القوة في المشروع أو لغير ذلك من أغراض .ويضاف إلى ما سبق أن عمل الدارس لا يقتصر - في حالات كثيرة - على فحص ودراسة ما تتضمنه سجلات ومستندات وقوائم المشروع من معلومات، بل يمتد عمله إلى الحصول على بيانات إضافية عن المشروع ذاته من مصادر خارجية رسمية أو غير رسمية، وذلك بقصد التأكد من صحة بعض عملياته، أو بغرض التقصي عن الحوافز التي دفعت إدارة المشروع العليا إلى إتباع سياسة معينة، أو الظروف التي اضطرتها إلى اتخاذ قرار معين، كما أنه قد يلجأ إلى الاستعانة بخبرة فنيين من خارج المشروع، أو الحصول على معلومات وبيانات عن المشروعات المماثلة لمقارنتها بالبيانات التي تتضمنها قوائم المشروع إذا كان ذلك يخدم أغراض الفحص ويحقق أهدافه.

❖ حدود فحص وتقييم القوائم المالية :

ليس من الضروري أن تتم دراسة قوائم النتيجة والمركز المالي داخل المشروع فقط لخدمة إدارته العليا، وإنما قد تم الدراسة خارج نطاق المشروع بناء على طلب إحدى جهات الرقابة والمتابعة التي يعينها تتبع أعمال المشروع كالجهاز المركزي للمحاسبات واللجان الاقتصادية بمجلس الشعب والشورى وذلك بالنسبة للشركات الاقتصادية التابعة للقطاع العام أو الجمعيات العمومية للمساهمين بالجهاز المركزي للمحاسبات وأصحاب المصالح الخارجيين والداخليين بالنسبة للشركات القطاع الخاص ومدى تنفيذ البرامج والمخططات الموضوعة له مثل المؤسسة النوعية أو الجهة الإدارية التي يتبعها المشروع، أو أن يتم ذلك بناء على طلب المصرف (البنك) الذي تقدم له المشروع يطلب قرضاً منه أو بناء على طلب الدائنين أو غيرهم من أصحاب المصلحة في المشروع .

❖ المراحل التي تمر بها العمليات المالية:

يجدر بنا هنا وقبل أن يتطرق بنا الحديث إلى الكلام عن كيفية فحص ودراسة وتحليل قوائم النتيجة والمركز المالي أن نذكر بإيجاز شديد المراحل المختلفة التي تمر بها عمليات المشروع ذات القيمة النقدية بقصد حصرها ومتابعتها واستخدام البيانات التي تضمها دفاتر المشروع وسجلاته في رسم وتوجيه سياساته توجيهها سليماً، مع مراعاة متطلبات معايير المحاسبية الدولية وآليات تطبيق السياسات المحاسبية والإفصاح عنها،

المرحلة الأولى :

إثبات العمليات المالية للمشروع من واقع مستندات سليمة وصحيحة في دفاتر وسجلات منتظمة طبقاً للأصول والمبادئ المحاسبية مع مراعاة الترتيب التاريخي لهذه العمليات، وهذه هي عملية

التأريخ، أي مرحلة القيد في دفاتر القيد الأولى، أي دفاتر اليومية ، وتستوي في ذلك اليومية العامة واليوميات المساعدة أو الفرعية .

المرحلة الثانية:

تبويب وتصنيف العمليات التي أثبتت في دفاتر القيد إلى مجموعاتتضم كل منها عمليات متفقة في المدلول ومتجانسة في طبيعتها، وتلك هي مرحلة الترحيل إلى الحسابات المختلفة في دفاتر الأستاذ وكل حساب يمثل في الواقع جدولاً إحصائية أو بياناً قائماً بذاته بالبيانات السالبة والموجبة التي تخص نوعاً معين من العمليات .ويترتب على عملية الترحيل استخراج المراكز المالية، أي الأرصدة الخاصة بالعمليات التي قام بها المشروع، وإعداد كشف بياني أو إحصائي بها.

المرحلة الثالثة :

استخلاص نتيجة نشاط المشروع، أي ما حققه من ربح أو خسارة خلال فترة معينة يحددها تاريخان معينان، ويتم ذلك عن طريق إجراء تسويات جردية بغرض تحميل الفترة بما يخصها من إيراد وتحديد تكلفة هذا الإيراد، ومن المعروف أن كثيراً من التسويات الجردية أساسها التقدير، والتقدير كما هو معلوم يتأثر بالرأي الشخصي لمن يقوم بعملية التقدير .وتتضمن هذه المرحلة أيضاً إعداد المركز المالي للمشروع في نهاية الفترة أي بيان مصادر أمواله وأوجه استخداماتها أو استعمالاتها في هذا التاريخ

المرحلة الرابعة :

دراسة وتحليل واستقراء البيانات المالية التي تتضمنها حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي لخدمة أغراض الإدارة العليا للمشروع وغيرها من الجهات الأخرى التي تعنيها أمور المشروع .ومن الواضح أن المرحلتين الأولى والثانية هما وسيلة لا غاية، إذ أنهما وسيلة الوصول

الي المرحلتين الثالثة و الرابعة وما تسفر عنه هاتين المرحلتين الاخيرتين من نتائج تخضع للتحليل
و الدراسة الهادفة بقصد تحقيق صالح المشروع ورفع مستوي الكفاية في أجهزة المختلفة .

الفصل الثالث

قراءة وتحليل وتفسير القوائم المالية

كثيراً من غير المتخصصين في المحاسبة يحتاجون أن يتفهموا القوائم المالية التي تعلن بالجرائد والتي تبدو لكثير من الناس كمجموعة من الأرقام والمصطلحات الغير مفهومة وأن يستنبطوا منها المعلومات المالية عن أداء منشأة الأعمال. فالمدير يحتاج إلى تفهم تأثير قراراته على ميزانية المنشأة، والمستثمر يحتاج إلى تفهم القوائم المالية والتي تساعد في عمل دراسات الجدوى وفي مقارنة أدائه بأداء المنافسين، والموظف يحتاج أن يتعرف على أداء المنشأة التي يعمل بها.

وتعتبر القوائم المالية من أهم التقارير المحاسبية والمصدر الأساسي للمعلومات المالية لكل من يهمه أمر منشأة الأعمال سواء من داخل أو خارج منشأة الأعمال، حيث أنها تمثل وسيلة لنقل صورة متكاملة عن المركز المالي لمنشأة الأعمال في تاريخ معين.

وقد تناولنا في الفصل السابق الإطار الفكري لإعداد القوائم المالية باعتباره الأساس المحاسبي لإعداد القوائم المالية التي تظهر كلاً من نتيجة النشاط والمركز المالي لمنشأة الأعمال في ضوء المبادئ والمعتقدات المحاسبية ذات القبول العام بين كتاب المحاسبة والجمعيات والمنظمات المهنية للمحاسبة.

ولا تمثل القوائم المالية الخطوة الأولى في الدورة المحاسبية ولكنها تعد المنتج النهائي للنظام المحاسبي ، وتعتبر دراسة القوائم المالية بداية جيدة لدراسة المحاسبة، حيث أن الدارس المبتدئ الذي الملم بتلك القوائم ومحتوياتها وأهدافها سيستطيع بكل سهولة الإلمام بالدورة المحاسبية التي تسبق إعداد القوائم المالية .

وتشير القوائم المالية إلى قائمتين أساسيتين هما : قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث أن قائمة الدخل توضح صافي الربح (أو الخسارة) التي حققتها منشأة الأعمال خلال السنة المالية، بينما قائمة المركز المالي تقدم صورة صادقة عن المركز المالي لمنشأة الأعمال في نهاية السنة المالية ويجدر الإشارة إلى قائمة ثالثة بالإضافة إلى القائمتين السابقتين والتي تستخدمها معظم المنشآت في وقتنا الحاضر وهي قائمة التدفقات النقدية والتي توضح التغيرات في المركز المالي لمنشأة الأعمال خلال السنة المالية .

وبعد دراستك لهذا الفصل يجب أن تكون قادر علي:-

- تفهم عناصر الأصول والخصوم.
 - إعداد قائمة المركز المالي المبوبة لمنشأة الأعمال (الميزانية العمومية).
 - التفرقة بين عناصر الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات.
 - إعداد قائمة الدخل (الحساب الختامي أو الأرباح والخسائر).
 - التمييز بين قائمة الدخل والميزانية العمومية.
 - معرفة تأثير قائمة الدخل على قائمة المركز المالي وحقوق الملكية.
- تعد القوائم المالية لأغراض عديدة منها النواحي القانونية والإدارية، ومنها نواحي يهتم بها المستثمر، ولذلك فهي تحتوى على العديد من الأرقام التي تهم الفئات المختلفة التي تقرأ القوائم المالية، وحتى لا تقع ضحية لأولئك من يحاولون بيع ما بحوزتهم من أسهم، فغنه ينبغي عليك أن تعرف الأداة التي يمكنك من التعرف على المبادئ الأساسية لقراءة القوائم المالية فعندما يرغب أى شخص في الاستثمار في نوعية جيدة من الأسهم، فعليه الإلمام بكيفية قراءة القوائم المالية للشركات

واستخراج نسب التحليل المالى والاستفادة مما يتوصل إليه من نتائج في اتخاذ القرار المناسب للاستثمار في هذه المنشأة أو تلك.

ونظراً لاحتواء القوائم المالية على المعلومات المالية في صورة مجملة لاغراض العامة فإن هذا الفصل يهدف إلى إعادة تصنيف وترتيب عناصر القوائم المالية بشكل يوضح الأهمية النسبية لبنود الميزانية العمومية وبنود قائمة الدخل بطريقة تسهل قراءتها وتفهم المغزى الذي يقف وراء هذه البنود والتعرف أوالتنبؤ المستقبلي لنشاط منشأة الأعمال بما يساعد مستخدمى القوائم المالية من اتخاذ العديد من القرارات الرشيدة بما يضمن الاستغلال الأمثل لموارد منشأة الأعمال.

ويعتمد التحليل المالى على ثلاثة خطوات أساسية، الخطوة الأولى يعدها عادة المحاسبون وهي إعداد القوائم المالية وتصنيفها في مجموعات متجانسة ، والخطوة الثانية هي التحليل والمقارنة بهدف اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالى، وتحديد أسباب قيام هذه العلاقات، أما الخطوة الأخيرة فهي تفسير واستنتاج المعلومات المالية المفيدة لمستخدمي تلك المعلومات في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بنشاط منشأة الأعمال.

إن كثير من الأفراد من غير المتخصصين في المحاسبة يحتاجون أن يتفهموا القوائم المالية وأن يستنبطوا منها معلومات أساسية عن أداء المنشآت ، فالمستثمر يحتاج ذلك لعمل دراسة جدوى لتقييم أدائه وتحليل أداء المنافسين، والذي يستثمر في الأسهم يحتاج أن يقدر القيمة الحقيقية لأسهم المنشآت وأن يتوقع القيمة المستقبلية، والمدير يحتاج لتفهم تأثير قراراته على ميزانية المنشأة، والموظف البسيط يحتاج أن يتعرف على أداء المنشأة التي يعمل بها، كذلك فإن أى شخص يود أن يفهم ميزانيات المنشآت التي تعلن بالجرائد والتي تبدو للكثير من الأفراد كمجموعة كبيرة من الأرقام والمصطلحات غير المفهومة.

ومن المعروف أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من القوائم المالية وهى:-

١. الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي).

٢. قائمة الدخل.

٣. قائمة التدفقات النقدية.

سنتناول فيما يلي كيفية قراءة كل منهم بشكل مبسط يسهل معه معرفة المعلومات التي تقدمها كل منهم وذلك تمهيدا لمعرفة كيفية تحليل بنود كل منهم واستنباط المعلومات التي تقف خلف تلك البنود.

أولاً: قراءة قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

ويطلق علي قائمة المركز المالي: الميزانية العمومية، وتهدف هذه القائمة إلى إظهار المركز المالي لمنشأة الأعمال في تاريخ معين، والمركز المالي لمنشأة الأعمال يتضمن تفاصيل لأصول منشأة الأعمال والتزاماتها وكذلك حقوق أصحابها.

ويجب أن يتضمن عنوان القائمة إسم المنشأة الذي تعد من أجله القائمة والتاريخ الذي تعد فيه القائمة، ولا بد من الفهم الواضح بأن أى مفردة تظهرها قائمة المركز المالي هي في نهاية اليوم الذي أعدت فيه القائمة. ومن أهم الخصائص الرئيسية لأى ميزانية عمومية أن مجموع الأصول سيتعادل دائماً مع مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية، ويعتبر التوازن بين مجموع جانبي الميزانية العمومية أحد الأسباب الرئيسية التي من أجلها يطلق مصطلح الميزانية العمومية على قائمة المركز المالي. ويرجع السبب الرئيسى في توازن جانبي الميزانية إلى أن هذين الجانبين هما وجهين لنفس موارد منشأة الأعمال فأحدهما يوضع الموارد التي تمتلكها منشأة الأعمال والآخر يبين المصادر التي مولت هذه الممتلكات سواء كانت مصادر تمويل داخلية (الملاك والمساهمين) أو أومصادر تمويل خارجية (القروض والموردين والدائنون مثلاً).

ويصف الشكل التالي عناصر الميزانية العمومية حيث تنقسم الأصول إلى مجموعتين رئيسيتين **المجموعة الأولى** تمثل أصول متداولة ويتم ترتيب هذه المجموعة من الأصول علي أساس مدي سيولة كل عنصر بمعنى أن العناصر الأكثر سيولة توضع أولاً يليها العناصر الأقل سيولة، أما **المجموعة الثانية** فتشمل الأصول الثابتة أو ما يطلق عليها أصول طويلة الأجل، ويتم ترتيبها علي أساس درجة صعوبة تحويلها إلى نقدية بمعنى أن الأراضي توضع أولاً يليها المباني ثم الآلات والمعدات ثم الأثاث يليها السيارات وهكذا.

وبالإضافة إلى تلك المجموعتين، توجد **مجموعة ثالثة** تتضمن الأصول الغير ملموسة مثل شهرة المحل وبراءة الاختراع والعلامات التجارية وغيرها من الأصول التي تفتقد الكيان المادي الملموس.

اسم المنشأة

الميزانية العمومية في ٣١ / ١٢ / ٢٠

الخصوم وحقوق الملكية

الأصول

<u>التزامات قصيرة الأجل</u>			<u>أصول متداولة</u>		
مصروفات مستحقة	xx		نقدية بالخزينة	xx	
إيرادات مقدمة	xx		نقدية بالبنك	xx	
موردين	xx		عملاء	xx	
أوراق الدفع	xx		أوراق قبض	xx	
		xx	مصروفات مقدمة	xx	
			إيرادات مستحقة	xx	
					xx
<u>التزامات طويلة الأجل</u>			<u>أصول ثابتة</u>		
قرض طويل الأجل	xx		الأراضي	xx	
سندات	xx	xx	المباني	xx	
			الألات ومعدات	xx	
			الأثاث	xx	
			السيارات	xx	
					xx
<u>حقوق الملكية</u>			<u>أصول غير ملموسة</u>		
رأس المال	xx		شهرة المحل	xx	
+ إضافات لرأس المال	xx		براءة الاختراع	xx	
+ صافي الدخل	xx				xx
- المسحوبات الشخصية	(x)	xx			
		xx			xx

اسم المنشأة

قائمة المركز المالي في ١٢ / ٣١ / ٢٠

جنيه	جنيه	الأصول
		<u>أصول متداولة</u>
	xx	النقدية بالخرينة
	xx	النقدية بالبنك
	xx	العملاء
	xx	أوراق القبض
	xx	مصروفات مقدمة
xx	<u>xx</u>	إيرادات مستحقة
		<u>أصول ثابتة</u>
	xx	الأراضي
	xx	المباني
	xx	الآلات والمعدات
xx	<u>xx</u>	الأثاث
		<u>أصول غير ملموسة</u>
	xx	شهرة المحل
xx	<u>xx</u>	براءة الاختراع
<u>xx</u>		
		مجموع الأصول
		<u>الخصوم</u>
		<u>التزامات قصيرة الأجل</u>
	xx	مصروفات مستحقة
	xx	إيرادات مقدمة
	xx	موردون
xx	xx	أوراق الدفع
		<u>التزامات طويلة الأجل</u>
xx		قرض طويل الأجل
<u>xx</u>		مجموع الالتزامات
		<u>حقوق الملكية</u>
	xx	رأس المال (في أول السنة)
	xx	+ إضافات لرأس المال
	xx	+ صافي الدخل
	(xx)	- المحسوبات الشخصية
xx		رأس المال (في نهاية السنة)
<u>xx</u>		مجموع الخصوم

وتنقسم الخصوم إلى مجموعتين رئيسيين: المجموعة الأولى تتضمن الإلتزامات أى ما على منشأة الأعمال من التزامات قبل الغير وهي تشمل قسمين: القسم الأول يتضمن الإلتزامات التي يتم سدادها خلال فترة محاسبية أو خلال سنة واحدة وهي يطلق عليها التزامات قصيرة الأجل، أما القسم الثانى فيشمل الإلتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها عادة بعد سنة وهي يطلق عليها التزامات طويلة الأجل. والمجموعة الثانية للخصوم تتضمن ما على منشأة الأعمال قبل صاحب (أصحاب) منشأة الأعمال ويطلق عليها حقوق الملكية وهي تتضمن رأس المال والأرباح المحتجزة التي قد يحتفظ بها الملاك للاستثمار في عمليات وأنشطة منشأة الأعمال.

ويجب مراعاة ترتيب عناصر الميزانية حيث يوجد طريقتين لترتيب عناصر الميزانية، الطريقة الأولى تعتمد علي هدف السيولة حيث ترتب أولاً الأصول المتداولة (في جانب الأصول) والإلتزامات قصيرة الأجل (في جانب الخصوم)، يلي ذلك كل من الأصول الثابتة طويلة الأجل (في جانب الأصول) والإلتزامات طويلة الأجل (في جانب الخصوم)، على أن توضع حقوق الملكية في آخر الخصوم. هذا النوع من الترتيب يمثل الترتيب المتعارف عليه في الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه يختلف مع معظم الكتابات العربية حيث نجد معظم الميزانيات المنشورة تتبع الطريقة الثانية لترتيب عناصر الميزانية التي تعتمد علي التركيز على هدف الربحية وتوضيح مدي ما يمتلكه المشروع من أصول طويلة الأجل، ومن ثم إظهار الأصول طويلة الأجل أولاً يليها الأصول المتداولة مع ترتيبها وفقاً لدرجة صعوبة تحويلها إلى نقدية إلى أن نصل لرصيد النقدية كأخر رصيد في جانب الأصول. أما جانب الخصوم يبدأ أولاً بحقوق الملكية يليها الإلتزامات طويلة الأجل ثم الإلتزامات قصيرة الأجل.

ويجدر الإشارة إلى أنه ما زال البعض يصر على استخدام الميزانية في شكلها الشهير الذي يشبه (حرف T)، حيث كانت تمثل ميزاناً بين الأصول في الجانب الأيمن والخصوم وحقوق الملكية في الجانب الأيسر.

وقد تم تبويب عناصر قائمة المركز المالى في شكلها (الرأسي) إلى مايلي:

١. الأصول المتداولة.

٢. الأصول الثابتة.

٣. الأصول الغير ملموسة .

٤. الالتزامات قصيرة الأجل (الالتزامات متداولة).

٥. الالتزامات طويلة الأجل.

٦. حقوق الملكية.

ويعتبر تحديد الأصول والالتزامات المتداولة من المصادر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمنشأة، ويطلق على الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة اصطلاح "صافي الأصول المتداولة" أو "رأس المال العامل"، ويتم تبويب الأصول والالتزامات الى متداولة وغير متداولة بتحديد أصول والتزامات المنشأة التي تدور بصفة مستمرة في إطار دورة التشغيل العادية ، ويستند هذا التبويب إلى ما إذا كانت بنود الأصول تستنفذ وبنود الالتزامات تسوي خلال عملية تولد الإيرادات أثناء دورة التشغيل العادية للمنشأة ،وهي عادة تمثل متوسط الفترة التي تنقضي فيما بين حياة الخامات التي تدخل في التشغيل وتحقق التدفق النقدي النهائي بالمنشأة.

تبين قائمة المركز المالي ما تمتلكه منشأة الأعمال من أصول وما يترتب عليها من التزامات في فترة زمنية معينة. وتقدم معلومات مفصلة عن الأصول (ممتلكات منشأة الأعمال) والخصوم (التزامات منشأة الأعمال قبل الغير وحقوق ملكية المساهمين في منشأة الأعمال) في نهاية فترة ما مثل ٣١ ديسمبر من كل عام أو في نهاية ثلاثة أشهر أو نهاية ستة أشهر أو حسب النظام الأساسي لمنشأة الأعمال.

والميزانية العمومية تمكننا من معرفة ما إذا كانت ممتلكات المشاة تمكنها من سداد ما عليها من التزامات، كذلك فإننا نتعرف على حجم ديون المنشآت بالنسبة إلى حقوق المساهمين بمعنى أننا نعرف مدى اعتماد هذه المنشأة علي الاقتراض، فعندما تقوم بالإطلاع على ميزانية عمومية

منشأة ما، فإنه يجب أن تمعن النظر في مستوى الدين، ثم تفحص بدقة نسبة السيولة السريعة ،ونسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة ،ونسبة الديون طويل الأجل إلى حقوق المساهمين ، وإجمالي الديون إلى حقوق المساهمين ،وعليك أن القوم بتفحص دقيق لأرقام بنود المركز المالي لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات.

ثانياً: قراءة قائمة الدخل:

ويطلق عليها أيضاً الحساب الختامي أو حساب الأرباح والخسائر (د/أ.خ) وتوضح هذه القائمة ما إذا كان المشروع قد حقق أو فشل في تحقيق أهدافه والتي غالباً ما تكون الربح. وعلي ذلك فهي قائمة في غاية الأهمية. ويتحقق الربح أو الدخل الصافي عندما تزيد إيرادات منشأة الأعمال عن مصروفاتها، والعكس تتحقق الخسارة عندما تزيد مصروفات منشأة الأعمال عن إيراداتها.

وتعد قائمة الدخل بأن تعدد الإيرادات التي حصلت عليها منشأة الأعمال خلال الفترة المالية المحددة ثم تعدد المصروفات التي أنفقتها في سبيل اكتساب تلك الإيرادات خلال نفس الفترة، ثم نقوم بطرح المصروفات من الإيرادات حتى نحدد إذا كانت النتيجة صافي ربح أو صافي خسارة.

وتعطينا قائمة الدخل فكرة عما حدث في المنشأة خلال الفترة التي تعبر عنها القائمة والتي قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة حسب النظام الأساسي للمنشأة. وهي توضح ما حققت المنشأة من دخل وما تكبدته من نفقات خلال تلك الفترة وهل حققت المنشأة ربحاً أم أنها تكبدت خسارة خلال الفترة ؟

وتعتبر قائمة الدخل بمثابة تقرير يظهر مقدار الإيرادات التي حققتها المنشأة خلال فترة محددة (تكون في العادة سنة أو جزءاً من السنة) ،كما تظهر أيضاً مقدار التكاليف والمصروفات المترتبة على تحقيق تلك الإيرادات ،والبند الاخير من بنود قائمة الدخل يظهر صافي الأرباح أو الخسائر التي حققتها المنشأة خلال الفترة.

ولكي نفهم الكيفية التي تعد بها قوائم الدخل، فهي تبدأ بالمبلغ الإجمالي المتحقق من المبيعات خلال الفترة المحاسبية ويوصف بالإجمالي لأن المصروفات لم تخصم منه بعد، وعليه فإن السطر التالي من بنود القائمة يمثل المبالغ النقدية التي لا تتوقع المنشأة تحصيلها من بعض عمليات البيع، وقد يكون ذلك راجع على سبيل المثال إلى منح مسموحات للعملاء على بعض المبيعات أو عن رد بعض البضاعة المباعة، وعندما تقوم بطرح المردودات والمسموحات من إجمالي المبيعات نتوصل إلى المبلغ الذي يمثل صافي مبيعات المنشأة والتي يخصم منها تكلفة المبيعات (المبلغ من المال الذي أنفقته المنشأة لإنتاج السلع أو الخدمات التي قامت ببيعها أثناء الفترة المحاسبية) لنحصل على مجمل الربح ، ثم يتم خصم مصروفات التشغيل التي لها صلة بالإيرادات المتحققة ، فنحصل على الرصيد المتبقي وهو مقدار ما حققت المنشأة بالفعل من ربح أو خسارة أثناء الفترة المحاسبية.

كما تظهر قائمة الدخل مقدار الأرباح التي حققتها كل سهم من أسهم المنشأة المعنية، ويعرف هذا البند باسم "ربح السهم". وهذه العملية الحسابية تبين المبالغ التي يمكن للمساهمين الحصول عليها في حال قررت المنشأة توزيع صافي أرباح الفترة، ويجب ملاحظة أن غالبية المنشآت لا تقوم في العادة بتوزيع كامل أرباحها وإنما تقوم بإعادة استثمارها في أنشطة العمل.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لقائمة الدخل، وما يستخلص منها من نتائج مفيدة يمكن استخدامها في القرار الاستثماري، إلا أنها لا توضح كيف ومتى حصلت التعاملات النقدية وتوجهات السيولة في المنشأة كما توضحه قائمة التدفقات النقدية.

وفيما يلي شكل الحساب الختامي لإحدى المنشآت حيث يتضمن جانبه الأيمن كافة المصروفات سواء كانت تكلفة البضاعة المباعة أو مصروفات بيعية، أو مصروفات إدارية، أو مصروفات تمويلية في سبيل تحقيق الإيرادات الرئيسية للمنشأة والممثلة في المبيعات والظاهرة في الجانب الأيسر من الحساب، وكذلك الإيرادات العارضة مثل إيرادات أوراق مالية و غيرها من الإيرادات التي لا تدخل من ضمن إيرادات النشاط الرئيسي.

اسم المنشأة

الحساب الختامي

المصروفات	عن الفترة المنتهية في / / ٢٠	الإيرادات
***	***	مبيعات
***	***	إيرادات أوراق مالية
***	***	إيرادات متنوعة
***	***	
***	***	صافي الخسارة
***	***	

ويجب أن يتضمن عنوان القائمة اسم المنشأة الذي تعد من أجله القائمة والمدة التي تغطيها هذه القائمة، ومما لاشك فيه أن هاتين المعلومتين هامتين وإن كانت الفترة التي تغطيها القائمة أكثر أهمية حيث أن المفردات الموجودة بالقائمة لا بد وأن تترجم أو تفسر علي أساس علاقتها بهذه الفترة، فمثلاً المبلغ الوارد في قائمة الدخل لإحدى المشروعات التجارية تحت بند المبيعات وليكن ١٠٠٠٠٠٠ اجنية ليس له أى دلالة حتى نعرف أن هذا المبلغ يعبر عن مبيعات المنشأة عن سنة كاملة أنتهت في تاريخ إعداد القائمة وليس أسبوع أو أسبوعين أو شهر مثلاً.

ثالثاً: قراءة قائمة التدفقات النقدية:

تتضمن قائمة التدفقات النقدية لمنشأة ما بيانات التدفق النقدي الداخل إليها والخارج منها وتعتبر هذه القائمة على قدر كبير من الأهمية لأنها تعكس حركة التدفقات النقدية واتجاهاتها بحيث

تعطي للقارئ فكرة عن توفر السيولة النقدية للمنشأة ومنها يمكن الوقوف على قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها وشراء ما يلزمها من أصول والقدرة على توزيع الأرباح ويعتبر رقم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الرقم الأساسي في هذه القائمة حيث يعكس قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية موجبة ،ففي الوقت الذي يمكننا من خلال قائمة الدخل التعرف عما إذا كانت منشأة ما تحقق ربحاً من عدمه فإنه من خلال قائمة التدفقات النقدية ، يمكننا معرفة إن كانت تلك المنشأة قد حققت دخلاً نقدياً.

وتظهر قائمة التدفقات النقدية التغيرات على مدى فترة زمنية معينة ليست المبالغ النقدية بذاتها كما هي بتاريخ إعداد القوائم المالية. وبشكل عام، تنقسم قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أجزاء رئيسية ، فالجزء الأول من قائمة التدفقات النقدية خاص بالأنشطة التشغيلية ويتضمن تحليلاً للتدفقات النقدية للمنشأة المتمثلة بصافي الدخل أو صافي الخسارة. ومعظم المنشآت تقوم في هذا الجزء بتسوية صافي الدخل (كما هو مبين في قائمة الدخل) مع النقدية التي حصلت عليها المنشأة بالفعل أو التي استخدمتها في أنشطة التشغيل، فهي تتضمن التدفقات النقدية بسبب نشاط المنشأة الأساسي وبالتالي فإنها تشمل صافي الربح وتغير قيمة المخزون والحسابات المدينة والدائنة وغيرها.

والجزء الثاني من قائمة التدفقات النقدية يعرض التدفقات النقدية من جميع أنشطة الاستثمار والتي تشمل بوجه عام المشتريات أو المبيعات من الأصول طويلة الأجل، مثل الممتلكات والأجهزة والمعدات وكذلك أسهم وسندات الاستثمار ،ففي حال قيام منشأة ما بشراء آلة من الآلات، فإن هذه العملية تظهر في قائمة التدفقات النقدية على أنها تدفق نقدي خارج من رصيد الأنشطة الإستثمارية لأنه تم استخدام النقدية في إتمام عملية شراء تلك الآلة، وإذا قررت المنشأة بيع بعض استثماراتها

من إحدى محافظ الاستثمار فإن الإيرادات المتحققة من عملية البيع ستظهر على شكل تدفق نقدي داخل لرصيد الأنشطة الاستثمارية لأن هذه العملية قد نتج عنها تحقيق عائد نقدي.

ويُظهر الجزء الثالث من القائمة، التدفقات النقدية المتحققة من جميع أنشطة التمويل وتشمل التغيرات النقدية نتيجة لسداد الديون أو اقتراض أو شراء أسهم أو توزيع أرباح وبالمثل، فإن تسديد قرض سبق الحصول عليه من البنك يظهر كبند من بنود استخدام التدفقات النقدية .

ويُظهر السطر النهائي من بنود قائمة التدفقات النقدية صافي الزيادة أو النقص في النقدية للفترة المعنية موضوع القائمة وإذا أضفت صافي التغيرات في النقدية خلال الفترة علي النقدية في بداية الفترة نحصل على رصيد النقدية الوارد في قائمة المركز المالي ويمكن الحصول على رصيد النقدية أول الفترة من خلال الاطلاع على قائمة المركز المالي للفترة السابقة مباشرةً وتظهر قائمة التدفقات النقدية بالشكل التالي:

اسم المنشأة
قائمة التدفقات النقدية
عن الفترة المنتهية في / /

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من أنشطة التمويلية
التغيير في النقدية +النقدية أول المدة
النقدية المتاحة آخر المدة

أسباب تحليل القوائم المالية

تعتبر مخرجات النظام المحاسبي الركيزة الأساسية لإنتاج المعلومات المالية التي يحتاج إليها متخذ القرار، ويعتمد التحليل المالي اعتماداً أساسياً على قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وعلى قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر)، وذلك عن عدة سنوات مالية بحيث يتمكن المحلل المالي من خلالها من إظهار نواحي القوة أو الضعف فيما يتعلق بالسيولة أو الربحية والتناسب بين الملكية والمديونية.

وترجع أهمية تحليل بنود القوائم المالية إلى مجموعتين أساسيتين من الأسباب، المجموعة الأولى تتضمن أسباب ترتبط بإعداد القوائم المالية، أما المجموعة الثانية فهي أسباب ترتبط باتخاذ القرارات الاقتصادية ونعرض فيما يلي كل مجموعة من الأسباب بشيء من التفصيل.

أولاً: الأسباب المرتبطة بإعداد القوائم المالية:

تتطوي عملية إعداد القوائم المالية على مجموعة من العوامل التي تؤثر على مدلول القوائم المالية وهي تلك العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند قراءة وتحليل القوائم المالية والتي يمكن حصرها في أربعة أسباب رئيسية وهي المبادئ المحاسبية المقبولة، والتقديرات المحاسبية، وطبيعة الاعتراف المحاسبي، وأخيراً الأيضاحات والملاحظات المتممة للقوائم المالية مثل هذه العوامل تجعل الفائدة من القوائم المالية ضئيلة إذا لم يتم تحليلها لفهم مضمونها والمعلومات التي تقع وراءها، ولهذا يجب أن يكون القارئ أو محلل القوائم المالية على دراية تامة بمثل هذه العوامل وأن يفهم انعكاساتها ومدلولاتها بالنسبة للقوائم المالية .

١. تأثير المبادئ المحاسبية المقبولة على مدلول القوائم المالية

تعد القوائم المالية طبقاً لمجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يفترض فيها القبول العام، وتعد منشآت الأعمال في مصر قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى معايير المحاسبة المصرية. وأياً كانت المعايير المحاسبية المقبولة المستخدمة في إعداد القوائم المالية، فإنها تتصف بالمرونة بدرجة تقلل من قابلية القوائم للمقارنة سواء بين المنشآت أو بين الفترات أو بين الدول (بالنسبة للمنشآت متعددة الجنسيات)، فالمعايير المحاسبية تسمح ببدايل متعددة لبعض التطبيقات والسياسات المحاسبية منها على سبيل المثال بدائل تقييم المخزون السلعي و بدائل حساب استهلاك الأصول الثابتة.

ومن المعروف محاسبياً أن التغيير فيما بين البدائل يترتب عليه اختلاف صافي الربح الظاهر في قائمة الدخل ومن ثم يؤثر في نفس الوقت على بيانات قائمة المركز المالي، فعلى سبيل المثال، فإن تغيير طريقة الوارد أولاً صادر أولاً واستبدالها بطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في حساب تكلفة مخزون آخر المدة يترتب عليها انخفاض رقم الربح وارتفاع تكلفة المخزون الظاهر في قائمة المركز المالي وذلك في حالة ارتفاع الأسعار والعكس صحيح.

وتأسيساً على ذلك فإن التغيرات المحاسبية يترتب عليها ضعف قابلية القوائم المالية للمقارنة إذا ما غيرت المنشأة طريقة محاسبية من سنة لأخرى أو إذا طبقت منشأتين مختلفتين نفس المبدأ المحاسبى السارى في دولة معينة ولكن باستخدام طريقة مختلفة في كل منشأة عن الأخرى، وعلى هذا الأساس لابد أن يلم قارئ القوائم المالية باحتمالية حدوث مثل هذه التغيرات والاختلافات ويجب أن يتعلم كيفية تحديد آثارها على الأرباح حتى يمكن الاستفادة من القوائم المالية .

٢. تأثير التقديرات المحاسبية على مدلول القوائم المالية

تعتمد المحاسبة في إعدادها للقوائم المالية على كثير من التقديرات المحاسبية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وتقدير نسب المخصصات والاحتياطات، ويجب على قارئ القوائم المالية أن يكون على دراية بأثر التقديرات المحاسبية على إعداد القوائم المالية قبل استخدام معلومات هذه القوائم في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وكذلك أن يحدد أثر اختلافات التقديرات المحاسبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة سواء مقارنة مقارنتها بقوائم المنشآت المماثلة أو مقارنتها بمثيلاتها في السنوات السابقة لنفس المنشأة، فعلى سبيل المثال إذا قدرت منشأة تجارية ديونها المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠% من أرصدة العملاء لديها على أساس شكوك معينة في عدم قدرة بعض العملاء على السداد فإن تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ معين عند قياس الربح سوف يترتب عليه تخفيض رقم الربح بمقدار هذا المخصص، وعليه، فإن إفلاس العميل مستقبلاً سوف يحقق نفس مبلغ الخسارة التي تم تقديرها من قبل، أما إذا أفلس عملاء آخرون لم يكن هناك شكوك في عدم قدرتهم على السداد من قبل وبالتالي لم يقدر بشأن المبالغ المستحقة عليهم أى مخصص، فإن ذلك يعني أن الربح الظاهر في قائمة الدخل لا يعكس الحقيقة الاقتصادية.

وهذه التقديرات المحاسبية تعتمد على دراسات علمية تفي بغرض التقدير مثل تحديد أعمار الأصول الثابتة بناءً على تقديرات الفنيين المختصين أو تقدير مخصص التعويضات بناءً على تقدير المستشار القانوني وهكذا.

٣. تأثير طبيعة الاعتراف المحاسبي على مدلول القوائم المالية

يعتمد النظام المحاسبي في التسجيل على الاعتراف والتوقيت، ويعتمد التشغيل المحاسبي على ضرورة توافر شروط معينة في الأحداث المالية سواء ارتبطت بالإيرادات أو بالمصروفات، حتى يتم

تسجيلها في الدفاتر. ومع ذلك فإن التقرير عن القيم المحاسبية في القوائم المالية في توقيت معين لا يعكس الأحداث الحالية في توقيتها، فعلى سبيل المثال، إذا كانت قيم الأصول الثابتة و المخزون السلعي في قائمة المركز المالي لمنشأة ما في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩ هي ٥٠٠٠٠، ٢٠٠٠٠٠ جنيه على الترتيب، فإن هذه القيم هي نتاج معاملات اقتصادية مع أطراف أخرى تمت في الماضي (سنة ٢٠١٩ وما قبلها) وبالتالي فإنها لا تعكس طبيعة الأحداث الجارية لنفس المعاملات الاقتصادية وكذلك صافي الربح هو محصلة النشاط الاقتصادي للمنشأة خلال فترة منقضية، ومن ثم فإنه لا يقدم الكثير عن الربح الحالي.

٤. تأثير الإيضاحات والملاحظات المتممة للقوائم المالية على مدلول القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية يعتمد على الاعتراف المحاسبي للأحداث الاقتصادية، فعلى الرغم من أن الاعتراف المحاسبي يتم للأحداث المالية في توقيتات مختلفة، ويتم تجميعها في نهاية الفترة المالية بصورة بسيطة لأغراض إعداد القوائم المالية مما يضعف من قدرة القوائم المالية على تقدير الحالة الاقتصادية الحقيقية للمنشأة في تاريخ محدد، فإن هناك أحداث اقتصادية عديدة لم يتطرق إليها القياس المحاسبي ولم تجد مثل هذه الأحداث طريقها إلى القوائم المالية التاريخية. ومن أمثلة الأحداث التي لا يتم الاعتراف بها طبقاً لمبدأ الاعتراف المحاسبي، معظم العقود التي تبرمها المنشأة للدخول في أسواق جديدة أو إنتاج منتجات جديدة، وعلى الرغم من أن مثل هذه الأحداث قد يكون له تأثير قوي على أداء أسهم المنشأة في سوق المال، فإن القوائم المالية لا تفصح عنها إلا من خلال الإيضاحات والملاحظات المتممة للقوائم المالية. فإذا افترضنا أن منشأة صناعية على سبيل المثال قد أبرمت عقد مع منشأة أخرى لتوريد ١٠٠٠٠ وحدة شهرياً لمدة سنتين فإن هذه الصفقة يترتب عليها آثار مالية للفترة الحالية ويمتد أثرها لفترة قادمة.

مثل هذا العقد لاتعكسه القوائم المالية ولكن توفير مثل هذه المعلومة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية يكون له أثر إيجابي على قيمة السهم. ومثال آخر على الأحداث التي لا يتم الاعتراف بها طبقاً مبدأ الاعتراف المحاسبي ، كافة الاتفاقات الاقتصادية التي تعقدها المنشأة لتنفيذ تعهدات معينة في المستقبل، والتي قد يترتب عليها حقوق أو التزامات مستقبلية، في هذه الحالة فإن الاعتراف المحاسبي في كثير من الأحيان لا يغطي مثل هذه الالتزامات ولا يعكس أثرها على المركز المالي للمنشأة.

وهكذا فإن المثاليين السابقين يوضحان أهمية الإفصاح عن ملخص هذه العقود والارتباطات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، إضافة إلى ذلك، فإن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تتضمن معلومات أخرى متعددة عن تفاصيل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، العلاقة مع الأطراف ذوي العلاقة، السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، ومن ثم فإن هذه الإيضاحات تساعد المحلل المالي على فهم المعلومات الواردة بالقوائم المالية .

ثانياً: الأسباب المرتبطة بالقرارات الاقتصادية:

المشكلة الأساسية في القوائم المالية المعروضة على المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، أن هذه القوائم تعد بمعرفة الإدارة ، ومما لاشك فيه أن الإدارة لديها أكثر من دافع للتأثير في القيم المالية التي تتضمنها القوائم المالية لتجعل تلك القوائم على الصورة التي تفضلها الإدارة، فهي لا تضع مصالح حملة الأسهم والمستثمرين في مقدمة أولوياتها، ولا تفوت على نفسها أى فرصة لتحسين صورة القوائم المالية حتى تعكس صورة جيدة عن أداء الإدارة، وعلى الرغم من الشروط التي تضعها الدول لفرض نوعاً من الحوكمة على المنشآت، كالإلزام بالمراجعة المستقلة

وبالمعايير المحاسبية المقبولة كالمعايير الدولية، إلا أن طبيعة القياس المحاسبي المعتمد على أساس الاستحقاق يعطي لإدارة المنشأة مساحة كبيرة للتأثير في الأرباح والقيم المحاسبية الأخرى. ومن المعروف أن القوائم المالية تخدم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في مجالات عديدة ومتنوعة منها على سبيل المثال اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأسهم والسندات وتستخدم المعلومات المحاسبية لأغراض الرقابة التي تقوم بها الهيئات الحكومية المعنية كما تُستخدم عن طريق قطاعات عريضة أخرى من طوائف المجتمع كالعملاء والموردين والعاملين والباحثين وغيرهم.

ويجدر الإشارة إلى أن الأطراف المستفيدة من القوائم المالية ليست كلها في اتجاه واحد، وأكثر من ذلك فإن معظمها يتعارض مع الآخر، فعلى سبيل المثال مصلحة المستثمرين من حملة الأسهم تكون دائماً مع توزيع أرباح نقدية كبيرة بينما مصلحة المستثمرين من أصحاب السندات والمقرضين من مؤسسات التمويل تكون في الاتجاه المضاد، ويضعون شروطاً صارمة على توزيعات الأرباح للحد من تخفيض السيولة النقدية بالمنشأة خوفاً من تخفيض المنشأة من قيمها الاقتصادية في شكل توزيعات ولا يتبقى منها ما يكفي لسداد مستحققاتهم من فوائد وقروض.

هذا التعارض في المصالح قد ينادى بفكرة إعداد أكثر من مجموعة واحدة من القوائم المالية بحيث توفر كل مجموعة المعلومات التي تخدم القرارات التي تهتم بها طائفة معينة، إلا أن هذه الفكرة غير مقبولة لسببين: الأول ارتفاع تكلفة إعداد ونشر القوائم المالية طبقاً لاحتياجات كل مجموعة من مستخدمي تلك القوائم، والثاني أن كل صاحب مصلحة يراقب تصرفات باقى أصحاب المصالح الأخرى، وأحد أساليب هذه المراقبة هي ملاحظة القيم المالية التي تهتم مجموعة أو مجموعات أخرى من المستفيدين من القوائم المالية.

وعليه، فإن الممارسة المحاسبية السائدة تعتمد على إعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية يستخدمها كل الأطراف المهمة وذلك بتحديد ما يخدمه من معلومات القوائم المالية والاعتماد عليها في قراراته الاقتصادية.

وفي النهاية يمكن القول أن كل قرار اقتصادي يعتمد على مجموعة محددة من المؤشرات المالية المستخلصة من القوائم المالية، هذا يعني أن القيم المالية التي تعرضها القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي، لكنها تعتبر بيانات أولية بالنسبة لنموذج القرار الاستثماري، ويجب تحويل هذه البيانات إلى الصورة التي تخدم القرار أى تحويل المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية إلى أشكال أخرى قد تكون نسب أو معدلات أو قيم معدلة تساهم في اتخاذ القرار.

من هذا العرض نستنتج الأهمية البالغة لتحليل القوائم المالية قبل استخدامها في أى قرار، فلا القوائم المالية أعدت بالصورة، التي يمكن استخدام محتوياتها دون تعديل أو إعادة نظر من وجهة المحلل، ولا كل قرار اقتصادي يعتمد على المعلومة المحاسبية بصورة مشابهة لقرار اقتصادي آخر.

الفصل الرابع

مدخل فى التحليل المالى للقوائم المالية

أولاً : مراجعة تاريخية للتحليل المالى:

تاريخياً يرجع نشأة التحليل المالى كأداة إلى اتجاهين، الأول مصرفي، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام ١٨٩٥ إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحقوق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية. وفي عام ١٩٠٦ تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام ١٩٠٨ تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالى، ويعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام ١٩٢٩ ، والتي كانت نتائج إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملاءمتها الفنية والحقيقية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها. إن الفشل والإفلاس للعديد من الشركات، أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للشركات. إن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلت من التحليل المالى وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص الشركة، والأطراف المستفيدة من التحليل المالى. هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالى في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفاعلية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالى لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة.

على الرغم من دور الاتجاهات السالفة الذكر في تفعيل التحليل المالى كأداة، فإنه لا بد من ذكر بعض الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية التحليل المالى في المنظمات المعاصرة. وهذه الأسباب يمكن إيجازها في الآتي:

١. تطور تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع:

إن مثل هذا التطور جعل الشركات تتجه إلى توظيف موارد مالية كبيرة، ولابد من تحقيق الأمتلية في استثمارها، ويتطلب قبل ذلك عمليات التحليل والتقييم لجدوى التوظيف بتكنولوجيا الإنتاج والتصنيع.

٢. ضغوط الائتمان:

إن وجود العديد من الشركات في ظل الندرة في الموارد المالية جعل من المؤسسات المالية والمصرفية أن تركز في منح الائتمان على تقييم الجدارة الائتمانية (Credit Worthenss) لغرض التحقق من قدرة هذه الشركات على خدمة أصل الدين وفوائده خلال الدورة التشغيلية والمالية للشركة.

٣. تطور ونضوج الأسواق ااطالية:

إن الحاجة إلى أنظمة ذات كفاءة للإفصاح المالي والمعلوماتي، والتي توفر المعلومة الدقيقة لعموم المستثمرين لغرض تقييم الأدوات المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في السوق، مما يجعل التحليل المالي أداة فاعلة وكُفء لتوسيع الخيارات الاستثمارية أمام المدخرين من جانب، وقدرة الشركات على تثبيت قاعدة رأس المال من جانب آخر. علماً أن هيئات الأسواق المالية تؤكد وبشكل مستمر على مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق. وتمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية، ويبرز هنا دور المحلل المالي في قراءة البيانات المحاسبية وتحليلها لتقييم أداء أسهم الشركات.

٤. التحكم المؤسسي:

إن ظهور هذا المفهوم في العقد الأخير من القرن الماضي جاء نتيجة للحاجة إلى تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية على الشركات، ومبررات هذا التحكم جاء نتيجة التلاعب الذي حدث في الإجراءات المحاسبية والاستثمارية للعديد من الشركات، وحالة شركة أنرون وفشلها عام ٢٠٠١ ما هو إلا دليل على ظهور وتقصير التحكم المؤسسي لدى الشركات. وقد حددت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) مفهوماً واسعاً للتحكم المؤسسي وعلى وفق الآتي:

- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يحمي حقوق حملة الأسهم (Stockholder) وتحقيق المساواة بين عموم المساهمين (المحلي والدولي).
- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يضمن حقوق ذوي المصالح المشتركة (Stakeholders) من خلال قوانين وأنشطة تعاون فعّالة تضمن السمعة الجيدة للشركة.
- يجب أن يغطي التحكم المؤسسي موضوع الشفافية والإفصاح المناسب الكامل للمعلومات ذات العلاقة بالفعاليات والأنشطة المهمة للشركة، مع مراعاة مسألة التوقيت الملائم.
- إطار التحكم المؤسسي دليل استراتيجي للشركة وأداة رقابة فعّالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة.

ثانياً: مفهوم التحليل المالي وبعده الاستراتيجي:

يعد التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للشركة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل أن الموجودات (الأصول) تُستخدم في مجالات مربحة؟
 - هل أن ربحية الموجودات كافية لتغطية التزامات الشركة الطويلة الأجل؟
 - هل أن سيولة الموجودات المتداولة كافية لتغطية التزامات الشركة في الأجل القصير؟
- في الحقيقة إن القوائم المالية، وحدها غير كافية للإجابة على هذه التساؤلات، كونها تحتوي على أرقام مجردة تعرض نشاط الشركة خلال فترة زمنية محددة، وعليه فإن المدخل العام للإجابة على هذه التساؤلات هو أدوات التحليل المالي والتي تقوم بتحويل الكم الهائل من هذه الأرقام التاريخية إلى علاقات منتظمة تعكس معلومات ذات فائدة أكبر لمتخذي القرارات ، ولتكون دليل يسترشد به لتقييم المركز المالي والائتماني للشركة.

وطبقاً لما تقدم يمكن القول أن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها.

إن هذا المفهوم يجعل القارئ يدرك أهمية تحديد وتقييم البدائل الاستراتيجية، من خلال تمكين الإدارة من استثمار الفرص المتاحة، وتجنب التهديدات، ومثل هذه القراءة لعناصر البيئة، يجعل التحليل المالي وسيلة لربط متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (جوانب القوة والضعف)، أي الوصول إلى ما يعرف بتحليل (SWOT) بالإدارة الاستراتيجية. إذ يعكس هذا النوع من التحليل شكل التفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية للشركة (القوة والضعف) وعناصر البيئة الخارجية للشركة (الفرص والتهديدات) وعلى وفق مضمون الشكل (١ - ١)

الشكل (١ - ١)

يعكس دور التحليل المالي في ربط البيئة الداخلة والخارجية

الفرص × القوة	الفرص × الضعف
تعظيم استخدام نقاط القوة لاستغلال الفرص	معالجة نقاط الضعف لتعزيز استغلال الفرص
القوة × التهديدات	الضعف × التهديدات
تعظيم نقاط القوة لمواجهة تهديدات المنافسين	الحد من نقاط الضعف لمنع الاختراق الخارجى

يتضح من الشكل أن البعد الاستراتيجي للتحليل المالي يتضمن تقييم قرارات الأعمال وقدرة الشركة على النجاح في تكوين ميزة تنافسية (Competitive Advantage) وهذا يعتمد على تقييم الاستجابة الاستراتيجية المتوقعة للشركة لبيئة أعمالها ومدى تأثير ذلك على فرص النجاح والنمو.

ثالثاً: أهداف التحليل المالي :

توصف نتائج التحليل المالي أنها من أهم الأسس التي يُستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:

١. تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
٢. تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.

٣. تحديد انحرافات الأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
٤. الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
٥. تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
٦. التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة.
٧. يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
٨. تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والطويل.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.

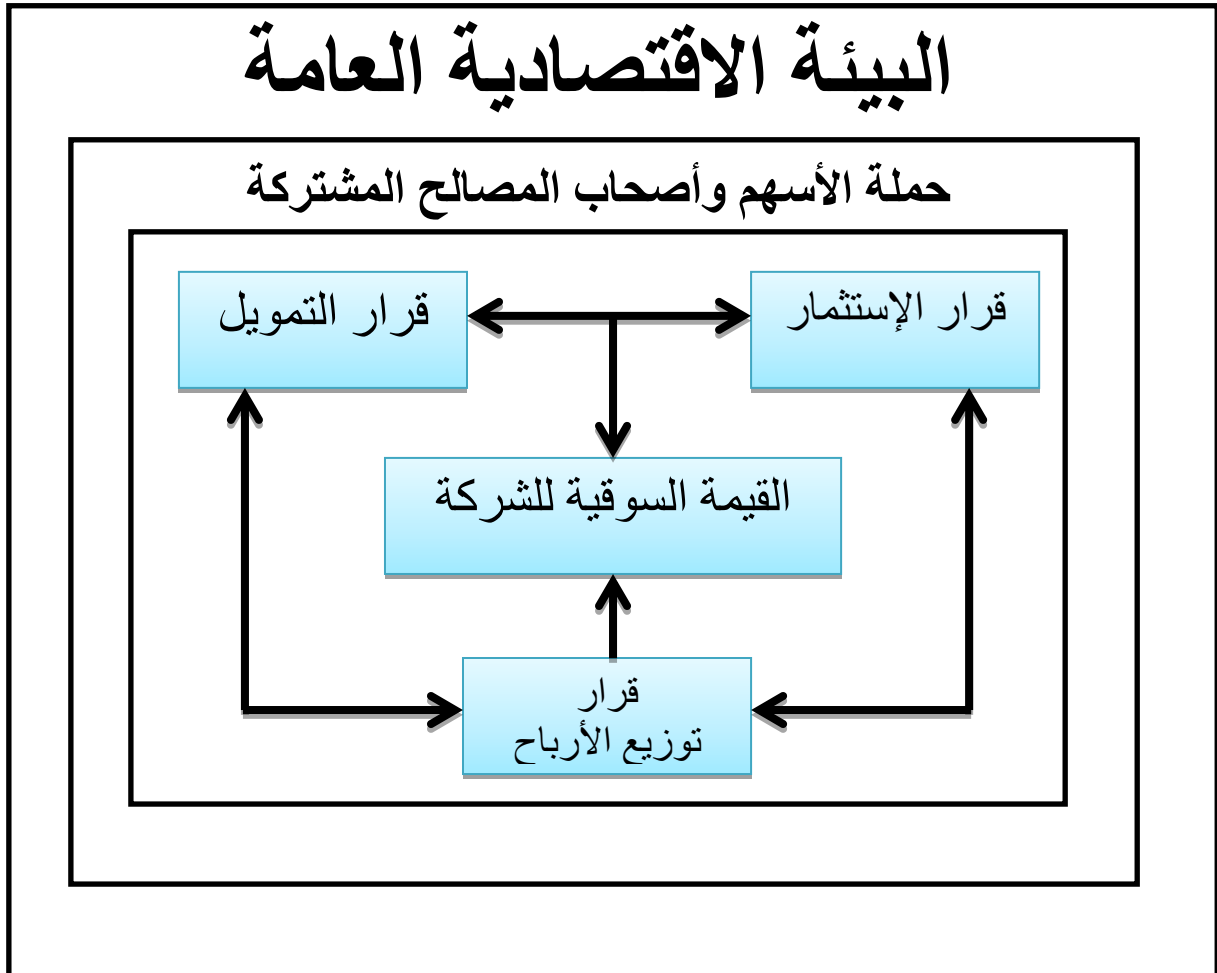
رابعاً: بيئة التحليل المالي:

يرتكز فعل الإدارة المالية على تحقيق هدفها الاستراتيجي والذي يتمثل في تعظيم القيمة السوقية للشركة (تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد) ، ويتحقق مثل هذا الهدف من خلال ممارسة الإدارة المالية لقراراتها في الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح. وتحدد مهمة المحلل المالي هنا على تكوين المعايير والأدوات التي تستخدم في الحكم على سلامة وصحة القرارات التي اعتمدها الإدارة المالية. لذا فإن بيئة التحليل المالي تنعكس بالاتجاهات التقليدية والحديثة لأدوات التحليل المعتمدة في تقييم الأداء، وكما موضح في الشكل رقم (2)، إذ يتضح من الشكل أن هناك أطراف تتأثر بنتائج التحليل المالي هم الإدارة وحملة الأسهم (Stockholder) وذوي المصالح المشتركة (Stockholder)، بالإضافة إلى مؤشرات البيئة الاقتصادية العامة. إذ يلعب الاتجاه الاقتصادي للتحليل المالي دوراً في تقييم المكانة الاقتصادية للشركة في القطاع الاقتصادي بشكل العام. ويتحقق ذلك من خلال قياس كفاءة وقدرة الإدارة على تحقيق الميزة التنافسية في الأجل الطويل (تعظيم المنفعة). ويعد خصم التدفقات النقدية المتوقعة المقياس الأفضل لمساهمة الشركة في البيئة الاقتصادية العامة.

ومهما اختلف نشاط الشركة وحجمها وشكلها القانوني فإن التحليل المالي يتطلب منهجية علمية لتحقيق التوافق البيئي لضمان القرار السليم. وهذه المنهجية تتحدد على وفق الآتى:

١. تحديد الهدف من التحليل لتوفير الجهد والوقت والتكلفة.
٢. تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل.
٣. اختيار الأداة المناسبة للتحليل والمعيار المناسب للمقارنة.
٤. تحديد الموقف الاستراتيجي للشركة وفقا لمعيار المقارنة.
٥. تشخيص أسباب الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو الحد منها.
٦. تقييم خلاصة الموقف واقتراح الحركة الاستراتيجية اللاحقة.

الشكل رقم (١-٢) بيئة التحليل المالي



خامسا: القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي:

تمثل القوائم المالية مخرجات نظام المحاسبة المالية، إذ تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال الشركة. وتخضع هذه القوائم للفحص والتدقيق لأغراض التحليل والوقوف على واقع الأنشطة والفعاليات، ومن هذه القوائم:

أ) الميزانية العمومية (Balance Sheet):

تعكس الميزانية العمومية المركز المالي للشركة في نقطة زمنية محددة، وفي الغالب الأعم تكون سنة مالية واحدة. فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها. وتحتوي الميزانية على جانب الأصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات وحق الملكية)، إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار قصيرة الأجل (الموجودات المتداولة)، وطويلة الأجل (الموجودات الثابتة)، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمدىونية (المطلوبات المتداولة والطويلة الأجل) أو التمويل الممتهك (حق الملكية). ومن خلال فحص وتحليل البيانات الواردة في الميزانية العمومية يمكن تحديد مدى سلامة المركز المالي للشركة والجدول رقم (١-١) يوضح مكونات الميزانية العمومية مرتبة حسب درجة سيولتها من أعلى سيولة إلى أدنى سيولة.

الجدول رقم (١ - ١) الميزانية العمومية من منظور مالى

الاصول (الموجودات)	الخصوم (المطلوبات) وحق الملكية
<u>الموجودات المتداولة</u>	<u>المطلوبات المتداولة</u>
نقدية	دائنون (الذمم الدائنة)
أوراق مالية قصيرة الأجل	أوراق الدفع
العملاء (الذمم المدينة)	مستحقات أخرى
المخزون السلعي	<u>المطلوبات طويلة الأجل</u>
أخرى	قروض طويلة الأجل بفائدة
<u>الموجودات الثابتة</u>	سندات بفائدة
المباني ، الآلات والمعدات ، الأثاث ،	أسهم ممتازة
شهرة المحل	<u>حق الملكية</u>
(مخصص الاهلاك)	رأس المال المدفوع (أسهم عادية)
	الإحتياطيات والأرباح المحتجزة
إجمالى الموجودات = المطلوبات + حق الملكية	

ب) كشف الدخل (Income Statement) :

تمثل قائمة الدخل عناصر الإيرادات والمصروفات، أي أنها تعبر عن نتيجة أعمال الشركة (ربح أو خسارة). وتُعد قائمة الدخل بطريقة توضح جميع إيرادات الشركة وما يقابلها من نفقات وتكلفة، سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للشركة أو أنشطة أخرى تحقق إيرادات للشركة. ويمكن الاستدلال من قائمة الدخل على حجم الأرباح المحتجزة ونسبة توزيع الأرباح لحملة الأسهم العادية. والجدول رقم (٢-١) يمثل قائمة دخل مفترضة من وجهة نظر مالية.

الجدول رقم (١-٢)
قائمة الدخل من منظور مالي

صافي المبيعات
(تكلفة المبيعات)
إجمالي الربح
(مصروفات تشغيلية أخرى) (إدارية ، توزيع ، تسويق)
إجمالي الربح قبل الاهتلاك
(الاهتلاك السنوي)
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة
(الفائدة)
صافي الربح قبل الضريبة
(الضريبة)
صافي الربح
(أرباح السهم الممتاز)
صافي الربح متاح لحملة الاسهم العادية

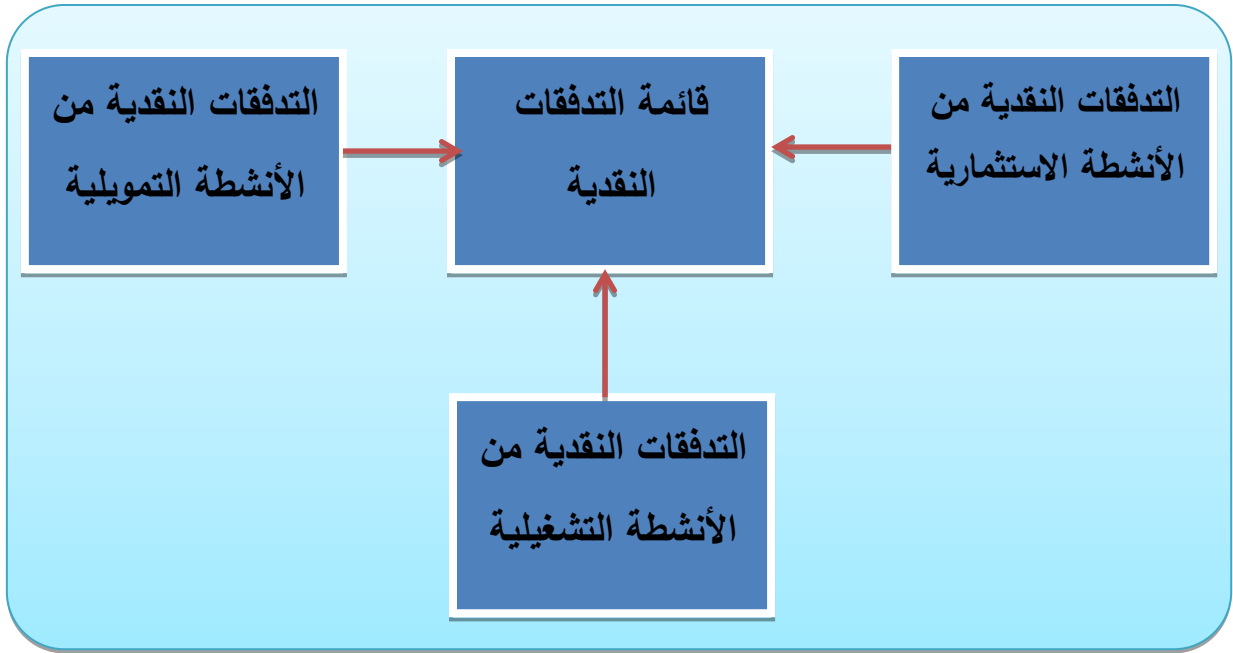
ج) قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow Statement) :

توصف قائمة التدفق النقدي بأنها حلقة الوصل بين قائمة الدخل والميزانية العمومية. وأن الغرض الأساسي من هذه القائمة هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة Inflow والخارجة Outflow خلال فترة مالية محددة. إذ أن هذه القائمة تظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد. لذلك تعتبر من القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي. ويمكن أن تستخدم

هذه القائمة من قبل الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية كما يمكن للمستثمرين والدائنين من استخدام هذه القائمة لتقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين، وتسديد التزامات الدائنين والشكل رقم (٣) يوضح العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي:

الشكل رقم (٣-١)

العناصر الرئيسية المكونة لقائمة التدفقات النقدية



١- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

الجدول رقم (٣) يوضح مكونات قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. إذ تمثل بعض متغيرات قائمة الدخل والميزانية العمومية، البنود الرئيسة للقائمة، صافي الدخل التشغيل بعد الضريبة وقسط الاهلاك من قائمة الدخل، والتغيرات التي حدثتلبنود الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة من الميزانية العمومية. فالزيادة في المدينون (ذمم دائنة وأوراق القبض) والمخزون تخفض، أما النقصان يضاف في حين أن الزيادة في الدائنون والمصروفات المستحقة وأوراق الدفع تضاف وتخفض في حالة النقصان.

الجدول رقم (١-٣)

قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

+ صافى الربح (الدخل)
+ قسط الاستهلاك السنوى
Δ فى الموجودات والمطلوبات المتدولة
Δ المدينون
Δ المخزون
Δ الدائنون
Δ مصاريف مستحقة
Δ أوراق الدفع
××× صافى التدفق النقدى من الأنشطة التشغيلية

٢- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

تتضمن قائمة هذه التدفقات من التغييرات التى حدثت للموجودات الرأسمالية ، شراء الموجودات الثابتة أو بيعها (صافى الإنفاق الرأسمالى) والجدول رقم (١-٤) يوضح مكونات هذه الأنشطة .

الجدول رقم (١-٤)

قائمة التدفقات من الأنشطة الاستثمارية

- شراء الموجودات الثابتة
+ بيع الموجودات الثابتة
صافى التدفق النقدى من الأنشطة الإستثمارية

٣- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

تحدد هذه التدفقات من خلال التغيرات التي حدثت في حقوق المالكين والدائنين، وتتضمن قائمة هذه التدفقات، الإيراد من بيع أسهم جديدة، وتوزيع الأرباح لحملة الأسهم، الإيراد من بيع أدوات دين (سندات) طويلة الأجل، وسداد المديونية، وإعادة شراء الأسهم العادية والجدول رقم (١-٥) يعكس كيفية حساب التدفقات النقدية التمويلية.

- سداد المديونية
+ الإيرادات من بيع أدوات مديونية طويلة الأجل
- توزيع الارباح لحملة الأسهم العادية
- إعادة شراء الأسهم العادية (الزيادة)
+ الإيرادات من بيع الأسهم العادية الجديدة
صافى التدفق النقدى من الأنشطة التمويلية

٤- قائمة التدفقات النقدية:

تعد هذه القائمة من خلال إضافة مراحل إعداد كل من قائمة التدفقات النقدية التشغيلية وقائمة التدفقات النقدية، والنتيجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية أي بمعنى أن التدفقات النقدية هي حاصل جمع العناصر الأساسية لقائمة التدفق النقدي.

صافى	صافى	صافى	صافى
التدفق النقدى =	التدفق النقدى التشغيلى +	التدفق النقدى الاستثمارى +	التدفق النقدى التمويلي

سادساً : المعايير المعتمدة في التحليل المالي:

من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لعكس المعلومة المناسبة وتحقيق أهداف التحليل، لذا لابد من القائم بعملية التحليل من اعتماد معايير للحكم على كفاءة نتائج التحليل ومن المعايير الشائعة الاستخدام هي على وفق الآتي:

أ) المعيار المطلق وقيس كفاءة سيولة الشركة في الأجل القصير، ويأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة. ومن المعايير الشائعة في هذا المجال هو معيار نسبة التداول (٢) مرة، ومعيار نسبة السيولة السريعة (١,٥) مرة.

ب) معيار الصناعة: ويستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة، كما يمكن أن يكون معيار على المستوى النوعي للصناعة. وعادة هذه المعايير تعد من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية، بعض مؤسسات خدمة الاستثمار وغيرها.

ج) المعيار المستهدف: إذ تعد الإدارة مسبقاً وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة، وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي.

د) المعيار التاريخي، إذ يُعتمد لهذا الغرض أداء الشركة للسنوات السابقة أو لسنة أساس. وهذا المعيار يعكس مدى التطور في أنشطة وفعاليات الشركة.

سابعاً: الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي

هناك أطراف متعددة تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقاً للأهداف التي يسعى لها كل طرف، ومن هذه الأطراف:

١. إدارة الشركة، إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة. هذا بجانب أن نتائج التحليل تمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي.

٢. المالكين والمساهمين في ظل فصل الملكية عن الإدارة لا سيما في الشركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.
٣. المستثمرون والدائنون، إذ تتم الاستفادة من نتائج التحليل من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الإيرادية ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة. أما بالنسبة للدائنون التحقق من قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية (الدين الأصل وفوائده).
٤. بورصة الأوراق المالية لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.
٥. الغرف التجارية والصناعية للتحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.
٦. الأجهزة الضريبية لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية.
٧. البنوك وغيرها من المؤسسات الآلية بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة (Creaditworthiness) وإقرار منح الائتمان.

الفصل الخامس

أدوات التحليل المالي للقوائم المالية

أولاً: أدوات التحليل المالي النوعية:

يعتمد المحلل المالي وغيرهم من المستفيدين من التحليل هذه الأدوات كونها توضح نوعية التأثير عند الحكم على الوضع الحقيقي للشركة والحصول على معلومات هي الأخرى نوعية تكشف مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للشركة. ويمكن تمييز الأدوات النوعية للتحليل المالي بالأساليب الآتية:

- ١- تحليل التغير والاتجاه ومثل هذا الأسلوب يحدد الأهمية النسبية لمساهمة كل مكون من مكونات القوائم المالية واتجاهاتها ويعرف هذا التحليل بين الأوساط المالية والمحاسبية بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية العمومية وقائمة الدخل.
- ٢- تحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها. وهي أدوات مالية تقيس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من بنود الأصول والخصوم وحقوق الملكية بمعنى أنها تكشف نوعية المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة وفعاليات الشركة.
- ٣- تحليل قائمة التدفقات النقدية وتوضح مدى كفاية التدفقات النقدية ونوعيتها لتغطية التزامات الشركة من جانب، ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزامن في هذه التدفقات ، من جانب آخر.

ثانياً : تحليل التغير والاتجاه (Change and Trend Analysis) :

يوصف هذا النوع من التحليل من الخطوات التقليدية المعتمدة لدى المحللين ومتخذي القرارات المالية. وتتوقف كفاءة هذه الأداة على دقة البيانات والمنشورة في القوائم المالية وصحتها ويأخذ هذا التحليل اتجاهين، الأول التحليل الرأسي والتحليل الأفقي.

أ - التحليل الرأسي (العمودي) (Vertical Analysis):

يرتكز هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام الواردة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل إلى نسب مئوية تبين الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات الخاصة بهاتين القائمتين، وهذا يعني أن إجمالي الأصول (الموجودات) والخصوم وحق الملكية تتحول من أرقام مطلقة إلى رقم مئوي مساوياً إلى ١٠٠%، والفائدة من هذا التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للشركة من جانب آخر ، واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب آخر. والانتقادات الموجهة لهذا النوع من التحليل أنه تحليلًا ساكنًا ولا يمكن أن يعبر عن الصورة الكاملة لأداء الشركة، وبحاجة لإجراء هذا التحليل إلى القائمتين لسنة مالية واحدة.

المثال رقم (١)

فيما يلي الميزانية العمومية لإحدى الشركات الصناعية كما فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ وجانب منها
يصور الأهمية النسبية لمكوناتها (المبالغ ألف جنيه)

الأصول (الموجودات)	التحليل العمودى %	الخصوم (المطلوبات) وحق الملكية	التحليل العمودى %
نقدية	١٤	٥%	١٥
استثمارات قصيرة الاجل	٥	١,٨%	٩
ذمم مدينة	٤٠	١٤,٢%	٢٥
أوراق قبض	٥	١,٨%	٧
مخزون	٩٠	٣٢%	٥
إيرادات مقدمة	٢	٠,٧%	
مجموع الأصول المتداولة	١٥٦	٥٥,٥%	٦١
عقارات	٧٠	٢٥%	٥٠
آلات ومعدات	٣٠	١٠,٧%	٥٠
أثاث وسيارات	٢٠	٧%	٧
براءة الاختراع	٥	١,٨%	٢٨
			٨٥
مجموع الأصول الثابتة	١٢٥	٤٤,٥%	١١٣
مجموع الأصول	٢٨١	١٠٠%	٢٨١

تحليل وتفسير النتائج

يتضح من المثال السابق أن إجمالي الأصول (الموجودات) تمثل نسبة ١٠٠% ويقابلها في إجمالي النصوص وحقوق الملكية. إذ تم حساب الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الميزانية العمومية نسبة إلى إجمالي الموجودات وكذلك الحال بالنسبة إلى فقرات الخصوم وحقوق الملكية. كما يمكن للمحلل المالي أو أي مستفيد آخر من اعتماد الموجودات المتداولة وفقراتها كأساس لتحديد الأهمية النسبية نسبة إلى تلك الموجودات. وهكذا يتم التحليل لفقرات الخصوم وحقوق الملكية الرئيسة.

المثال رقم (٢)

فيما يلي قائمة الدخل لإحدى الشركات الصناعية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ وجانب من يصور الأهمية النسبية لبنودها وعلى أساس صافي المبيعات (المبالغ ألف جنيه).

البيان	جنيه	الأهمية النسبية
صافي المبيعات	٦٦٠	%١٠٠
تكلفة المبيعات	(٥١٠)	%٧٧,٣
إجمالي الربح	١٥٠	%٢٢,٧
مصروفات تشغيلية أخرى (إدارية، توزيع، تسويق، ومالية)	(٨٢)	%١٢,٤
إجمالي الربح التشغيلي قبل الإهلاك	٦٨	%١٠,٣
الاهلاك السنوي	(٨)	%١,٢
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة	٦٠	%٩,١
الفوائد السنوية	(١٠)	%١,٥
صافي الربح قبل الضريبة	٥٠	%٧,٦
الضريبة السنوية ١٠%	(٥)	%٠,٨
صافي الربح (الدخل)	٤٥	%٦,٨

تحليل وتفسير النتائج:

يتضح من المثال السابق لتحليل الأهمية النسبية لبنود قائمة الدخل، أن الأساس المعتمد هو صافي المبيعات ويمثل نسبة (١٠٠%) لأنه يمثل أعلى رقم في قائمة الدخل. وللتحقق من نوعية البنود المؤثرة وسلوكها يجب مقارنتها مع مثيلاتها من البنود النسبية للسنوات السابقة لتحديد مستوى التطور أو التدهور في ربحية الشركة، ويتضح من التحليل أن تكلفة المبيعات ومصروفات التشغيل

ماعدًا الاهلاك شكلت نسبة (٨٩,٧%) من المبيعات الأمر الذي يدعو إلى مراجعة ومراقبة التكاليف.

ب- التحليل الأفقي (Horizontal Analysis):

يوضح هذا التحليل مدى النمو الحاصل في بنود الميزانية العمومية وكشف الدخل ولفترات زمنية قد تكون لسنوات سابقة أو لسنة أساس. أي بمعنى أن هذا التحليل يحدد نسب النمو أو الانخفاض في المركز المالي للشركة وإيراداتها. ويطلق عليه في بعض الأحيان بالتحليل المتحرك لأنه يركز على معرفة اتجاه تطور بنود القوائم المالية.

يُعد التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاه على وفقاً المعادلة الرياضية الآتية:

$$\text{نسبة النمو و/ أو الانخفاض} = \text{Error}!$$

ولغرض زيادة فاعلية هذا التحليل وجعله أكثر دلالة للمستفيدين لابد من ربطه مع التحليل الرأسي (الأهمية النسبية) لا سيما بالنسبة لبنود رأس المال العامل (الموجودات والمطلوبات المتداولة) كونها البنود الأكثر تغييراً خلال السنة المالية.

المثال رقم (٣) :

توفرت لديك الميزانية العمومية لإحدى الشركات الصناعية وللعام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، والمطلوب تحليل نسب النمو أو الانخفاض فى المركز المالى للشركة (المبالغ ألف جنيه)

الميزانية العمومية للشركة كما فى ١٢/٣١

الأصول (الموجودات)	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الخصوم (المطلوبات) وحق الملكية	٢٠٠٦	٢٠٠٥
النقد	٤٥	٦٠	دائنون	٤٠	٣٠
مدينون و أوراق قبض	٦٠	٣٠	أوراق دفع	٣٠	١٥
أوراق مالية قصيرة الأجل	٥٠	٣٥	قروض قصيرة الأجل	٣٠	٢٠
المخزون السلعى	٣٥	٤٠	مصروفات مستحقة	٥	٢٥
أرصدة مدينة أخرى	١٠	٥	أخرى	٣٥	٢٥
مجموع الأصول المتداولة	٢٠٠	١٧٠	مجموع الخصوم المتداولة	١٤٠	١١٥
			قروض طويلة الأجل بفائدة	١٥٠	١٥٠
المباني والآلات والسيارات	٥٨٠	٤٠٠	سندات طويلة الاجل بفائدة	٢٠٠	١٠٠
مجمع الاهلاك	(٨٠)	(٧٠)			
الأراضى	١٠٠	١٠٠	مجموع المطلوبات طويلة الأجل	٣٥٠	٢٥٠
			رأس المال المدفوع	١٥٠	١٥٠
			(أسهم عادية)		
صافى الموجودات الثابتة	٦٠٠	٤٣٠	الاحتياطيات وأرباح محتجزة	١٦٠	٨٥
			مجموع حق الملكية	٣١٠	٢٣٥
إجمالى الأصول	٨٠٠	٦٠٠	إجمالى الخصوم وحق الملكية	٨٠٠	٦٠٠

الحل :

لغرض إجراء التحليل الأفقى للميزانية أعلاه سوف يتم وفقاً الآتية معادلة:

النمو أو الانخفاض = $Error$!

وعند تطبيق الصيغة السابقة على حساب النقدية فإن النتيجة ستكون كما يلي :

النمو أو الانخفاض بالنقدية = $Error \times 100 = -25\%$

فالإشارة السالبة للدلالة على الانخفاض ، والإشارة الموجبة للدلالة على النمو ، وهكذا بنفس الطريقة تستخدم نفس الصيغة لجميع البنود وكما هو موضح أدناه .

التحليل الأفقي للميزانية العمومية

الأصول	النمو والانخفاض	الخصوم وحق الملكية	النمو والانخفاض
النقد	-٢٥%	دائنون	+٣٣,٣٣%
مدينون وأوراق قبض	+١٠٠%	أوراق دفع	+١٠٠%
أوراق مالية قصيرة الأجل	+٤٢,٩%	قروض قصيرة الأجل	+٥٠%
المخزون السلعي	-١٢,٥%	مصروفات مستحقة	-٨٠%
أخرى	+١٠٠%	أخرى	+٤٠%
إجمالي الموجودات المتداولة	١٧,٦٥%	مجموع الخصوم المتداولة	٢١,٧%
المباني والآلات والسيارات	+٤٥%	قروض طويلة الأجل بفائدة	-
مجمع الإهلاك	(١٤,٣%)	سندات طويلة الأجل بفائدة	+١٠٠%
الأراضي	-	مجموع المطلوبات طويلة الأجل	+٤٠%
صافي الموجودات الثابتة	٣٩,٥%	رأس المال المدفوع	-
		الاحتياطيات والأرباح المحتجزة	+٨٨,٢%
		حق الملكية	٣١,٩%
إجمالي الأصول	٣٣,٣٣%	إجمالي الخصوم وحق الملكية	٣٣,٣%

تحليل وتفسير النتائج:

يتضح من التحليل الأفقي للميزانية العمومية؛ أن الزيادة بالاستثمار في رأس المال العامل (إجمالي الموجودات المتداولة) قد مُولت بنسبة أكبر من المطلوبات المتداولة، إذ زادت هذه المطلوبات بنسبة ٢١,٧% في حين كانت نسبة الزيادة في إجمالي الموجودات المتداولة ١٧,٦٥% مما يدل على أن المطلوبات المتداولة (الخصوم المتداولة) ارتفعت بمعدل أكبر من الموجودات المتداولة، وهو مؤشر يدل على ضعف تغطية كل جنيه من الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة، هذا و يكشف التحليل الأفقي للميزانية العمومية، أن رأس المال العامل قد مُول بإصدار سندات إضافية وكذلك من خلال التمويل الداخلي للشركة معبراً عنه بالزيادة بالاحتياطيات والأرباح المحتجزة والتي بلغت نسبتها ٨٨%.

أما على صعيد الاستثمار في الموجودات الثابتة فإنه يلاحظ في الوقت الذي زادت فيه الموجودات الثابتة كصافي بنسبة ٣٦,٥% فإن مصادر التمويل طويلة الأجل قد زادت بنسبة ٧١,٩% (٣١,٩% + ٤٠%) إذ قامت الشركة بإصدار سندات طويلة الأجل بنسبة ١٠٠%، كما أن حق الملكية زاد بنسبة ٣١,٩% ، نتيجة الزيادة في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وأن هذا الارتفاع في المطلوبات طويلة الأجل وحق الملكية يعتبر مؤشر لاعتماد إدارة الشركة على التمويل طويل الأجل لاستثماراتها.

المثال رقم (٤)

توفرت لديك البيانات الآتية عن الإيرادات والمصروفات لإحدى الشركات الصناعية وكما هي في ٢٠٠٦/١٢/٣١ و ٢٠٠٥/١٢/٣١ (المبالغ ألف جنيه).

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٥	النمو أو الانخفاض
صافي المبيعات	٤٥٢	٢١٦	١٠٩%
كلفة المبيعات	(٣٠٠)	(١٥٠)	١٠٠%
إجمالي الربح	١٥٢	٦٦	١٣٠%
مصاريف تشغيلية أخرى (بيع ، إدارية ، مالية ، تسويق)	(٥٦)	(٣٤)	٦٥%
صافي الربح التشغيلي قبل الإهلاك	٩٦	٣٢	٢٠٠%
الإهلاك السنوي	(٨٠٠٠)	(٢٠٠٠)	٣٠٠%
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة	٨٨	٣٠	١٩٣%
الفائدة السنوية	(١٠)	(٦٠٠٠)	٦٧%
صافي الربح قبل الضريبة	٧٨	٢٤٠٠٠	٢٢٥%
الضريبة ٥%	(٣٩٠٠)	(١٢٠٠)	٢٢٥%
صافي الربح (الدخل)	٧٤١٠٠	٢٢٨٠٠	٢٢٥%
الأرباح الموزعة على المساهمين	(٤١٠٠)	(٢٨٠٠)	٤%
الأرباح المتحجرة	٧٠	٢٠	٢٥٠%

تحليل وتفسير النتائج

يتضح من تحليل اتجاهات التطور لبنود قائمة الدخل أن صافي المبيعات زادت بنسبة ١٠٩% في حين أن المصروفات التشغيلية زادت بنسبة ٦٥%، كما أن الزيادة في المبيعات عند ربطها بالزيادة بالمدينون وأوراق القبض (من الميزانية العمومية) يتضح أن أغلب المبيعات كانت آجلة، الأمر الذي يفسر اعتماد الإدارة على البيع بالأجل وربطها بسياسات تسهيلات الائتمان، كما يمكن التحقق من الرقابة على المصروفات التشغيلية الأخرى من خلال تحليل العلاقة بين صافي الربح قبل الفائدة والضريبة وإجمالي الربح، فعلى الرغم من الزيادة في المصروفات التشغيلية وبنسبة ٦٥% إلا أن الزيادة في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة كان بمعدل أكبر من إجمالي الربح، إذ بلغت نسبة النمو ١٩٣% مقارنة بنسبة ١٣٠% لإجمالي الربح. وهكذا يستطيع المحلل المالي أن يفسر الكثير من العلاقة من خلال التحليل الأفقي لقائمة الدخل.

ثالثاً: قوائم مصادر واستخدامات الأموال (Statement of sources and Uses Fund):

تعد هذه القوائم لغرض تحديد قنوات استخدام أموال الشركة ومصادرها التي ساهمت بتغطية تلك الاستخدامات وخلال فترة زمنية معينة، وبذلك فإن هذه القائمة تعطي صورة واضحة عن حركة الأصول (الموجودات)، والخصوم (المطلوبات)، وحق الملكية من خلال دراسة التغيرات التي حدثت لبنودها ولفترتين زمنية متتالية سواء كانت هذه البنود تعود لميزانية فعلية أو لمخططة. وآلية إعداد هذه القائمة تكون على وفق المصفوفة التالية:

الجدول رقم (٢-١)

مصفوفة مصادر واستخدامات الأموال

البيان	الزيادة	النقصان
الأصول	استخدام	مصدر
الخصوم	مصدر	استخدام
حق الملكية	مصدر	استخدام

ومن وجهة نظر مالية أن هذه القائمة توفر نافذة على كيفية تمويل الأنشطة، وماهية المصادر المالية وقنواتها المستخدمة، ولذلك في بعض الأحيان تسمى بقائمة التدفقات المالية، لأنها تأخذ في الحسبان صافي الدخل بعد الضريبة وقسط الإهلاك السنوي، وكذلك صافي الخسارة من عمليات التشغيل وتوزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين كاستخدامات للأموال.

المثال رقم (٥):

توفرت لديك البيانات المقارنة للميزانية العمومية لإحدى الشركات لعام ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، المطلوب إعداد كشف مصادر واستخدامات الأموال، مستفيداً من المعلومات الإضافية الآتية:

١- بلغ صافي الدخل للشركة في ٢٠٠٦/١٢/٣١ (١١١٠) ألف جنيه.

٢- بلغ قسط الإهلاك السنوي في ٢٠٠٦/١٢/٣١ (٦٦) ألف جنيه.

٣- وزعت الشركة أرباح لحملة الأسهم العادية (٦٣٠) ألف جنيه.

٤- بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٦ (٣٦) ألف جنيه.

الميزانية العمومية المقارنة للشركة كما في ١٢/٣١ (المبالغ ألف جنيه)

الأصول (الموجودات)	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الخصوم (المطلوبات) حق الملكية	٢٠٠٦	٢٠٠٥
نقدية	١٣٢	٢١٦	دائنون	١٢٠	١٠٥
مدينون	٣١٢	١٥٠	أوراق دفع	٢٢٥	١٥٠
أوراق مالية قابلة للتسويق	١٥٣	١٨٣	قروض قصيرة الأجل	١٠٥	١٦٥
المخزون	٩١٥	١٠٦٥	مستحقات	٦٦٦	٤٦٥
موجودات متداولة أخرى	١١٤	١٤١	مطلوبات متداولة أخرى	١٨٠	٩٩
مجموع الأصول المتداولة	١٦٢٦	١٧٥٥	مجموع المطلوبات المتداولة	١٢٩٦	٩٨٤
السيارات والمباني والآثاث	٢٤٦٠	٢٤٤٥	قروض طويلة الأجل بفائدة	٦١٥	٩١٥
مجمع الاهلاك	(٥٣١)	(٤٦٥)	سندات طويلة الأجل بفائدة	٢٣٨٥	٢٨٦٥
الأراضي	٣٢٠١	٣٠٤٥	إجمالي المطلوبات طويلة الأجل	٣٠٠٠	٣٧٨٠
صافي الموجودات الثابتة	٥١٣٠	٥٠٢٥	رأس المال المدفوع (أسهم عادية)	١٥٠٠	١٥٠٠
			الاحتياطيات وأرباح محتجزة	٩٦٠	٥١٦
			حق الملكية	٢٤٦٠	٢٠١٦
اجمالي الأصول	٦٧٥٦	٦٧٨٠	إجمالي الخصوم وحق الملكية	٦٧٥٦	٦٧٨٠

الحل

كشف مصادر واستخدامات الأموال للشركة

البيان	مصدر	استخدام
نقدية	٨٤	
المدينون		١٦٢
الأوراق المالية القابلة للتسويق	٣٠	
المخزون	١٥٠	
الموجودات المتداولة الأخرى	٢٧	
الأراضي		١٥٦
السيارات والمباني والأثاث		١٥
الدائنون	١٥	
أوراق الدفع	٧٥	
مستحقات	٢٠١	
قروض قصيرة الأجل		٦٠
مطلوبات متداولة أخرى	٨١	
قروض طويلة الأجل بفائدة		٣٠٠
سندات طويلة الأجل بفائدة		٤٨٠
الإهلاك السنوي	٦٦	
صافي الربح بعد الضريبة	١١١٠	
الأرباح الموزعة على المساهمين		٦٣٠
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة		٣٦
	١٨٣٩	١٨٣٩

تحليل وتفسير النتائج

يلاحظ من قائمة مصادر واستخدامات الأموال للشركة، أن إدارة الشركة إستخدمت أموالها في تسديد ما عليها من قروض وسندات بجانب الأرباح الموزعة على المساهمين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والشيء الملفت للنظر هو زيادة حجم المدينون (الذي يتوزع بين الذمم المدينة وأوراق القبض) ومثل هذه الزيادة تتطلب مراجعة السياسة الائتمانية للشركة سواء في مجال التحصيل أو منح الائتمان التجاري، كون هذه البنود تعتبر من البنود المهمة والمؤثرة في صافي رأس المال العامل. وكذلك الحال بالنسبة لبنود المخزون إذ يتطلب دراسة أسباب النقص الكبير من المخزون وسبب عدم تعويضه إذا تحقق النقص يسبب المبيعات.

وتجدر الإشارة هنا أنه يمكن للمستفيد من فصل مصادر واستخدامات الأموال التي تؤثر في صافي رأس المال العامل عن تلك التي لا تؤثر به. وفي طبيعة الحال فإن كل البنود التي تؤثر في صافي رأس المال العامل هي بنود الموجودات والمطلوبات المتداولة، وبالتالي بالإمكان إعداد قائمة بمصادر واستخدامات الأموال لرأس المال العامل وعلى وفق الآلية السالفة الذكر.

رابعاً: قائمة التدفقات النقدية (Statement of Cash Flows):

تعود أهمية هذه القائمة إلى العام ١٩٨٧ عندما أصدر المجلس الأمريكي لمبادئ المحاسبة المالية البيان رقم (٩٥) الذي ألزم الشركات المساهمة الأمريكية بإصدار قائمة التدفق النقدي وفقاً لعناصرها الأساسية (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية). كما ألزم المعيار رقم (٧) المعدل الصادر عام ١٩٩٣ عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) أن تعرض هذه القائمة كجزء لا يتجزأ من البيانات المالية التي خضعت لعملية المراجعة والمرفقة بالتقارير السنوية.

تسمح هذه القائمة للمدير المالي وغيرهم من المستفيدين ، بتحليل التدفقات النقدية للشركة. للوقوف على التغيرات في السياسات المالية، وتقييم التطور الحادث في أهدافها. هذا بالإضافة إلى تشخيص السياسات غير الفعالة فعلى سبيل المثال الزيادة في أوراق القبض والمخزون يؤدي إلى زيادة في التدفقات النقدية الخارجية، وربما يكون مؤشر لوجود مشاكل في الائتمان والمخزون مما يدعو الإدارة إلى ضرورة مراجعة سياسات رأس المال العامل.

المثال رقم (٦)

توفرت لديك الميزانية العمومية المقارنة لإحدى الشركات الصناعية وكما في ١٢/٣١ المطلوب إعداد قائمة التدفقات النقدية مستفيداً من المعلومات الآتية: (المبالغ ألف جنيه)

١- بلغ صافي الربح بعد الضريبة في ١٢/٣١/٢٠٠٦ (١٨٠) ألف جنيه.

٢- الإهلاك السنوي كما في ١٢/٣١/٢٠٠٦ (١٠٠) ألف جنيه.

٣- وزعت الشركة أرباح على المساهمين (٨٠) ألف جنيه.

الأصول (الموجودات)	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الخصوم (المطلوبات) حق الملكية	٢٠٠٦	٢٠٠٥
نقدية	٤٠٠	٣٠٠	دائنون	٧٠٠	٥٠٠
أوراق مالية قابلة للتسويق	٦٠٠	٢٠٠	أوراق دفع	٦٠٠	٧٠٠
أوراق القبض	٤٠٠	٥٠٠	مستحقات	١٠٠	٢٠٠
المخزون	٦٠٠	٩٠٠			
			مطلوبات طويلة الأجل	٦٠٠	٤٠٠
الموجودات الثابتة	٢٥٠٠	٢٢٠٠	أسهم ممتازة	١٠٠	١٠٠
مجمع الإهلاك	(١٣٠٠)	(١٢٠٠)	رأس المال المدفوع (أسهم عادية)	١٢٠	١٢٠
			الاحتياطيات وأرباح محتجزة	٩٨٠	٨٨٠
إجمالي الموجودات	٣٢٠٠	٢٩٠٠	إجمالي الخصوم وحق الملكية	٣٢٠٠	٢٩٠٠

الحل

١- إعداد قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية:

١٨٠	صافي الربح بعد الضريبة
١٠٠	الإهلاك السنوي
١٠٠	الانخفاض في أوراق القبض
٣٠٠	الانخفاض في المخزون
٢٠٠	الزيادة في الدائون
(١٠٠)	الانخفاض في أوراق الدفع
(١٠٠)	الانخفاض في المستحقات
٦٨٠	صافي التدفقات النقدية التشغيلية

٢- إعداد كشف التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

(٤٠٠)	الزيادة في الموجودات الثابتة (شراء)
صفر	بيع الموجودات الثابتة
٤٠٠	صافي التدفقات النقدية الاستثمارية

(*) يضاف إلى الفرق قيمة الإستهلاك السنوي

٣- إعداد قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

٢٠٠	الزيادة في المطلوبات الطويلة الاجل
(٨٠)	توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين
١٢٠	صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية

٤- إعداد قائمة التدفقات النقدية للشركة:

٦٨٠	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(٤٠٠)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
١٢٠	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٤٠٠	صافي التدفقات النقدية

تحليل وتفسير النتائج

يتضح من كشف التدفقات النقدية للشركة المفترضة أنه لا توجد مشاكل رئيسة تواجه إدارة الشركة، إذ أن نشاطها التشغيلي يحقق للشركة مبلغ (٦٨٠) ألف جنيه، بالإضافة إلى النقدية المتوفرة من الأنشطة التمويلية ومقدارها (٢٠) ألف جنيه، والتي على ما يبدو أنها استخدمت في الاستثمار الإضافي في الموجودات الثابتة والبالغة (٤٠٠) ألف جنيه، وزيادة النقدية والأوراق المالية القصيرة الأجل بمقدار (٥٠٠) ألف جنيه. هذا بجانب ملاحظة أن التدفقات النقدية الداخلة تحققت من خلال الانخفاض بالمخزون وزيادة حساب الدائون. أما التدفقات النقدية الخارجية الرئيسية فهي تحققت بالزيادة في النقدية والأوراق المالية القصيرة الأجل بمقدار (٤٠٠) ألف جنيه، وبذلك تحسنت سيولة الشركة.

خامسا: خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الاتجاهات المتعارف عليها بين المحللين الماليين وغيرهم من المستفيدين من التحليل المالي من الأدوات المستخدمة لتقييم أداء الشركة المالي. بعضها يبين نوعية النشاط وسلوكه (التحليل العمودي والأفقي)، في حين يستخدم كشف مصادر واستخدامات الأموال لبيان مصدر موارد الشركة وأنشطة استخدامها، بينما توضح قائمة التدفقات النقدية، مقدار العجز أو الفائض النقدي لدى الشركة.

الفصل السادس

التحليل المالي باستخدام النسب المالية

أولاً : ماهية النسب المالية (Financial Ratio Concept) :

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في القوائم المالية مرتبة ومنظمة لتكون دلائل لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.

يتضح من تعريف النسب المالية أن مفهوم النسبية (Relative) هي الأساس في دراسة قيم البنود الواردة في القوائم المالية بهدف إضفاء المعنى والدلالة لها لتعكس أداء الشركة. وتجدر الإشارة هنا أنه بالإمكان وضع العديد من القيم النسبية (Relative Value)، لكن يجب أن تكون هذه القيم دالة تقدم للمستفيد معلومات تفيد في اتخاذ القرارات المالية، لذلك فالمدير المالي للشركة يحاول أن يقدم هذه النسب المالية بشكل يولّد قناعة إيجابية لدى المالكين والدائنين عن أداء الشركة وظروفها المالية، فضلاً عن مبدأ الرقابة والمتابعة من فترة لأخرى.

إن الأساس المعتمد في القيم النسبية هو أساس الخلط بين القيم المطلقة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل. إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لابد من اعتماد معايير مرجعية (Bench Marking) على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للشركة، وتعد المعايير المطلقة والتاريخية ومعيّار متوسط الصناعة والمعيّار المستهدف هي المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للشركة من خلال النسب المالية.

ثانياً: محتوى المعلومات للنسب المالية (Information Content of Financial Ratio):

تقدم النسب المالية معلومات عن الشركة تفيد في تقييم سلوكيات الإدارة ومهاراتها ومراكز الربحية نظراً لأن قيمها النسبية تُعد على أساس المعلومات الواردة بالتقارير المحاسبية بما تحويه من أحداث ذات قيمة اقتصادية تعزز من ثقة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين من التحليل المالي من جانب، وتساهم في منح قدرات التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتضييق الفجوة مع تنبؤات الإدارة

وبشكل يضمن الاستجابة المتوازنة لنتائج تحليل النسب المالية، أي بمعنى تعظيم محتوى المعلومات للتقارير المالية.

وقد أسندت العديد من الدراسات التطبيقية القدرة التنبؤية (Predictive power) للنسب المالية ومحتواها للمعلومات وقدمت أدلة قوية على أن النسب المالية تستخدم كأداة تخطيط؛ فعلى سبيل المثال قدم (Beaver) في عام ١٩٧٠ أدلة على أن للنسب المالية لها تأثير على سوق الأسهم، وربما على تقييم الأسهم العادية نفسها عندما قام بالبحث في الربط بين مقاييس المخاطرة المحسوبة على أساس السوق ومقاييس المخاطرة المحاسبية وإثبات قوة الربط دل على أن المعلومات المالية للشركة تنعكس بالأسعار الحالية السوقية لأسهم الشركة. كما قام الباحث نفسه في اختبار قدرة النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات ، واستخدامها في تدرج نوعية السندات والقروض. كما استخدم (Beaver, Moyer, Altman) نماذج الانحدار والتحليل التمييزي وأثبتوا من خلالها فاعلية النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركة.

إن محتوى المعلومات وفقاً للنظرية المحاسبية، هو ذلك المحتوى الذي ينظر للمقاييس المالية على أنها غنية بالأحداث والمعلومات المفيدة، فهي ليست مجرد قيمة مطلقة بل إنما قيمة ذات بعد اقتصادي تفيد عموم المستفيدين في صياغة القرارات الاستثمارية؛ أما في إطار النظرية المالية فإن محتوى المعلومات هو ذلك المحتوى الذي يؤدي إلى تغيير في سعر أو عوائد الأسهم نتيجة التغيير الحادث في طبيعة المعلومات المفصح عنها والتي تعكس أداء الشركة.

إذ يتسارع المحللين الماليين إلى تقييم هذه المعلومات وعكسها بالأسعار السوقية من خلال تعديل مستويات العرض والطلب بناءً على قرار الشراء والبيع، وطبقاً لمفهوم محتوى المعلومات فإن القدرات والمهارات المعرفية للمحلل المالي بالأدوات المناسبة لتحليل المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية، تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التوازن في بورصة الأوراق المالية، وإلا من الصعب تصور وجود أدوات مالية مسعرة بطريقة صحيحة. وهذا ما يؤكد حقيقة محتوى المعلومات للنسب المالية وأهميتها المضمنة فرضية السوق الكفاءة (Efficiency Market Theory) وهو السوق الذي يستجيب بها الأسعار السوقية بشكل فوري وسريع وكامل لكل المعلومات الجديدة ومحتواها، والتي تصل إلى السوق عند نقطة زمنية معينة.

ثالثاً: النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء الشركة

تصنف النسب المالية في خمس مجموعات رئيسية، وكل مجموعة تعتبر مؤشر لأداء معيناً للشركة:

١. مؤشرات السيولة (Liquidity Group):

مؤشرات هذه المجموعة دالة لملاءة الشركة في الأجل القصير (Short-term Solvency)؛ ويقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل» أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءمة الفنية (Technical Insolvency) ومضمونها أن الشركة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض الشركة إلى مخاطر السيولة. لذلك إن ملاءمة الشركة من عدمه يُعد مقياساً مناسباً وحقيقياً لمخاطر السيولة.

٢. مؤشرات النشاط (Market Ratio) :

مؤشرات هذه المجموعة دالة لمدى كفاءة استخدام الموجودات. أي بمعنى كفاءة الجنيه المستثمر في تحقيق جنيه واحد من صافي المبيعات، لذلك رقم المبيعات ينسب إلى كل عنصر عناصر الموجودات، وعليه فإن المقياس المناسب لها هو الدوران الذي يكون هو الآخر مؤشراً للمخاطر، هذا بجانب استخدام رقم المبيعات مقياساً لزمّن النشاط.

٣. مؤشرات الرافعة المالية (Financial Leverage Group) :

يقصد بالرافعة المالية مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل استثماراتها، لذا تعتبر مؤشرات دالة لملاءة الشركة في الأجل الطويل (Long-term Solvency) ، أي احتمالية عجز الشركة عن تسديد ديونها، كما أن مؤشرات مقياساً مناسباً للمخاطر المالية (Financial Risk) وعليه فإن الاستخدام المفرط للرافعة المالية قد يجعل الشركة أمام عدم ملاءة حقيقية (Real Insolvency) ومضمونها أن القيمة السوقية لموجودات الشركة غير كافية للوفاء بالتزاماته المالية عند التصفية. ونظراً لارتباط الرفع المالي بالمخاطرة المالية فقد صنف فيري وجونز، الشركات إلى ثلاث درجات للرفع المالي وكمايلي:

تصنيف الشركات وفقاً لاستخدامها للرافعة المالية

الدرجات المنخفضة	الدرجات المتوسطة	الدرجات العالية
١% - ٣٥%	٣٥,١% - ٥٩,٩%	٦٠% فما فوق

٤. مؤشرات الربحية (Profitability Group) :

تُعد هذه المجموعة واحدة من الاتجاهات الصعبة للشركة كمفهوم وقياس، وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى تكون الشركة مربحة، إذ أن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي مقابل الأرباح المستقبلية، فعلى سبيل المثال لمنتج جديد يتطلب تكلفة أولية مرتفعة مما يولد ربح منخفض في البداية، لذا يمكن أن يكون الربح الحالي ضعيف ليعكس صحة الربحية في المستقبل. والمشكلة الأخرى في الربحية المحاسبية أنها تتجاهل المخاطرة، وعليه من أهم المشاكل الفكرية للربحية المحاسبية أنها غير صالحة للمقارنة. ومع ذلك فإنها توفر معلومات مهمة عن النشاط التشغيلي في الأجل القصير على فرض أن الشركة الغير قادرة على البقاء في الأجل القصير فإنها لا يتوقع لها البقاء في الأجل الطويل ، فالربحية مقياس نسبي للنجاح فهي مؤشر لمستوى الموجودات المطلوبة لإسناد العمليات التشغيلية وتحقيق المبيعات، لذلك مؤشرات هذه المجموعة دالة لكفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية.

٥. مؤشرات السوق (Market Ratio):

تستخدم مؤشرات هذه المجموعة في عمليات تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، كون أن القوائم المالية لا تفصح عن القيمة السوقية للشركة. وفي ظل فرضية كفاءة السوق، فإن مؤشرات هذه المجموعة تعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي تفصح عنها مؤشرات السيولة والرافعة المالية والربحية وقدرتها في تعظيم سعر السهم في السوق. وعلى الرغم من أن هذا السعر يخضع إلى مدى معرفة المتعاملين بالحقائق المالية للشركة، فإن الأسعار السوقية عكس القيمة الحقيقية لموجودات الشركة، بموجب فرضية كفاءة السوق.

رابعاً: آلية تقييم الأداء باستخدام النسب المالية

آلية التحليل باستخدام النسب المالية تستند على اختيار المعلومات من القوائم المالية السنوية واستخدامها في حساب النسب المالية على افتراض أن هذه القوائم توفر قيم دقيقة قابلة للمقارنة من فترة لأخرى، ومن جانب آخر سوف يتم استخدام متوسط القيم (Average Value) في احتساب بنود الميزانية العمومية لغرض استيعاب التغيرات الكبيرة التي قد تحدث خلال فترة التقييم والتي من شأنها أن تؤثر جذرياً على نتيجة النسبة، والمثال الآتي سوف يعتمد في بيان آلية تشغيل النسب المالية.

المثال رقم (١)

توفرت لديك الميزانية العمومية المقارنة وقائمة الدخل كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١ لإحدى الشركات الصناعية، المطلوب إجراء التحليل المالي باستخدام النسب المالية (ألف جنيه).

الأصول	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الخصوم وحق الملكية	٢٠٠٦	٢٠٠٥
نقد والأوراق المالية القصيرة الأجل	١٤٠	١٠٧	الدائنون	٢١٣	١٩٧
الذمم المدينة	٢٩٤	٢٧٠	أوراق الدفع	٥٠	٥٣
المخزون	٢٦٩	٢٨٠	المستحقات	٢٢٣	٢٠٥
موجودات متداولة أخرى	٥٨	٥٠	مجموع المطلوبات المتداولة	٤٨٦	٤٥٥
مجموع الموجودات المتداولة	٧٦١	٧٠٧	سندات طويلة الأجل بفائدة	١١٧	١٠٤
الموجودات الثابتة	١٤٢٣	١٢٧٤	قروض صناعية طويلة الأجل بفائدة	٤٧١	٤٥٨
مجمع الاهلاك	(٥٥٠)	(٤٦٠)	مجموع المطلوبات طويلة الأجل	٥٨٨	٥٦٢
صافي الموجودات الثابتة	٨٧٣	٨١٤	الأسهم الممتازة	٣٩	٣٩
موجودات غير ملموسة	٢٤٥	٢٢١	أسهم عادية (القيمة الاسمية جنيه)	٥٥	٣٢
إجمالي الموجودات الثابتة	١١١٨	١٠٣٥	علاوة إصدار السهم	٣٤٧	٣٢٧
			الاحتياطات والأرباح المحتجزة	٣٩٠	٣٤٧
			أسهم الخزينة	(٢٦)	(٢٠)
إجمالي الأصول	١٨٧٩	١٧٤٢	إجمالي الخصوم وحق الملكية	١٨٧٩	١٧٤٢

قائمة الدخل كما فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ (ألف جنيه)

٢٢٦٢	صافى المبيعات
(١٦٥٥)	تكلفة المبيعات
٦٠٧	إجمالى الربح
(٣٢٧)	مصروفات بيع وتوزيع وإدارية
٢٨٠	إجمالى الربح التشغيلى قبل الاهلاك
(٩٠)	الاهلاك السنوى
١٩٠	صافى الربح قبل الفائدة والضريبة
(٤٩)	الفائدة السنوية
١٤١	صافى الربح قبل الضريبة
(١٣)	الضريبة
١٢٨	صافى الربح (الدخل)
(٣٢)	أرباح السهم الممتاز
٩٦	صافى الربح المتاح لحملة الأسهم العادية
(٤٨)	الأرباح الموزعة على المساهمين ٥٠%
٤٨	الأرباح المحتجزة

الحل:

لإجراء عملية تقييم الأداء المالي للشركة المفترضة سوف نعتمد على المجموعات المالية السابقة ووفقاً لمؤشرات الفرعية وعلى وفق الآتي:

أ- مؤشرات السيولة:

معظم المقاييس المستخدمة بشكل واسع لقياس السيولة هي نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة وصافي رأس المال العامل، وعلى وفق الآتي:

١- نسبة التداول:

توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون الشركة القصيرة الأجل. لذلك فهي مؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة، وارتفاع النسبة مؤشر جيد لسيولة الشركة وتحسب على وفق الآتي:

$$\text{Current Ratio} = \frac{\text{Total current Asset}}{\text{Total current Liabilities}} = \text{Times}$$

يلاحظ أن مقياس النسبة هو مرة Times. أي عدد مرات تغطية المطلوبات المتداولة مع هامش الأمان. وفي إطار المثال فإن نسبة التداول.

$$\text{Current Ratio} = \frac{761}{486} = 1,57\text{Times}$$

وفقاً لهامش الأمان فإن الشركة تستطيع تغطية مطلوباتها المتداولة بنسبة ١٠٠% مع هامش أمان ٥٧% (٠,٥٧ × ١٠٠) إلا أن هذه النتيجة وفقاً للمعيار المطلق للنسبة وهو (٢) مرة، تشير إلى أن الشركة تواجه صعوبات مالية قد لا تتمكن من تسديد التزاماتها في الوقت المحدد، الأمر الذي يفقد ثقة الدائنين لاسيما في الأجل القصير في الشركة، كما يكن مقارنة النسبة تاريخياً مع عام ٢٠٠٥ والبالغة (١,٥٥%) مرة عندها يُمكن الحكم على تحسن سيولة الشركة وفقاً لهذا المعيار . وهكذا الحال إذا كان هنا معيار للصناعة أو معياراً مستهدفاً لهذه النسبة من قبل الإدارة.

٢-نسبة السيولة السريعة:

هذه النسبة توضح قدرة الشركة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة (ماعدا المخزون والمدفوعات مقدما). لذا فهي مؤشر لقدرة الاستمرار stating power. وفائدة هذه النسبة تكمن عندما تواجه الشركة مشاكل في تصريف المخزون وتقاس هذه النسبة على وفق الآتي:

$$\text{Quick Ratio} = \frac{\text{Quick Asset}}{\text{Total current Liabilities}} = \text{Times}$$
$$= \frac{\text{Cash} + \text{Marketable securities} + \text{account receivable}}{\text{Total current Liabilities}}$$

يلاحظ أن مقياس النسبة مرة Times أي عدد مرات تغطية المطلوبات المتداولة بالموجودات الأكثر سيولة (النقد، الأوراق المالية القصيرة الأجل، الذمم المدينة). وفي إطار المثال أعلاه فإن هذه النسبة:

$$\text{Quick Ratio} = \frac{140+294+58}{486} = 1,012 \text{Times}$$

وفقاً لمعيار هامش الأمان فإن نتيجة النسبة تنذر بمشاكل في السيولة. أما وفقاً للمعيار المطلق للنسبة وهو (١.٥) مرة فإن النتيجة أيضاً غير مشجعة، الأمر الذي يجعل الشركة أمام صعوبات مالية في خدمة الدين عند الطلب في حين وفقاً للمعيار التاريخي عند مقارنة نتيجة النسبة مع عام ٢٠٠٥ والبالغة (٠,٩٤) مرة، يلاحظ هناك تحسن ضعيف في سيولة السريعة للشركة، وهكذا يمكن مقارنة النسبة مع معيار الصناعة أو المعيار المستهدف (المخطط) لإدارة الشركة للحكم على جودة السيولة.

٣-صافي رأس المال العامل:

وهو مقياس مطلق لسيولة الشركة، ويوفر هامش الأمان للمقرضين في الأجل القصير، كما أن الصافي يمكن أن يكون مؤشراً لحجم الأموال المملوكة والمديونية في رأس المال العامل. وعليه فإن

ارتفاع الصافي أمر مرغوب به. كما أن صافي رأس المال المساوي للصفر يعني أن نسبة التداول مساوية للواحد الصحيح.، ويحسب الصافي على وفق الآتي:

$$\text{Net Working Capital (NWC)} = \text{Total current Asset} - \text{Total current Liabilities}$$

$$2006 = 761 - 486 = 275$$

يمكن أن يستخدم المعيار التاريخي للحكم على كفاية رأس المال العامل، وعند مقارنة الصافي لعام ٢٠٠٦ مع عام ٢٠٠٥ البالغ (٢٥٢) جنيه يلاحظ تحسن في السيولة المطلقة للشركة.

ب- مجموعة النشاط:

مؤشرات هذه المجموعة هدفها إظهار مدى كفاية تشغيل عناصر الأصول، لذلك تسمى في بعض الأحيان بنسب الدوران، وتتضمن هذه المجموعة المؤشرات الآتية:

١- معدل دوران المخزون:

يوفر هذا المعدل معلومات عن مقدار الموارد المطلوبة لدعم مستوى معين من التشغيل. وعليه فإن هذا المعدل وسيلة للرقابة، ويوفر رقابة على المخزون غير المستعمل. والأصل في حساب هذا المعدل هو الاعتماد على تكلفة المبيعات لأن المخزون يقيم بالتكلفة التاريخية وليس على أساس سعر البيع كما هو الحال في صافي المبيعات الذي يتضمن رقم هامش الربح. إلا أن اختلاف الرؤية المحاسبية في تقييم المخزون يجعل من الصعب اعتماد تكلفة المبيعات أساساً لاحتساب المعدل، لصعوبة المقارنة مع المنافسين وأحياناً مع معدل الصناعة كون أن الشركات لا تعتمد على أساس واحد في تقييم المخزون. ولذلك من وجهة نظر مالية نلجأ إلى استخدام رقم صافي المبيعات بدلاً من تكلفة المبيعات في احتساب هذا المعدل وعلى وفق الآتي:

$$\text{Inventory Turnover} = \frac{\text{Net Sales}}{\text{Average Inventory}} = \text{Times}$$

ولتقييم هذا المعدل دائماً تلجأ الشركة أو المحلل إلى استخدام المعايير التاريخية أو معيار الصناعة أو المستهدف من قبل الإدارة. وفي إطار المثال السابق فإن المعدل هو:

$$\text{Inventory Turnover} = \frac{2262}{\frac{269+280}{2}} = \frac{2262}{272,5} = 8,24\text{Times}$$

وهذه النتيجة تعني أنه في كل مرة ينتظر المخزون مدة (١.٤٦) شهر (٨.٢٤/١٢) لبيع. وعادة هذا المعدل يتأثر بتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة من قبل الشركة كما أنه يختلف باختلاف نوع النشاط أو الصناعة. وعلى أية حال يفضل أن يكون هذا المعدل مرتفع للدلالة على الرقابة الإدارية الأفضل للمخزون، وتقارن هذه النتيجة بالسنوات السابقة أو مع معدل الصناعة أو مع معدل المعيار المخطط من قبل إدارة الشركة.

٢- مدة البيع (متوسط فترة التخزين):

هي المدة التي يبقى بها المخزون قائماً لحين بيعه، أي متوسط فترة التخزين، وكلما قلت هذه الفترة كلما كان أفضل للشركة. لأن ذلك يساهم في تقليل تكاليف التخزين وتحسين سيولة الشركة، وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Average selling Period} = \frac{\text{Inventory}}{\text{Net sales}/360} = \text{Days}$$

يلاحظ أن بسط النسبة يمثل متوسط المخزون ومقام النسبة تمثل متوسط المبيعات اليومية. والسبب في اعتماد صافي المبيعات في احتساب مدة البيع هو نفس السبب المعتمد في احتساب معدل دوران المخزون. وعليه يمكن احتساب مدة البيع على أساس العلاقة بين مدة البيع ومعدل دوران المخزون وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Average selling Period} = \frac{360}{\text{Inventory Turnover}} = \text{Days}$$

وبالنسبة للشركة المفترضة في المثال قيد التحليل فإن مدة البيع:

$$\text{Average selling Period} = \frac{274,5}{2262/360} = 43,69\text{Days}$$

$$\text{OR} \quad = \frac{360}{8,24} = 43,69\text{Days}$$

٣-متوسط فترة التحصيل:

هي المدة التي تبقى بها المبيعات آجلة بدون تحصيل. وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة السياسة الائتمانية للشركة. وجودة الذمم المدينة من حيث قدرة إدارة الائتمان ونجاحها في تحصيل الديون. ونظراً لصعوبة تحديد حجم الائتمان التجاري لدى الشركة فالأساس المعتمد في حساب مدة التحصيل هو صافي المبيعات؛ والوقوف على كفاءة سياسات التحصيل لدى الشركة يجب أن تقارن مدة التحصيل مع أجل الائتمان المعتمد من قبل الإدارة للعملاء، وتحسب متوسط فترة التحصيل على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{Average Collection Period} = \frac{\text{account Receivable}}{\text{Net sales}/360} = \text{Days}$$

يمثل بسط النسبة الذمم المدينة، ومقامها متوسط المبيعات اليومية، ومدة التحصيل الشركة قيد الدراسة والتحليل هو:

$$\text{Average Collection Period} = \frac{294}{2262/360} = 46,8 \text{ Days}$$

وهذه النتيجة تدل على أن المبيعات الآجلة للشركة تبقى (٤٦.٨) يوماً بدون تحصيل وللتحقق من كفاءة سياسات التحصيل يجب مقارنتها مع أجل الائتمان فعلى سبيل المثال لو كان أجل الائتمان (٣٠) يوماً، فإن ذلك يدل على وجود تعثر في التحصيل يتطلب من الإدارة مراجعة سياسات الائتمان وشروطه؛ ومن جانب آخر يمكن اعتماد المعيار التاريخي للوقوف على تطور وفاعلية سياسات الائتمان، ومقارنة مدة التحصيل لعام ٢٠٠٥ إذ بلغت (٤٤.٦) يوم مما يدل على اعتماد الشركة على سياسات تحصيل ميسرة لعام ٢٠٠٦ وهكذا بالنسبة للمعيار الصناعة والمستهدف.

٤- معدل دوران الذمم المدينة:

يدل هذا المعدل على الإدارة الجيدة للموارد، ولأنه جزء من تقييم السياسة الائتمانية للشركة ونجاحها في إدارة الائتمان. لذلك يفضل أن يكون المعدل مرتفع لأنه يعكس نجاح الشركة في الاستثمار في الذمم المدينة. وبحسب هذا المعدل على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{Receivable Turnover} = \frac{\text{Net sales}}{\text{Receivable (average)}} = \text{Times}$$

في الحقيقة أن هذا المعدل وحده غير كافى في الحكم على جودة الديون وسياسة الائتمان إذ لابد من ربط هذا المعدل بمتوسط فترة التحصيل وهذا الربط يتحدد وفقاً للعلاقة بين المعدل ومدة التحصيل وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Average Collection Period} = \frac{360}{\text{Receivable Turnover}} = \text{Days}$$

ودوران الذمم المدينة للشركة قيد الدراسة:

$$\text{Receivable Turnover} = \frac{2262}{294} = 7,7 \text{ Times}$$

$$\text{Average Collection Period} = \frac{360}{7,7} = 46,8 \text{ Days}$$

ويقارن معدل دوران الذمم المدينة وفقاً للمعيار التاريخي مع معدل الدوران لعام ٢٠٠٥ أو مع متوسط الصناعة أو المعيار المستهدف من قبل الإدارة. وتجدر الإشارة هنا أنه يمكن حساب متوسط فترة التحصيل ودوران الذمم المدينة على أساس متوسط القيم.

٥- دوران الموجودات الثابتة:

يعكس هذا المقياس الطاقة المستخدمة، إذ يوضح دوران الموجودات الثابتة مدى استخدام الشركة للمعدات والآلات. أي الكيفية التي تدار بها الاستثمارات الطويلة الأجل، وعليه فإن ارتفاع هذا المعدل أو زيادته يعكس كفاءة استخدام الموجودات الثابتة، ويحسب وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Fixed Asset Turnover (FAT)} = \frac{\text{Net Sales}}{\text{Net Fixed Asset}} = \text{Times}$$

ويقارن هذا المعدل إما على أساس المعيار التاريخي أو معيار الصناعة أو المعيار المستهدف وفي إطار الحالة الدراسية فإن المعدل:

$$(FAT) = \frac{2262}{1118} = 2,02 \text{ Times}$$

٦- معدل دوران إجمالي الموجودات:

وتسمى أيضاً بنسبة الكثافة الرأسمالية فهي مؤشر لكفاءة الشركة وقدرتها على استخدام الموجودات المتاحة لدعم وزيادة المبيعات. لذا فإن هذا المعدل هو أداة للرقابة الإدارية على استثمارات الشركة. وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Total Asset Turnover (TAT)} = \frac{\text{net sales}}{\text{Total Asset}} = \text{Times}$$

ولتقييم كفاءة الاستخدام يقارن المعدل للسنة الحالية، إما على أساس المعيار التاريخي أو معيار الصناعة أو المعيار المستهدف. إن المعدل في ظل الحالة الدراسية هو:

$$(TAT) = \frac{2262}{1879} = 1,204 \text{ Times}$$

ج- مجموعة الرافعة المالية:

تمثل مقاييس الرافعة المالية أداة لتحديد احتمالية عجز الشركة عن تسديد ديونها لاسيما في الأجل الطويل. ولذلك ارتفاع الرفع المالي يزيد من احتمالات تعرض الشركة إلى عدم الملاءة والإفلاس المالي، وعلى الرغم من أهمية استخدام الديون في هيكل التمويل؛ كون فائدة الديون تحقق ميزة ضريبية للشركة، إلا أنها في نفس الوقت ربما تسبب تضارب المصالح بين الدائنين والمالكين، كون الدائنون يرغبون في استثمارات أقل مخاطرة لضمان حقوقهم قياساً بتفضيلات المستثمرين في أسهم الشركة الذين يتطلعون إلى مشاريع مربحة. ومن أهم مقاييس هذه المجموعة: نسبة المديونية ونسبة التغطية.

١- نسبة المديونية: وهي مؤشر لحجم التمويل الخارجي من الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل وهناك عدة مقاييس لحساب النسبة:

$$\text{Debt Ratio} = \frac{\text{Total Liabilities}}{\text{Total Asset}} = \%$$

نسبة المديونية

$$\text{Debt - to - Equity Ratio} = \frac{\text{Total Liabilities}}{\text{Total Equity}} = \%$$

نسبة المديونية إلى حق الملكية

$$\text{Eqity Multiplie} = \frac{\text{Total Asset}}{\text{Total Equity}} = \text{Times}$$

مكرر حق الملكية

نسب المديونية أعلاه توفر معلومات عن مدى حماية الدائنين من عدم ملاءة الشركة وقدرتها على الحصول على تمويل إضافي للفرص الاستثمارية المحتملة. وفي إطار الحالة الدراسية قيد التحليل فإن نسبة المديونية تكون:

$$\text{Debt Ratio} = \frac{1074}{1879} = 57\%$$

$$\text{Debt - to - Equity} = \frac{1074}{805} = 133\%$$

$$\text{Equity Multiplier} = \frac{1879}{805} = 2.33 \text{ Times}$$

ولتقييم مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي في أنشطتها الاستثمارية يمكن اعتماد المعيار التاريخي ومعدل الصناعة والمعيار المستهدف. وتجدر الإشارة هنا أنه يفضل أن تكون نسبة المديونية منخفضة لتخفيض المخاطر المالية الإضافية المتمثلة بتسديد أصل المبلغ وخدمة الديون (الفائدة).

٢- نسبة التغطية:

تتضمن هذه النسبة اتجاهين، الأول: يقيس قدرة الربح التشغيلي قبل الفائدة والضريبة على خدمة الديون، أي الفوائد المترتبة على الشركة نتيجة استخدام الديون في هيكلها المالي. والثاني: يوسع من مؤشرات النسبة لتشمل خدمة النفقات الثابتة الأخرى على الشركة مثل الإيجارة من

استخدام التمويل التآجيري. ولذلك هذه النسبة هي مؤشر لملاءة الشركة في الأجل الطويل وتحسب وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Coverage Ratio} = \frac{\text{Earning befor Interest and Tax}}{\text{Interest}} = \text{Times}$$

OR

$$\text{Coverage Ratio} = \frac{\text{Earning befor Interest and Tax}}{\text{Interest} + \text{Lease charge}} = \text{Times}$$

وفي إطار المثال قيد التحليل فإن نسبة التغطية وفقاً للاتجاه الأول:

$$\text{Coverage Ratio} = \frac{190}{49} = 3,88 \text{ Times}$$

إن نسبة التغطية ترتبط بشكل أساسي بمدى كفاية التدفقات النقدية لمواجهة مدفوعات خدمة الدين، فالشركة القادرة على التنبؤ بتدفقاتها النقدية يمكن أن تكون طاقتها بالحصول على الدين أكبر قياساً بالشركات ذات التقلب الكبير بتدفقاتها النقدية. لذلك تقارن هذه النسبة مع درجة تقلب التدفقات النقدية للشركة ومعامل الاختلاف يمثل المقياس الأفضل (الانحراف المعياري للتدفقات النقدية / متوسط التدفقات النقدية)، للحكم على درجة استقرار التدفقات النقدية. ولغرض تقييم قدرة الشركة على تغطية الأعباء الثابتة يستخدم المعيار التاريخي أو معدل الصناعة أو المستهدف. وشيء طبيعي كلما زادت عدد مرات التغطية كلها عكس ذلك ملاءة الشركة في الأجل الطويل.

د - مجموعة الربحية:

واحدة من أكثر الاتجاهات صعوبة للشركة والمستثمرين هو تحديد مفهوم وقياس الربحية، وفي العموم إن الربحية هي مقياس نسبي للنجاح. فالربح المحاسبي هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، في حين أن الربح الاقتصادي (القيمة الاقتصادية المضافة) يمثل الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضريبة وتكلفة الاستثمار.

إن مؤشرات هذه المجموعة تمكن الإدارة من تقييم أرباح الشركة سواء فيما يتعلق بمبلغ المبيعات اللازم لتحقيق الربح ومستوى الموجودات المطلوب لدعم عمليات التشغيل ومدى مساهمة ثروة المالكين. ولذلك من الخطأ القول أن شركتين متساوية بالأرباح المحاسبية الحالية متساوية بالربحية إذا كانت مخاطرة إحداها أكبر من الثانية ولكن يبقى السؤال قائماً هو كيف يحدد الربح المنخفض والمرتفع للشركة؟ إن الإجابة على هذا السؤال يتطلب قياس البنود النوعية التي ساهمت في تحقيق الربح المحاسبي للشركة وفقاً لمقاييس تشكل بنود المبيعات والربح المحاسبي الشائع في الاستخدام لقياس كفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية و وفقاً للمعادلة الآتية:

١- هامش الربح:

يعكس هامش الربح قدرة الشركة على تقديم المنتجات بتكلفة أدنى أو بسعر أعلى، لذلك فهو مؤشر لقدرة الجنيه من المبيعات على تحقيق الربح. وعليه يمكن استخدام مؤشرات هامش الربح لزيادة فاعلية الرقابة الإدارية على التكاليف. ويقاس هامش الربح على وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Gross Profit Margin} = \frac{\text{Gross Profit}}{\text{Net sales}} = \%$$

$$\text{Operating Profit Margin} = \frac{\text{Earning before interest and Tax}}{\text{Net Sales}} = \%$$

$$\text{Net Profit Margin} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Net Sales}} = \%$$

ويُعد هامش صافي الربح من أكثر النسب استخداماً وله تأثير كبير على النمو المتوقع للشركة وموقفها التنافسي في الأجل الطويل .

وفي إطار المثال قيد التحليل فإن هامش الربح هو:

$$\text{Gross Profit Margin} = \frac{607}{2262} = 26.84\%$$

$$\text{Operating Profit Margin} = \frac{190}{2262} = 8.4\%$$

$$\text{Net Profit Margin} = \frac{128}{2262} = 5.66\%$$

ولتقييم هامش الربح يمكن استخدام المعيار التاريخي أو معدل الصناعة أو المعيار المستهدف من قبل إدارة الشركة، ولغرض تحسين هامش الربح على إدارة الشركة العمل على:

- زيادة المبيعات بنسبة أكبر من التكاليف التشغيلية.
- زيادة المبيعات مع ثبات تكاليف التشغيل.
- ثبات المبيعات أو زيادتها مقابل تخفيض تكاليف التشغيل.

٣- القوة الإيرادية:

ويقصد بها قدرة الشركة على تحقيق الربح التشغيلي من نشاطها الأساسي وهي تعبر عن العلاقة بين قدرة الجنيه من المبيعات في توليد الربح معبراً عنه بهامش الربح التشغيلي، وقدرة الجنيه من الموجودات المستثمرة في تحقيق المبيعات ومعبراً عنه بمعدل دوران إجمالي الموجودات. والصيغة الرياضية الآتية تعبر عن هذه العلاقة.

Basic Earning Power(BEP)

$$= \text{Operating Profit Marg} \times \text{Total Asset turnover}$$

$$BEP = \frac{EBIT}{Net Sales} \times \frac{Net Sales}{Total Asset} = \%$$

$$DEP = \frac{EBIT}{Total Asset} = \%$$

وتقييم القوة الإيرادية للشركة يتم وفقاً للمعيار التاريخي أو معدل الصناعة أو النسبة المستهدفة من قبل إدارة الشركة طبقاً لخططها. وكلما زادت القدرة الإيرادية للشركة كلما دلّ ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار. وفي إطار المثال قيد التحليل:

$$BEP = \frac{190}{1874} = 10,11\%$$

٣- معدل العائد على الموجودات:

هذا المعدل هو مقياس شامل لفاعلية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة، وعليه فهو يقيس إنتاجية الجنيه المستثمر في الموجودات (قرار الاستثمار) ويحسب المعدل على وقفاص للمعادلة الآتية:

$$\text{Return on Asset (ROA)} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Total Asset}} = \%$$

ولكون معدل العائد على الموجودات (ROA) أداة للرقابة المالية، فإن هامش صافي الربح ومعدل دوران الموجودات هما المكونات الأساسية لحساب هذا المعدل وفقاً للمعادلة الآتية :

$$(ROA) = \text{Net profit Margin} \times \text{Asset Turnover}$$

وفي إطار المثال قيد التحليل فإن معدل العائد على الموجودات:

$$ROA = \frac{128}{1879} = 6,81\%$$

$$ROA = 5,66\% \times 1,204 = 6,81\%$$

ولتقييم الرقابة المالية للشركة من خلال معدل العائد على الموجودات (ROA) فإنه يمكن استخدام المعيار التاريخي أو معدل الصناعة أو المعيار المستهدف. ويمكن لإدارة الشركة أن تزيد من هذا المعدل بزيادة هامش صافي الربح أو دوران إجمالي الموجودات، ونظراً لأن المنافسة تحد من قدرة الشركات في تحقيق التزامن في الزيادة، فهي تلجأ إلى المبادلة بين الهامش والمعدل، ولذلك هذا المعدل يصف الاستراتيجيات المالية.

٤- معدل العائد على حق الملكية:

يشير هذا المعدل إلى المدى الذي تساهم به الرافعة المالية في زيادة ثروة المساهمين، أي بمعنى أن هذا المعدل مؤشر ثروة الجنيه الواحد المستثمر من أموال الملاك .

$$\text{Return on Equity (ROE)} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Equity}} = \%$$

إن الفرق بين معدل العائد على حق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الموجودات (ROA) يرجع إلى الرافعة المالية. والصيغة الرياضية الآتية، توضح عناصر المنافسة بين الشركات في حالة تماثل معدل العائد على حق الملكية، بمعنى ليس بالضرورة لشركة أن يكون لها ROE مرتفع هي الأفضل. إذ يتطلب المقارنة بين مكونات هذا المعدل.

$$\text{equity Multiplier} \times \text{Asset turnover} \times \text{ROE} = \text{Net Profit Margin}$$

مكرر الرافعة دوران الموجودات هامش صافي الربح

في إطار المثال قيد التحليل فإن معدل العائد على حق الملكية:

$$ROE = \frac{128}{805} = 16\%$$

$$ROE = 5,66\% \times 1,204 \times 2,33 = 16$$

٥ - ربحية السهم الواحد:

يوفر هذا المقياس مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، كما أنه يعتبر مؤشر للنمو المحتمل في حقوق الملكية والذي بدوره ينعكس في الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية. ولذلك تحاول الإدارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظراً لانعكاساته الإيجابية على تعظيم ثروة المساهمين في الأجل الطويل، وتحسب ربحية السهم الواحد وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Earnings Per Share (EPS)} = \frac{\text{Net Income} - \text{perfered dividends}}{\text{number of common stock outsandng}}$$

يلاحظ من الصيغة استبعاد أرباح السهم الممتاز لأنها تمثل التزاماً على الشركة يستحق من صافي الدخل قبل حملة الأسهم العادية، أما مقام النسبة فهو يمثل عدد الأسهم القائمة والمصدرة فعلاً وفي الغالب تكون مساوية لرأس المال المدفوع المذكور في الميزانية العمومية عندما تكون القيمة الاسمية للسهم جنيه واحد .

وفي إطار المثال قيد التحليل فإن ربحية السهم الواحد (EPS) يمكن أن تقارن وفقاً للمعيار التاريخي أو معدل الصناعة أو المعيار المستهدف من قبل الإدارة.

$$EPS (2006) = \frac{128 - 32}{55} = 1,746$$

٦- توزيعات الأرباح للسهم الواحد:

هذا المؤشر مقياس لحصة السهم الواحد من الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين (DPS) ، ويوصف هذا المقياس كونه أحد مؤشرات تقييم معدل العائد المتوقع لحملة الأسهم العادية، وتجدر الإشارة هنا أن حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة تعتمد على نوع السهم فيها إذا كانت أسهم نمو (تميل إلى احتجاز الجزء الأكبر من الأرباح) أو أسهم دخل (تكون الحصة الموزعة مرتفعة) يُحسب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية:

$$Dividend Per Share (DPS) = \frac{Cash dividends}{number of common stock outstanding}$$

$$DPS (2006) = \frac{48}{55} = 0,873 J.D$$

هـ - مجموعة السوق:

تستخدم مؤشرات هذه المجموعة في تقييم أداء أسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية، حيث أن جميع المستثمرين يهتمون بالأسعار السوقية للأسهم، ومدى انعكاس أداء الشركة المالي بتلك الأسعار، وعليه فإن الظروف المالية للشركة ونتائج عملياتها يفترض أن تنعكس في أسعار أسهمها في ظل فرضية كفاءة السوق.

إن مؤشرات هذه المجموعة تعتمد بالدرجة الأساسية على أداء المتغيرات المالية مثل السيولة والرافعة المالية والربحية. نظراً لأن هذه المؤشرات تعطي معلومات عن قدرة الشركة في تعظيم أداء السهم الواحد. ومن أهم مؤشرات هذه المجموعة.

١- نسبة الدفع:

مقياس مهم لمقدار الأرباح الموزعة للمساهمين بصيغة نقدية، وهذه النسبة لها علاقة بنمو الشركة والرافعة المالية. ولذلك فإن حجم النسبة دالة لنوع السهم (نمو أو دخل) ، كما أنها تتأثر

بصورة غير مباشرة بالأرباح المحتجزة لأغراض التمويل الداخلي، وهذه النسبة تفيد في تقييم سياسة توزيعات الأرباح للشركة، وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Dividend Payout Ratio (DPR)} = \frac{\text{Dividend}}{\text{Net income}} = \%$$
$$\text{OR} \quad = \frac{\text{DPS}}{\text{EPS}} = \%$$

وفي إطار المثال قيد التحليل فإن نسبة الدفع:

$$\text{DPR} = \frac{48}{96} = 50\%$$

ويستخدم المستثمر عادة المعيار التاريخي لتقييم حجم النمو بالأرباح الموزعة أو المعيار الصناعي لتقييم سياسة توزيع الأرباح مع المنافسين. وقد تضع معظم الشركات سياسة مستهدفة لنسبة الدفع والتي تقارن مع نسبة الدفع المتحققة.

٢- القيمة الدفترية للسهم الواحد:

هي مقياس محاسبي لثروة السهم الواحد من حقوق الملكية. والاعتقاد السائد بين جميع المستثمرين أن السهم العادي يجب أن يباع بأكثر من قيمته الدفترية على الأقل في الأجل الطويل، وتجدر الإشارة هنا أنه يجب ألا ينظر لهذا المؤشر على أنه القيمة الاقتصادية للشركة.

وتحسب القيمة الدفترية للسهم وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Book Value Per Share (BV)} = \frac{\text{Net Equity}}{\text{Number of common stock outstanding}}$$

وبالنسبة للمثال قيد التحليل فإن القيمة الدفترية تحسب على أساس حقوق الملكية مستبعداً منها الأسهم الممتازة، وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{BV} = \frac{766}{55} = 13,930 \text{ ج/السهم}$$

٣- مكرر (مضاعف) الأرباح:

تعد هذه النسبة من المؤشرات العالمية في بورصة الأوراق المالية ، وتكتسب أهميتها كونها تعكس حالة التفاوض والتشاؤم بشأن الأسعار السوقية للأسهم. ومضمون هذه النسبة يعني عدد المرات التي يستلم بها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع بالسهم. لذا فهو يمثل حاصل قسمة سعر آخر إغلاق للسهم على ربحية السهم الواحد ولنفس الفترة (P/ER) .

$$\text{Price/Earning Ratio (PER)} = \frac{\text{Close Market Price}}{\text{Earning per share}} = \text{Times}$$

وبالنسبة للمثال قيد التحليل فإن مكرر الأرباح (PE) للشركة يحسب على افتراض أن سعر آخر إغلاق للسهم في نهاية عام ٢٠٠٦ كان (٢٠) جنيه للسهم الواحد.

$$PER = \frac{20}{1,746} = 11,5 \text{ Times}$$

وعلى فرض بقاء المتغيرات الأخرى دون تغيير، فإن ارتفاع المؤشر يعزز من ثقة السوق بنمو ومستقبل الاستثمار بأسهم الشركة. ووفقاً لمعيار المقارنة المعتمد سواء المعيار التاريخي أو معدل الصناعة أو المستهدف يتم تقييم هذه النسبة.

٤- نانج توزيعات الأرباح:

يُعرف أيضاً بمعدل الربح السنوي المتحقق للمستثمر، باعتباره يمثل مصدر مهم للعائد و يرتبط هذا المؤشر بقدرة السوق على إدراك النمو المتوقع للشركة في المستقبل. ولذلك فإن انخفاض الناتج يشير إلى ارتفاع النمو المتوقع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر السهم في السوق، كما أن هذا الناتج يتحرك طبقاً لمعدلات الفائدة على السندات ومستويات التضخم الحالية والمتوقعة ، وبحسب الناتج وفقاً للعلاقة بين حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة وسعر السهم السوقي :

$$\text{Dividend Yield (DY)} = \frac{\text{Dividend Per Share}}{\text{Market Price Per share}} = \%$$

ناتج توزيع الأرباح للشركة قيد التحليل هو :

$$DY = \frac{0,873}{20} = 4,37 \%$$

وللتحقق من أن هذا الناتج مرتفع أو منخفض يجب مقارنته مع المعيار التاريخي أو معدل الصناعة أو المستهدف للوقوف على النمو المتوقع للشركة في المستقبل.

٥- مكرر (مضاعف) القيمة الدفترية:

يقيس هذا المؤشر جاذبية الفرص الاستثمارية والميزة التنافسية للشركة، إذ أن الشركة التي لها مكرر أكبر من الواحد الصحيح تكون محفزاً للاستثمار بأسهمها قياساً بالشركات التي لها مكرر أقل من الواحد الصحيح. يحسب هذا المكرر بقسمة سعر السهم السوقي إلى القيمة الدفترية للسهم الواحد (MBVR)

$$\text{Market - to - Book Value (M/BV)} = \frac{\text{Market Price Per share}}{\text{Book Value Per share}} = \text{Times}$$

خامسا : نظام دو بونت لتحليل الأداء المالي (Dupont System Analysis)

طور هذا النظام في النصف الأول من القرن العشرين من قبل شركة دي بون، بوصفه أداة للرقابة المالية و تقدير للقوة الإيرادية للشركة. ويربط النظام بين محددات الرقابة المالية الادارية مع النسب المالية لاسيما نسب الربحية، أي أن النظام هو ملخص لاثنتين من المقاييس المهمة؛ وهي معدل العائد على حق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الموجودات (ROA) وبالتالي فهو يربط هامش صافي الربح مع دوران إجمالي الموجودات لقياس معدل العائد على الموجودات. ولتوفير نظرة معمقة عن كفاءة الشركة المالية والتشغيلية.

أما المرحلة الثانية من النظام تستخدم صيغة النظام المعدلة، وهي تربط معدل العائد على الموجودات (ROA) بمعدل العائد على حق الملكية وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$ROE = ROA \times \text{Leverage Multiplier}$$

وفي إطار المثال قيد التحليل فإنه يمكن حساب **ROE** طبقاً للنظام لنحصل على نفس النتيجة التي تم الحصول عليها بالصيغة التقليدية للنسبة:

$$ROE = 6,81 \times 2,32 \cong 16\%$$

ميزة نظام دو بونت (Dupont) أنه يسمح بتحليل العائد على حق الملكية إلى ثلاثة أجزاء هي هامش صافي الربح ودوران إجمالي الموجودات وهما انعكاس لمعدل العائد على الموجودات (ROA) وكذلك مكونات استخدام الرافعة المالية، وعليه فإن النظام يلقي الضوء على طرق تحسين العائد على حق الملكية.

ويتضح من مضمون نظام دي بونت للرقابة المالية أن معدل العائد على حق الملكية (ROE) له أهمية كبيرة في عملية تقييم الإدارة إلا أنه على الرغم من هذه الأهمية فإن هذا المعدل يعاني من بعض المشاكل الأساسية وهي مشكلة التوقيت والمخاطرة ومشكلة القيمة، إذ من غير المنطوق تفضيل العائد الأعلى على الأدنى، إذ لا بد من تفسير العائد ضمن المحددات السالفة الذكر. إذ أن مشكلة التوقيت تنحصر في كون المعدل يعتمد على قيم ولسنة واحدة، وعليه لا يمكن حسابه لفترات متعددة في آن واحد. كما أن المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها الشركة. في حين المحدد الأخير يرى أن المعدل يعتمد القيم الدفترية وليس القيمة السوقية لثروة المساهمين، ومن ثم ليس من الضروري أن الشركة التي لها معدل عائد على حق الملكية مرتفع أسعار تكون أسهمها مرتفعة في بورصة الأوراق المالية.

سادساً: محددات استخدام النسب المالية كأداة لتحليل الأداء:

على الرغم من قدرة النسب المالية في توفير معلومات مهمة عن قدرات الشركة وتقييم ميزتها التنافسية، إلا أنه هناك بعض المحددات تعوق استخدام النسب المالية لأغراض تقييم الأداء، لاسيما مع المنافسين ومن أهم هذه المحددات:

١- اختلاف طرق تقييم المخزون بين الشركات لا سيما الصناعية منها، فالبعض يستخدم طريقة ما يرد أولاً يصرف أولاً (FIFO) في حين شركات تستخدم طريقة ما يرد أخيراً يصرف أولاً

(LIFO) ومثل هذا الاختلاف يجعل من الصعب مقارنة كفاءة إدارة المخزون والربحية بين الشركات.

٢- اختلاف الطرق المعتمدة في تحديد قيمة الاهلاك السنوي الأمر الذي ينعكس على الربح التشغيلي من العمليات، ويجعل الشركات في موقف يصعب المقارنة مع الشركات الأخرى، سواء كان الاهلاك للموجودات الملموسة أو غير الملموسة (مثل شهرة المحل وبراءات الاختراع).

٣- أن التضخم من العوامل المهمة التي تؤدي إلى نتائج غير حقيقية للنسب المالية، فعل سبيل المثال الموجودات الثابتة تقيم بالتكلفة الدفترية التاريخية وغيرها من البنود التي قد تشتري بأسعار مختلفة ويتطلب إدراجها في الميزانية العمومية بأسعارها. لذلك إذا لم تعالج آثار التضخم على البيانات المحاسبية، تفقد النسب المالية قيمتها كأداة تحليل. وهناك مدخلين الأول التكلفة التاريخية المعدلة وبموجب معامل تعديل يتغير بتغير معدل التضخم، ومدخل التكلفة الجارية وبموجبه تستخدم بدائل متعددة لتمثيل التكلفة الجارية. وفي إطار المقارنة والقياس للأداء المالي تبقى المشكلة قائمة عند المحلل المالي لاختلاف هذه المداخل.

٤- أن النسب المالية تعطي صورة لأداء الشركة المالي عند نقطة زمنية محددة وبالتالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار التغييرات التي حدثت خلال الفترة المحاسبية المعتمدة لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ وقراءة المستقبل.

سادساً : خلاصة الفصل :

تستخدم النسب المالية كأداة لتحليل الأداء المالي للشركة بشكل واسع من قبل المحللين وجميع المستثمرين، كون أن لهذه النسب محتوى معلومات تفيد في التنبؤ بفشل الشركات، أو تقييم الأداء المتوقع في المستقبل. وتنظم هذه النسب في خمسة مجموعات رئيسية هي السيولة والنشاط والرافعة المالية والربحية ومجموعة السوق، لتعكس مؤشرات كل مجموعة أداء ونشاط معين من أنشطة الشركة. وتصبح هذه المؤشرات مفيدة عندما يتم مقارنتها مع مؤشرات مرجعية للأداء بهدف تحديد نقاط القوة والضعف بالأداء، وتعتبر المعايير المطلقة والتاريخية ومعدل الصناعة والمعيّار المستهدف الأساس في إعتمادها كمعايير مرجعية للأداء.

المراجع:

- أحمد نور، (٢٠٠٧)، "مبادئ المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية.
- أيمن أحمد رجب، (٢٠١٩)، "أساسيات المحاسبة المالية وتحليل القوائم المالية"، الجزء الأول، دار الجامعيين للطباعة.
- أرشد فؤاد التميمي، (٢٠٠٨)، "التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة" - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد بهاء الدين محمد، (٢٠١٧)، "مبادئ المحاسبة المالية وتحليل القوائم المالية"، الجزء الأول، دار الجامعيين للطباعة.
- حنفي عبد الغفار، (٢٠٠١)، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
- كمال الدين الدهراوي، (٢٠١١)، مدخل معاصر في المحاسبة المتوسطة، الدار الجامعية للطباعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	البيان
٣	مقدمة الكتاب
٥	الفصل الأول "المحاسبة لغة الأعمال"
١٥	الفصل الثاني "الإطار الفكرى لإعداد القوائم المالية"
٤٦	الفصل الثالث "قراءة وتحليل وتفسير القوائم المالية"
٦٨	الفصل الرابع "مدخل فى التحليل المالى للقوائم المالية"
٨٢	الفصل الخامس "أدوات التحليل المالى"
١٠١	الفصل السادس "التحليل المالى باستخدام النسب المالية"
١٢٨	مراجع الكتاب